العولمة وآثارها المتوقعة على الاقتصاد الأردني

إعداد

قاسم محمد جديتاوي

المشرف

الأستاذ الدكتور وديع شرايحه

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في

الاقتصاد

كلية الدراسات العليا

الجامعة الأردنية

تشرين اول ٢٠٠٢

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

نُوقشت هذه الرسالة وأجيزت بتاريخ ٢٠٠٢/٨/٢٠

أعضاء لجنة المناقشة	التوقيع
الأستاذ الدكتور وديع شرايحه / رئيساً ومشرفاً	
الدكتور بشير الزعبـي / عضـواً	
الدكتور احمد العـوران / عضـواً	
الأستاذ الدكتور جميل الجالـودي / عضـواً	

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الإهداء

إلى نبع العطاء غير الناضب

أمي وأبي

إلى من شجعني ودعمني وضحى من أجلي

إخواني وأخواتي

جزاهم الله كل الخير

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيد المرسلين ، يسعدني أن أتوجه بخالص شكري وعظيم امتناني لأستاذي الدكتور وديع شرايحه على رعايته وإشرافه على هذه الرسالة ، حيث كان لسديد نصحه وإرشاداته القيمة وملاحظاته الدقيقة الأثر البين في إخراج هذه الرسالة بهذه الصورة.

كما أتوجه بالشكر الجزيل إلى كل من الدكتور بشير الزعبي والدكتور احمد العوران والأستاذ الدكتور جميل الجالودي، لتكرمهم وتفضلهم بالحضور لمناقشة رسالتي هذه ، وإبداء الاقتراحات والتعديلات اللازمة التي أثرت هذا العمل المتواضع وأغنته بحمد الله وفضله . فهذا ليس بغريب ، فأنتم أساتذتي الكرام منابر العلم ومنارات الهدى ومربي الأجيال . لكم مني جميعاً فائق الاحترام والتقدير .

كما أتقدم بالشكر لكل من ساهم من قريب أو بعيد في هذا الجهد المتواضع ، أو أبدى رأياً أو قدم مساعده في وصول هذه الرسالة إلى غايتها وأخص بالذكر السيد مهند حمدان العياصره الذي قام بطباعة هذه الرسالة.

قاسم جديتاوي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فهرس المحتويات

الإهداء ..... ج
شكر وتقدير ..... د
فهرس المحتويات ..... هـ
فهرس الجداول ..... ز
فهرس الملاحق ..... ح
الملخص باللغة العربية ..... ط
الفصل الأول : الإطار النظري للدراسة ٢
(١-١) مقدمة ٢
(١-٢) مشكلة الدراسة ٣
(١-٣) أهمية الدراسة ٣
(١-٤) أهداف الدراسة ٣
(١-٥) الدراسات السابقة ٤
(١-٦) منهجية البحث ٦
الفصل الثاني : ظاهـرة العولمـة ٨
(٢-١) مقدمة ٨
(٢-٢) مفهوم العولمة ٨
(٢-٣) النشأة التاريخية للعولمة ١١
(٢-٤) أشكـال العولمـة ١٣
(٢-٥) آليـات العولمـة: ١٧
(٢-٥-١) المؤسسات الدولية ١٧
(٢-٥-٢) الاستثمار المباشر والسوق المالية ١٩
(٢-٥-٣) الشركات متعددة الجنسية ٢٠
(٢-٥-٤) تكنولوجيا الاتصالات ٢١
(٢-٦) نمـوذج العولمـة الأمريكية ٢٣
(٢-٧) الآثار المتوقعة لظاهرة العولمة: ٢٥
(٢-٧-١) الآثار الإيجابية المحتمله لظاهرة العولمة ٢٥
(٢-٧-٢) الآثار السلبية المحتمله لظاهرة العولمة ٢٦
الفصل الثالث : واقع الاقتصاد الأردني ٣٠
(٣-١) مقدمة ٣٠
(٣-٢) خصائص الاقتصاد الأردني: ٣٨
(٣-٢-١) صغر حجم الاقتصاد ٣٨
(٣-٢-٢) سيطرة قطاع الخدمات ٣٨
(٣-٢-٣) دور حكومي كبير ٣٩
(٣-٢-٤) النمو المرتفع للسكان ٣٩
(٣-٢-٥) الفقر والبطالة ٤٠
(٣-٢-٦) أهمية رأس المال البشري ٤٠
(٣-٢-٧) تصحيح السياسات النقدية والمالية ٤٠

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(٣-٣) بدايات الأزمة الاقتصادية وتبني برنامج التصحيح الاقتصادي:..... ٤٤
(٣-٣-١) برنامج التصحيح الاقتصادي ١٩٩٢-١٩٩٨..... ٤٥
(٣-٣-٢) برنامج التصحيح الاقتصادي للفترة (١٩٩٩-٢٠٠٢) ٤٨
(٣-٤) برنامج التخاصية في الأردن:..... ٥٢
(٣-٤-١) أهداف برنامج التخاصية ٥٢
(٣-٤-٢) الإطار المؤسسي والتشريعي للتخاصية ٥٢
(٣-٤-٣) عوائد التخاصية واستخداماتها ٥٣
(٣-٥) الاقتصاد الأردني والاتفاقيات التجارية الدولية:..... ٥٤
(٣-٥-١) اتفاقية الشراكة الأردنية الأوروبية ٥٦
(٣-٥-٢) اتفاقية انضمام الأردن إلى منظمة التجارة العالمية..... ٥٨
(٣-٥-٣) اتفاقية التجارة الحرة بين الأردن والولايات المتحدة الأمريكية ٥٩
(٣-٥-٤) اتفاقية التجارة الحرة العربية الكبرى..... ٦١
(٣-٥-٥) اتفاقية المناطق الصناعية المؤهلة ٦١
(٣-٥-٦) اتفاقيات وبروتوكولات تجارية أخرى..... ٦٢
(٣-٥-٧) منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة ٦٢
الفصل الرابع : الآثار المتوقعة للعولمة في الاقتصاد الأردني..... ٦٤
(٤-١) الإجراءات التي قام بها الأردن للسير في ركاب العولمة ٦٤
(٤-٢) الآثار المتوقعة للعولمة على الاقتصاد الأردني:..... ٦٥
(٤-٢-١) الآثار المتوقعة للعولمة على معدل دخل الفرد ٦٥
(٤-٢-٢) الآثار المتوقعة للعولمة على معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي..... ٦٨
(٤-٢-٣) الآثار المتوقعة للعولمة على معدل البطالة..... ٧١
الفصل الخامس : النتائج والتوصيات ٧٥
(٥-١) النتائج ٧٥
(٥-٢) التوصيات ٧٥
قائمة المراجع ٧٦
أ-المراجع العربية..... ٧٦
ب-المراجع الإنجليزية ٨٠
قائمة الملاحق..... ٨١
Abstract ٨٨

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
جدول رقم (٣-١)	توقعات المتغيرات الاقتصادية	٥٢
جدول رقم (٣-٢)	أهم مؤشرات الإيرادات العامة	٦٠
جدول رقم (٣-٣)	مؤشرات اقتصادية للفترة التي سبقت برنامج التصحيح الاقتصادي ٨٧-١٩٩١	٦٢
جدول رقم (٣-٤)	مؤشرات اقتصادية للسنوات الأولى من برنامج التصحيح الاقتصادي (١٩٩١-١٩٩٥)	٦٤
جدول رقم (٣-٥)	مؤشرات اقتصادية لبرنامج التصحيح الاقتصادي، خلال الفترة ١٩٩٦-١٩٩٨.	٦٦
جدول رقم (٣-٦)	مؤشرات اقتصادية لبرنامج التصحيح الاقتصادي خلال الفترة (١٩٩٩-٢٠٠١).	٧١
جدول رقم (٤-١)	البيانات التي استخدمت لتقدير دالة اثر العولمة على معدل الدخل الفردي	٩٣
جدول رقم (٤-٢)	البيانات التي استخدمت لتقدير دالة اثر العولمة على معدل النمو بالناتج الملحي الأجمال	٩٧
جدول رقم (٤-٣)	البيانات التي استخدمت لتقدير دالة اثر العولمة على معدل البطالة	١٠٠

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فهرس الملاحق

الموضوع	الصفحة
ملحق رقم (١) المنظمات التي سبقت قيام الأمم المتحدة وساهمت في زيادة التعاون والتقارب الدولي وبالتالي مهدت للعولمة	١٠٩
ملحق رقم (٢) القوانين والأنظمة الأردنية التي تم تعديلها أو استخدامها لأغراض انضمام الأردن إلى منظمة التجارة العالمية.	١١١

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

العولمة وآثارها المتوقعة على الاقتصاد الأردني

إعداد
قاسم محمد جديتاوي

المشرف
الأستاذ الدكتور
وديع شرايحة

الملخص باللغة العربية

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل الآثار المتوقعة للعولمة على الاقتصاد الأردني خلال الفترة (١٩٧٦-٢٠٠٠) وذلك باستخدام التحليل الوصفي والتحليل القياسي المعتمد بشكل أساسي على طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS)، لقد أظهرت النتائج أن معظم المتغيرات المقترحة ذات دلالة إحصائية معنوية، بمعنى أن هذه المتغيرات توضح جزءاً مهماً من هذه الآثار.

وتوضح النتائج أيضاً أن للعولمة آثاراً سلبية على معدل النمو بالناتج المحلي الإجمالي في حين أظهرت أن لها آثاراً إيجابية على معدل دخل الفرد ومعدل البطالة، وهذه النتائج تتفق مع معظم الدراسات التي توقعت مثل هذه الآثار.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الأول
الإطـــار النظـــري للدراســـة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الأول
الإطار النظري للدراسة

(١-١) مقدمة:

إن ظاهرة العولمة **(Globalization)** التي بدأ الحديث عنها بشكل مكثف في الوطن العربي منذ مدة وجيزة، كانت محط إهتمام ودراسه منذ حوالي عقدين من الزمن في العالم الغربي.

لقد جاءت هذه الظاهره في وقت مبكر نسبياً لعالم، وإن كان ما تحقق فيه إعجازياً، من الناحيتين الكيفية والتكنولوجية، لم يزل كمياً يعيش ماضيه. وهذا الشرخ الصارخ هو مصدر الهواجس الرئيسية لعالم ما زال يعيش اختلاف وحدة أضداده. فالقليلون هم من يعيشون ذؤابات التقدم الحضاري العالمي، مادياً ووجدانياً، ويحاكون لذلك روحية المستقبل لعالم ما أنفك يطوي الزمن في حركة متوثبة إلى الأمام، بينما الكثيرون يتعاملون مع قشور وذيول هذا التقدم الحضاري مادياً، بينما يجترون أسلافهم وجدانياً، وهكذا تجدهم وهم المجرورين إلى عالم ما انفك يتجاوزهم، بل ويرفسهم في حركة دائبة إلى الخلف.

ويعتمد الكثير من الباحثين حشد الأسئلة إزاء العولمة، بعضهم في مسعى لفهمها، واستجلاء حقيقتها بينما ليس صعباً فهم الدوافع الرافضة في محاولات البعض الآخر. ومهما يكن من أمر، نرحب بالأسئلة الباحثة عن إجابة لظاهرة لن نكون بغيرها. وعلى سبيل المثال سنختار بعضاً منها:

هل العولمه ظاهرة جبرية وقدر محتوم، أم أنها ظاهرة طارئة وانتقالية لا مستقبل لها، وستنتهي بزوال مسبباتها، باعتبارها فقاعة من الفقاعات كما ورد على لسان بعض الباحثين؟

وهل من مهام العولمة تذويب الخصوصيات والفوارق الثقافية وتسييلها بثقافة واحدة؟ وإذا كان مطلوباً منها ذلك فهل بالإمكان تحقيقه؟ وإذا كان ذلك من الصعب تحقيقه فهل هو كذلك بصورة مطلقة ودائمة، أم هو شأن نسبي ومرحلي؟

وإذا كانت العولمة نقيضاً لأية عوالم جزئية أخرى، فهل يصح الكلام عن عولمة أو فضاءات قارية وأخرى إقليمية معينة، كأن نقول بعولمة أوروبية وعولمة عربية وأخرى أمريكية، وهكذا؟ بمعنى آخر، هل يمكن للعولمة كوعاء كلي، أن تحتضن دوائر عولمية جزئية، أي منها قد يكمل الآخر، ودون أن ينفي أي منها الآخر.

وهل .. وهل؟ وتطول قائمة الأسئلة، إلا أنه في سيناريو دراستنا هذه، ستكون الأسئلة منتقاة بالضرورة وذلك لسببين الأول وهو التركيز على تلك الأسئلة التي تشكل بمجموعها المدخل الأساسي والضروري للإحاطة بمفهوم العولمة وما تثيره حولها من تداعيات والثاني وهو ما يهمنا هنا في هذه الدراسة أين نحن في الأردن من كل هذه التداعيات وما هي الآثار الاقتصادية التي ستتركها العولمة على مجمل المتغيرات الكلية في الاقتصاد الأردني.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(١-٢) مشكلة الدراسة:

إن العولمة ستفرض على الدول أجراء تغييرات جذرية في هياكلها الاقتصادية، مثل قوانين تشجيع الاستثمار الأجنبي وقوانين العمالة وقوانين الملكية بشكل عام والملكية الفكرية بشكل خاص، وفي سماتها الرئيسية كما أن معظم قوانين هذه الدول سوف تتعرض لتعديلات أو حتى إلى صياغة قوانين جديد لكي تتلائم وتتوافق مع متطلبات العولمة مثل الإعفاءات الجمركية وقوانين تشجيع الاستثمار وحرية انتقال رؤوس الأموال والعمالة من وإلى داخل هذه الدول، والأردن بطبيعة الحال هو أحد هذه الدول فهل سيكون الاقتصاد الأردني قادراً على مواكبة متطلبات العولمة، وهل الاقتصاد الأردني بمختلف قطاعاته قادراً على الصمود أمام المنافسة الأجنبية ورؤوس الأموال الضخمة والجودة العالمية ذات المواصفات المعيارية وإذا كانت الإجابة بالنفي ماذا يجب علينا عمله حتى نتمكن من الإفادة مما قد تقدمه العولمة من إيجابيات أو ماذا يجب علينا أن نقوم به حتى نصد الأخطار التي قد تلحق بهذا الاقتصاد الذي لم يكد يقف على قدم واحدة.

(١-٣) أهمية الدراسة:

تنبع أهمية هذه الدراسة من كونها من أوائل الدراسات التي تركز على الإنعكاسات السلبية للعولمه على الإقتصاد الأردني من خلال تأثيرها على مشكلة البطالة ومشكلة العجز في الميزان التجاري ومشكلة العجز في الموازنة العامة ومشكلة تباطؤ معدل النمو الاقتصادي ومشكلة انخفاض نسبة مساهمة الصادرات في الناتج المحلي الإجمالي، وذلك بسبب التحديات الكبيرة التي ظهرت بشكل واضح مع هبة أول نسمة من نسمات العولمة سواء في المجال التجاري بعد انضمام الأردن إلى منظمة التجارة الدولية **(WTO)** مع ما يعنيه هذا الانضمام من تخفيض للرسوم الجمركية ، يليها إلغاء كامل لمثل هذه الحواجز الجمركية والغاء جميع انواع الدعم عن الصناعات وما تتطلبه هذه الصناعات من شهادات الجودة العالمية **(ISO)** أو غيرها من الشروط التي إذا لم تتحقق فسوف تقلل أو تحرم الاقتصاد الأردني من الإفادة من المزايا التجارية التي منحتها له بعض الاتفاقيات مثل اتفاقية الشراكة الأوروبية أو اتفاقية الانضمام إلى منظمة التجارة الدولية **(WTO)**.

(١-٤) أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى مايلي :

تحديد مفهوم ظاهرة العولمة وأبعادها.

استعراض العوامل أو الجذور التي أنشأت هذه الظاهرة.

تحديد جوانب التحديات التي تلقيها العولمة على الاقتصاد الأردني.

تحري مدى وجود فرصة أو فرص كاملة في ظاهرة العولمة يمكن استغلالها لصالح الاقتصاد الأردني.

تحديد سبل توقي أو تحييد سلبيات العولمة واقتناص ما تتيحه من فرص يمكن الإفادة منهالا لصالح الاقتصاد الأردني.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(١-٥) الدراسات السابقة:

إن من أهم الدراسات التي الدراسات التي تناولت موضوع إنعكاسات العولمه على بعض القطاعات الاقتصادية في الاردن مايلي :

في دراسة أسامه روبين القلعاوي، "تأثير الصدمات الاقتصادية التجارية على الاقتصاد الأردني في ظل العولمة" ، أطروحة ماجستير، جامعة اليرموك، ١٩٩٩، (غير منشورة). لقد قام الباحث خلال هذه الدراسة بالتعرض لتأثير الصدمات الاقتصادية التجارية على الاقتصاد الأردني في ظل العولمة من خلال رصده لعلاقة القطاع الخارجي الأردني بكل من العراق والسعودية والهند والتي تمثل أكثر الدول التي لها علاقات تجارية مع الأردن، توصلت الدراسة إلى أن الاقتصاد الأردني كغيره من الاقتصادات العالمية يتأثر بظاهرة العولمة حيث زادت أهمية التجارة الخارجية في الاقتصاد الأردني بشكل كبير خلال الزمن.

وفي دراسة منى المولى ورتاب الخوري، "العولمة وأثرها على القطاع المصرفي الأردني" ، بحث مقدم لمؤتمر الاقتصاد الخامس، الذي نظمه قسم الاقتصاد في جامعة اليرموك، من ٢٣-٢٤ أيار ١٩٩٩، (غير منشور). توصلت هذه الدراسة إلى أن هناك أثر للعولمة على القطاع المصرفي الأردني، ولذلك يجب على القطاع المصرفي أن يحسن من قدرته التنافسية من خلال تشجيع حركة الاندماج ما بين البنوك بالإضافة إلى وضع معايير جديدة لانتقاء الموظفين الجدد ويجب على إدارات البنوك أن تتبنى برامج تدريبية للموظفين وأخيراً العمل على وضع خطة على مستوى إقليمي لتحقيق التكامل المصرفي العربي.

وفي دراسة إبراهيم حسن إبراهيم، "العولمة وأثرها على قطاع الطاقة الكهربائية في الأردن"، بحث مقدم لمؤتمر الاقتصاد الخامس، الذي نظمه قسم الاقتصاد في جامعة اليرموك، من ٢٣-٢٤ أيار ١٩٩٩، (غير منشور). توصلت الدراسة إلى وجوب إعادة الهيكلة لشركة الكهرباء الأردنية ووضع قانون جديد لهذا القطاع يسمح ويشجع الاستثمار الخاص بالإضافة إلى إرساء استراتيجية للمنافسة والعمل على أسس تجارية في قطاع الكهرباء وأخيراً ربط الأردن مع العالم كهربائياً الذي يساهم في تبادل ونقل الطاقة والمعلومات عالمياً من خلال الربط الكهربائي الإقليمي.

وفي دراسة مصطفى الكفري، "العولمة وآثارها الاقتصادية على البلدان العربية"، بحث مقدم لمؤتمر الاقتصاد الخامس، الذي نظمه قسم الاقتصاد في جامعة اليرموك، من ٢٣-٢٤ أيار ١٩٩٩، (غير منشور). توصلت الدراسة إلى أن عالم المستقبل هو عالم التكتلات الاقتصادية، عالم الشركات والاستثمارات الكبرى، عالم التقانة والمعلوماتية، عالم الإدارة القادرة والقرار النافذ. لذلك وللتخفيف من آثار العولمة السلبية يجب على البلدان العربية أن تخطو خطوات حاسمة في استمرارية لا رجعة فيها لتحقيق هدف التكامل الاقتصادي العربي والوحدة الاقتصادية العربية والتي بدونها لن يستطيع العرب بناء اقتصاد عربي قادر على البقاء والمنافسة في عالم الاقتصاد المعاصر والمعولم.

إلا أن أياً من الدراسات السابقة لم تتطرق إلى موضوع دراستنا هذه والتي تظهر الآثار المتوقعة للعولمة على الاقتصاد الأردني من خلال بعض المتغيرات الكلية في الاقتصاد الأردني، مثل حجم التجارة الخارجية، الاستثمار الأجنبي المباشر، العمالة، التضخم وغيرها من المتغيرات.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وفي دراسة ديفيد دولار وآرت كراي "التجارة والنمو والفقر" ، المنشور في مجلة التمويل والتنمية، عدد أيلول، ٢٠٠١ . ركز الباحثان على تجارب مجموعة صغيرة من البلدان النامية، التي شهدت زيادات كبيرة في التجارة، على مدى الأعوام العشرين الماضية، وأشارا إلى هذه البلدان بعبارة "البلدان السائرة على نهج العولمة في أعقاب ١٩٨٠". والأردن بطبيعة الحال من بين هذه الدول.

وقد استبعدا أولاً البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وكذلك نمور شرقي آسيا، وشيلي وهي بلدان تجاربها معروفة جيداً في مجال تحرير التجارة خلال الستينيات والسبعينيات. بعد ذلك قاما بترتيب بقية العالم النامي وفقاً لما حققه من زيادات في التجارة كحصص من ناتجها المحلي الإجمالي على مدى الأعوام العشرين الماضية. ثم قاما باختيار الثلث الأعلى من هذه البلدان باعتبارها البلدان السائرة على نهج العولمة. وقد شهدت هذه البلدان كمجموعة زيادة بنسبة (٣٣%) في تجارتها كحصة من الناتج المحلي الإجمالي، بينما تدهورت التجارة بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي فعلياً بين البلدان الأخرى التي لم تأخذ بالعولمة.

وقد استخدما تجارب البلدان السائرة على نهج العولمة لاستخلاص أن النمو في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في البلدان السائرة على نهج العولمة في أعقاب ١٩٨٠ قد تسارع من (١,٤%) سنوياً خلال الستينيات و(٢,٩%) خلال السبعينيات إلى (٣,٥%) سنوياً خلال الثمانينيات و(٥%) سنوياً خلال التسعينيات.

كما أن أداء البلدان النامية التي لم تنتهج نهج العولمة كان أسوأ كثيراً من تلك التي انتهجته، حيث هبطت معدلات النمو السنوي لها من (٣,٣%) خلال السبعينيات إلى (١,٤%) فقط خلال التسعينيات.

لقد قاما أيضاً بتقدير أثر التجارة على النمو باستخدام التغيرات التي تطرأ على تجارة البلدان عقداً بعد عقد كأنصبة من ناتجها المحلي الإجمالي. وحتى يمكن التحسب لآثار التغيرات الأخرى المعاصرة في السياسات والمؤسسات التي قد تؤثر في النمو، أدخلا أيضاً مقاييس استقرار السياسة النقدية والتطور المالي، وانعدام الاستقرار السياسي.

وأخيراً، استخدما أسلوب الاقتصاد القياسي. وقد تبين أن الشواهد التي تمخض عنها هذا التحليل متوافقة مع تجارب البلدان السائرة على نهج العولمة في أعقاب ١٩٨٠. وقد وجدا أن التجارة تؤثر على النمو تأثيراً له مغزى إحصائي ومعنى اقتصادي، وهو أن الزيادة في التجارة، كحصة من الناتج المحلي الاجمالي بنسبة ٢٠ نقطة مئوية تؤدي إلى زيادة النمو بنسبة بين ٠,٥ و ١ نقطة مئوية في العام.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(١-٦) منهجية البحث:

ستعتمد الدراسه فضلاً عن المنهج الوصفي التحليلي، على المنهج الكمي وذلك من خلال جمع البيانات وتحليلها، ثم تقييمها، بالاعتماد على البيانات المذكورة في النشرات الإحصائية، بالاضافة إلى التقارير السنوية الصادرة من البنك المركزي ودائرة الإحصاءات العامة، وبيانات صندوق النقد الدولي (IMF) بالإضافة إلى ذلك سنعتمد على مجموعة من المراجع والمصادر باللغتين العربية والإنجليزية والتي تتضمن عدداً من الكتب والمجلات والبحوث والتقارير.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثاني

ظاهـرة العولمـة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثاني
ظاهــرة العولمـــة

(٢-١) مقدمة:

منذ فترة غير قصيرة يطل علينا، من كُل إتجاه ، خطاب متنوع المستويات عن العولمة، تسيطر عليه عبارات وأوصاف ومصطلحات من نوع: ثورة المعلومات ، وثورة الاتصالات والمواصلات الفائقة السرعة، واتوستراد المعلوماتية، وتسارع حركة التبادل التجاري وتضخم حجمها بأرقام كبيرة على مستوى العالم كله، والشركات المتعددة الجنسيات والعابرة للقارات، والعالم قرية واحدة، والعمالة المهاجرة بأعداد وفيرة من أطراف الكرة الأرضية إلى أطرافها الأخرى، والسياحة المتجولة بكثافة لم يسبق لها مثيل في كل بقعة من بقاع الكرة الأرضية، والدفق الهائل للصور والتعليقات والأخبار والمعلومات والرسوم والأشكال، هذا الدفق الآتي عبر الشاشات من جميع الأنواع والأحجام ومن كل مكان، والإنترنت والألياف البصرية وتكنولوجيا الأقمار الاصطناعية، تصاعد التشابك والترابط والتداخل بين الدول والمجتمعات والثقافات والتفاعل بينهما إلخ...

هذه الظواهر وغيرها لا شك في دورها وأهميتها وآثارها ومعناها، ولكن السؤال الذي نود طرحه هو: هل هذه هي العولمة حقاً؟ هل هذا كل ما يمكن أن يقال عنها؟ هل هي مجرد المزيد من التطور التكنولوجي الفائق والمزيد من الحركية والحيوية والسرعة المذهلة؟ للوهلة الأولى، وهل هي المزيد من التقدم الاتصالاتي والمعلوماتي والاستهلاكي الباهر لا أكثر؟ أما من شيء أكثر أولية وجذرية يربط هذه الظواهر كلها بعضها بالبعض الآخر؟ ويفسرها جزئياً على أقل تقدير، ويقول لنا شيئاً عن محركاتها وآلياتها الأعمق، متجاوزاً بذلك مجرد الوصف والتعداد، وصولاً إلى الأسباب، أي وبعبارة أخرى ما الذي يجري تحت سطح الظواهر والتطورات الهائلة التي يكتف خطاب العولمة السائد بتعدادها. سنحاول فيما يلي الاقتراب من الإجابة على هذه الأسئلة والتساؤلات من خلال الاستنتاج والتدقيق والاستدلال والتعريف والمقارنة..

(٢-٢) مفهوم العولمة:

العولمة في اللغة: مشتقة من (عالم) التي تعني في معجم الصحاح(الجوهري ١٩٨٤): الخلّق وتجمع على (عوالم)، وقد جمعها صاحب اللسان(إبن منظور ١٩٩٠)، على (عالمين) وتعني أصناف الخلق، كما جمعها على (عوالم)، وقال في معنى العالم: هو ما احتواه بطُن الفلك، والعالم اسم بُني على مثال فاعلٍ كما قالوا خاتم وطابع ودانق، ولا واحد للعالم من لفظه لأن عالماً جمع لأشياء مختلفة، فإن جُعل عالمٌ أسماً لواحد منها صار جمعاً لأشياء متفقة والجمع عالمون. والعولمة مصطلح جديد في اللغة العربية، لم يستعمل إلا منذ فترة قصيرة، وهو الترجمة العربية للكلمة الإنجليزية (**Globalization**) المشتقة بدورها من (**Globe**) والتي تعني كرة أو الكرة الأرضية، وهو اشتقاق حديث في اللغة الإنجليزية أيضاً، ويقابله بالفرنسية (**Modularization**) التي تشير إلى جعل أي شيء ينظر إليه في مجال كوني، أي نقله من المحدود المراقب إلى اللامحدود الذي يبتعد عن كل مراقبة(ذياب ٢٠٠٢).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لقد تعددت المفاهيم التي تصف ظاهرة العولمة، تبعاً لتعدد وتنوع المجالات التي تتأثر بهذه الظاهرة، مما جعل إعطاء تعريف دقيق للعولمة يبدو مسألة معقدة وشائكة، ونظراً لتعدد وتأثر المعرفين وانحيازهم الأيديولوجي رفضاً وقبولاً. فعلى سبيل المثال يجرى العرف السائد في الأدبيات الغربية على تعريف العولمة بأنها "زيادة درجة الارتباط المتبادل بين المجتمعات الإنسانية من خلال عمليات انتقال السلع ورؤوس الأموال وتقنيات الإنتاج والأشخاص والمعلومات"(الخولي ٢٠٠٠)، ويظهر من هذا التعريف أنه يقف موقفاً محايداً من طبيعة هذا الارتباط المتبادل سواء أكان ناشئاً عن علاقة متكافئة أم علاقة غير متكافئة، أي بين تابع ومتبوع أو كيفية توزيع عائد عمليات انتقال هذه الوسائل والأدوات، وكذلك فإن هناك تساؤلات حول انتقال الأشخاص والمعلومات، فإذا كان مئات الملايين من البشر لا يستطيعون أن يذهبوا متى يشاؤون إلى حيث يشاؤون، هذا وقد بدأت الدول الغربية وخاصة الولايات المتحدة بتطبيق إجراءات مشدّدة فيما يتعلق بحركة الأشخاص وخاصة بعد أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١، أما سهولة انتقال المعلومات فأمر ينبغي الإقرار به بالرغم من أن هذه المعلومات لم تصبح مشاعاً بعد، بل ثمة من يسيطر على محتواها فيرسل منها ما يريد ويمنع ما يريد.

أما صادق جلال العظم فقد قدم تعريفاً للعولمة ينص على أنها: "وصول نمط الإنتاج الرأسمالي إلى نقطة الانتقال من عالمية دائرة التبادل والتوزيع والسوق والتجارة والتداول إلى عالمية دائرة الإنتاج وإعادة الإنتاج ذاتها، أي أن ظاهرة العولمة التي نشهدها هي بداية عولمة الإنتاج والرأسمال، أي الإنتاج وقوى الإنتاج الرأسمالية، وبالتالي علاقات الإنتاج الرأسمالية أيضاً، ونشرها في كل مكان مناسب وملائم خارج مجتمعات المركز الأصلي ودوله.

العولمة بهذا المعنى هي رسملة العالم على مستوى العمق بعد أن كانت رسملته على مستوى سطح النمط ومظاهره، إذ إن العولمة: هي حقبة التحول الرأسمالي العميق للإنسانية جمعاء، في ظل هيمنة دول المركز وبقيادتها وتحت سيطرتها، وفي ظل سيادة نظام عالمي للتبادل غير المتكافئ(العظم ١٩٩٧).

لقد أستند صادق جلال العظم في تعريفه أعلاه إلى تقسيم كلاسيكي في علم الاقتصاد السياسي، يميز هذا التقسيم داخل نمط الإنتاج الرأسمالي بين دائرة الإنتاج المباشر من ناحية ودائرة التبادل من ناحية أخرى. وعليه فإن دائرة التبادل هي دائرة تداول وتبادل وتوزيع الثروة التي تم إنتاجها، في حين أن دائرة الإنتاج هي عمق نمط الإنتاج الرأسمالي وحقيقته، إنها دائرة الرأسمال الثابت وقوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج التي تتم عملية الإنتاج وإعادة الإنتاج في ظلها وضمن شروطها هذا من جهة العمق أما من جهة السطح فهي نمط الإنتاج الرأسمالي ومظهره، أي اقتصاد السوق وتداول المال والرأسمال المتحول، وتوزيع الثروة، تبادل السلع والخدمات، التجارة، وما تعنيه من البيع والشراء الخ...

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

في المرحلة السابقة على العولمة كان التركيز منصباً على الاستثمار في المرافئ والمناجم والتعدين والمواصلات والعقارات، والمواد الأولية والمواد الخام، وأنواع معينة من المنتوجات الزراعية، والتجارة فيها بشروط تفصيلية للطرف الأقوى أي أنه كان يصب في دائرة التبادل والتجارة والسوق وحدها، أما ما يجري الآن في ظل العولمة فهو الاستثمار في الصناعة والخدمات وما تحتاجه من تنظيمات وتوابع ولواحق ومؤسسات مالية ومصرفية، ودعائية واتصالاتية وما إليه دون أن يعني ذلك التخلي، بأي شكل من الأشكال عن استثمارات النوع الأول غير المباشرة، ويعني هذا بدوره أن الميل الآن هو ليس إلى التبادل التجاري التفضيلي واللامتكافئ والاحتكاك التجاري مع دول الأطراف فقط بل إلى الإنتاج فيها أيضاً.

أما محمد الأطرش فيعرفها بأنها:" اندماج أسواق العالم في حقول التجارة والاستثمارات المباشرة وانتقال الأموال والقوى العاملة والثقافات والتقانة ضمن إطار من رأسمالية حرية الأسواق وتالياً خضوع العالم لقوى السوق العالمية، مما يؤدي إلى اختراق الحدود القومية وإلى الإنحسار الكبير في سيادة الدولة، وان العنصر الأساسي في هذه الظاهرة هي الشركات الرأسمالية الضخمة متعددة الجنسيات(الاطرش ١٩٩٨) .

أما المنظمات الدولية فإنها تعدها :"عبارة عن انفتاح الاقتصادات الوطنية والإقليمية على بعضها البعض في إطار تبادل للسلع والخدمات ورؤوس الأموال، وذلك وفق استراتيجيات بعيدة المدى تدار من قطب معين، أو من مراكز رئيسية يمكن خلالها تحقيق عمليات التجانس والتقارب والاندماج الدولي للاقتصادات الوطنية عبر مجموعة من التكتلات والمؤسسات وبالاعتماد على قواعد وأنظمة محدودة"(معروف ١٩٩٨).

وعلى الرغم من تعدد المجالات التي تأثرت بظاهرة العولمة إلا أن المجال الاقتصادي كان تأثره اكثر وضوحاً، فقد ظهرت تعريفات ومفاهيم متعددة تحاول وصف هذه الظاهرة من منطلق اقتصادي، ومن بين هذه التعاريف، التعريف الذي يقول أن "العولمة هي تزايد أبعاد العلاقات الاقتصادية الدولية الناتجة عن انخفاض تكاليف النقل والتقدم التقني في كافة المجالات، وبشكل خاص في مجال الاتصالات"(القلعاوي ١٩٩٩)، يمكننا تميز ملامح العولمة بشكل واضح في التعريف الذي يصفها على أساس أنها :"عملية واسعة يتم بواسطتها تحويل العالم إلى ميدان واحد ذو نظام اقتصادي واحد مخطط بصياغة واحدة متعددة الجنسية وتقوم على عدد من الاتفاقات.

حيث يمثل الانفتاح الاقتصادي على العالم وزيادة المنافسة وتحرير التجارة والتطور في الإنتاج وأساليب التسويق والتغير في أنماط الاستهلاك وزيادة الاستثمار الأجنبي وتفعيل مفهوم التخاصية وضخامة التدفقات النقدية بين الدول أهم ملامح العولمة(القلعاوي ١٩٩٩)، والعولمة من وجهات نظر مؤيديها شكل من أشكال تبسيط العلاقات وتجاوز العقد التاريخية والنفسية والنظر إلى العالم باعتباره وحدة متجانسة واحدة، وأنها نظام رشيد يضم العالم بأسره، فلم يُعد انفصال أو انقطاع بين المصلحة الوطنية والمصالح الدولية وبين الداخل والخارج، وهي تحاول أن تضمن الاستقرار والعدل للجميع بما في ذلك المجتمعات الصغيرة، وتضمن حقوق الإنسان للفرد، وهو سينجز ذلك من خلال مؤسسات دولية رشيدة مثل هيئة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة والبنك الدولي وقوات الطوارئ الدولية (زلوم ١٩٩٩)، أما وجهة نظر معارضيها فان ظاهر العولمة ليس كباطنها، فهي لا تحقق المساواة وتساوي الفرص حتى داخل الدولة المهيمنة (الولايات المتحدة).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وخلاصة القول فإنه يمكن تعريف العولمة على أنها ذات تأثيرات عميقة ومتداخلة ومتغيرة باستمرار لم تأخذ شكلها النهائي بعد، جاءت نتيجة للتطورات الكبيرة والسريعة في العلاقات الدولية التي شملت مناحي الحياة جميعها، وخاصة الناحية الاقتصادية بسبب التشابك الكبير في العلاقات الاقتصادية الدولية المبني على التطور الهائل في مجال الاتصالات والمواصلات والمعلوماتية، علاوة على حرية انتقال رأس المال والتكنولوجيا وقوانين تشجيع التجارة، والاستثمار الأجنبي عبر الحدود.

(٢-٣) النشأة التاريخية للعولمة:

اختلفت آراء الباحثين بشأن النشأة التاريخية للعولمة، مثلما هو الحال في اختلافهم من ناحية تعريفها، ويمكن أن نقسم اتجاهاتهم على المحاور التالية:

المحور الأول: يميل أصحابه إلى الاعتماد على الناحية التاريخية، ومتابعة الإنسان مذ كان عبداً للطبيعة، يعيش على ما تجود به من ثمار أو نبات، ثم انتقاله إلى مرحلة الصيد والقنص، ومن ثم الزراعة وبعدها الصناعة، وتوجت هذه المراحل بالمعرفة العلمية والتنظيمية التي قللت من أهمية الموارد الطبيعية، وفي هذه المرحلة ظهرت بوادر العولمة، أي أن ظهورها اقترن بالتطور الحاصل "في طبيعة الإنتاج وتراجع أهمية الموارد الطبيعية، وغلبة أشكال الثورة المالية"(الخولي ٢٠٠٠) .

المحور الثاني: يعتمد فيه أصحاب هذا الإتجاه على رأي دولاند روبرتسون، والذي يستعرضه السيد يسين، إذ أن روبرتسون صاغ نموذج تطور العولمة مقسماً على خمس مراحل:

المرحلة الجنينية: التي تمتد ما بين القرن الخامس عشر وحتى منتصف القرن الثامن عشر.

مرحلة النشوء: وتبدأ من منتصف القرن الثامن عشر حتى عام ١٨٧٠ وما بعده.

مرحلة الإنطلاق: استمرت من عام ١٨٧٠ إلى العشرينات من القرن العشرين.

الصراع من أجل الهيمنة: هذه المرحلة تمتد ما بين العشرينات حتى منتصف الستينات.

مرحلة عدم اليقين: بدأت منذ الستينات وأدت إلى إتجاهات وأزمات في التسعينات.

ولكل مرحلة من هذه المراحل سمات مميزة، يبدأها روبرتسون من ظهور المجتمعات القومية، إلى تبلور مفاهيم العلاقات الدولية، وحدوث الحرب العالمية الأولى ونشأة عصبة الأمم، والقاء القنبلة الذرية على اليابان، ومن ثم هبوط الإنسان على القمر، ونهاية الحرب الباردة(يسين ١٩٩٨).

المحور الثالث: يرى أصحابه بأن ظهور العولمة يرتبط بانتعاش الاقتصاد الأوروبي في نهاية الخمسينات، وسببه إزالة القيود النقدية على المدفوعات بالدولار، وزيادة التجارة الدولية، إذ زاد حجم التبادل التجاري بين عامي ١٩٥٠ و ١٩٧٣ بنسبة ٩,٤%، لكن مرحلة الثمانينيات زادت تدفق الاستثمارات الأجنبية بنسبة ٢٠٠%.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتعود زيادة الاستثمارات الأجنبية إلى إزالة القيود على حركة الرساميل، وقيام بعض الدول النامية ودول الكتلة الاشتراكية بإزالة القيود على المدفوعات الخارجية. وإزالة القيود هذه ساهمت في تحسين نسبة التجارة الدولية، وهذا هو السبب الأول لظهور العولمة. أما السبب الثاني فهو تبني الدول الرأسمالية مبدأ التخاصية، وفرضه من قبل تلك الدول على الدول الاشتراكية ودول العالم الثالث. والسبب الأخير لظهور العولمة هو تفاقم المضاربات المالية بالعملات القابلة للتحويل، وبلغ الحجم السنوي لهذه العملات عام ١٩٩٥ حوالي ٧٣ مرة حجم الصادرات الدولية من سلع وخدمات في ذلك العام(الأطرش ١٩٩٨)، هذه الأموال يسميها اللاعبون الرئيسيون الذين يحركونها باسم الاستثمارات المصرفية. ويرى أحمد ثابت بأن هذه الأموال "تفوق في قيمتها ما لا يقل عن ثلاثين مثلاً لمجموع قيمة التجارة العالمية في السلع والمنتجات المنظورة وغير المنظورة، فإذا كان مجموع قيمة التجارة السلعية على مستوى العالم هو ثلاثة تريليون دولار، فإن كتلة الاستثمارات المصرفية في البورصات والأسهم والسندات وفي النقود الإلكترونية أو بطاقات الائتمان التي يحملها الأفراد بعيداً عن سيطرة اعتماد البنوك المركزية في الدول الغربية ذاتها لا تقل عن ١٠٠ تريليون دولار"(ثابت ١٩٩٩)، هذه الأموال لا وطن لها، ومن المناسب الإشارة إلى أن هذه الأرقام متضاربة ومختلفة على الرغم من اعتماد الباحثين محمد الأطرش وأحمد ثابت عليها، ولا بد من أن تكون مصادر معلوماتهم ما تنشره المؤسسات الاقتصادية الغربية. وهذا نوع من التضليل تتبعه تلك المؤسسات، من أجل تضخيم حجم العولمة، لكي يصلوا إلى اعتبارها حقيقة لا يمكن الحياد عنها.

المحور الرابع: يعتمد أصحابه على ما طرحه جان شولت **(J. Sholt)** من مجموعة أحداث هي التي مهدت لظهور العولمة، يبدأها من عام ١٨٦٦ وما رافقه من ظهور أول خدمة دولية للتلغراف عبر المحيطات، وتوقيت غرينتش، وظهور الراديو، وانتقال الأموال دون فرض ضرائب، وإطلاق أول قمر صناعي عام ١٩٥٧، مروراً بأول اتصالات دولية عبر الأقمار الصناعية إلى المؤتمرات الدولية للتنمية البشرية، ومن ثم البث عبر الأطباق المقامة على سطوح الأبنية عام ١٩٧٦، وصولاً إلى عام ١٩٧٧ الذي تم فيه ربط كامل من الألياف البصرية حول العالم، الأمر الذي سهل عملية استخدام الوسائط المتعددة والمحمولة(عمر ٢٠٠٠).

وإزاء هذه الآراء المختلفة بشأن نشأة العولمة، يمكن القول، بأن العولمة ظاهرة متصلة بمسيرة المجتمعات الإنسانية مذ وجد الإنسان على الأرض وإلى الآن، وتحديداً، فإنها ترتبط بالجانب السياسي الخاص بإنشاء الإمبراطوريات، والذي يعتمد أصلاً على تطور العلم في تثبيت كيانه وترسيخ استقلاله. وأتفق مع رأي جميل مطر، الذي يرى بأن هذا الجانب السياسي يرتبط "بالهيمنة السياسية من جانب دولة مهيمنة أو مركز امبراطوري، سواء كان هذا المركز أثينا أو روما أو دمشق أو بغداد أو لندن أو غيرها من عواصم الغرب الأوروبي والآن هي في الولايات المتحدة"(مطر ٢٠٠٠).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(٢-٤) أشكـــال العولمـــة:

لم يكن هناك شكل واحد أو صورة واحدة للعولمة، بل هناك صور متعددة ومختلفة، وكل صورة من هذه الصور هي عولمة بحد ذاتها.

وعليه يمكن القول بأن أشكال العولمة التي ظهرت لغاية الآن وبنت لها مؤسسات وركائز في المجتمع هي:

١. العولمة الاقتصادية:

العولمة الاقتصادية هي عملية سيادة نظام اقتصادي واحد، ينضوي تحته مختلف بلدان العالم في منظومة متشابكة من العلاقات الاقتصادية، تقوم على أساس تبادل الخدمات والسلع والمنتجات والأسواق ورؤوس الأموال. ونتيجة لظهور الشركات المتعددة الجنسيات فقد تطورت العلاقات الاقتصادية بين بلدان العالم، وتضخمت هذه الشركات لاستفادتها من فروق الأسعار ونسبة الضرائب ومستوى الأجور "وانتهاء بتركيز الإنتاج في المكان الأرخص ونقله إلى الاستهلاك في المكان الأغلى على مستوى العالم. والعولمة هي صناعة الأسواق التي تضمن عالمية التصدير والاستيراد"(عمر ٢٠٠٠)، والعولمة الاقتصادية هي أيضاً "الاقتصادات العالمية المفتوحة على بعضها، وهي ايديولوجيا ومفاهيم الليبرالية الجديدة التي تدعو إلى تعميم الاقتصاد والتبادل الحر كنموذج مرجعي، والى قيم المنافسة والإنتاجية. وهي تعدِ العالم بالرفاه وبالمزيد من التقدم(عتريسي ٢٠٠٠).

ويصف إدوارد لتواك **(Edward Luttwak)**، الكاتب السياسي الأمريكي، العصر الجديد، بأنه عملية انصهار الاقتصادات القروية والإقليمية في اقتصاد عالمي شمولي واحد لا مكان فيه للخاملين، بل يقوده أولئك الذين يقدرون على مواجهة عواصف المنافسة الهوجاء، وأن ما يجري في السوق الرأسمالي هو الرأسمالية النفاثة، لأن السرعة المروعة التي تتم فيها عملية التحولات قد أحدثت صدمة لشطر عظيم من السكان. ويوعز لتواك إلى أن سبب التفكك الأسري الحاصل في الولايات المتحدة هو عولمة الاقتصاد. حتى الإضطرابات التي كانت سائدة في المكسيك والدول المشابهة لها، ما هي إلا نتاج هذه القوة التدميرية التي تسمى بعولمة الاقتصاد. وكمثال على ذلك فإن الشاب البالغ من العمر ثلاثين عاماً، لا يستطيع التعامل مع البضائع التي يتعامل معها الشاب الذي يصغره بسنوات قليلة، كأجهزة التسلية والكمبيوتر، لأنها تفوق مداركه، وعليه التواصل معها، وهذا التواصل يتطلب مقدرة من الذكاء والحركة والتنقل... وأعترف تايل نيكر **(Tyll Necker)**، رئيس اتحاد الصناعات الألماني **(BDI)**، بأن العولمة أدت إلى تحولات هيكلية وبسرعة عالية، يصعب على عدد كبير من الأفراد مسايرتها وتحمل أعبائها، لذا فهي، أي العولمة، أرهقت غالبية السكان حتى أولئك الذين يُدعون لاعبين عالميين وهم قادرون على تحمل كل الضغوط (مارتين ١٩٩٨).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لكن ليس شرطاً أن يخضع الاقتصاد العالمي لمبدأ واحد، هو المبدأ الليبرالي، ينطبق على جميع بلدان العالم. فما تدعو إليه البلدان الغربية عن تراجع وانحسار دور الدولة، وإعطاء قوى السوق مجالاً أوسع، يجري عكسه في البلدان الصاعدة التي تحتاج إلى دعم الدولة، ومشاركتها في بناء الاقتصاد الوطني. ويرفض قادة المؤسسات في أمريكا وألمانيا، تدخل الدولة في شؤونهم، وبخاصة في قراراتهم الاستثمارية، لكنهم يخضعون في البلدان الآسيوية للشروط التي يضعها البيروقراطيون الحكوميون. ثم إن ضاع العولمة يضعون الاقتصاد كأداة للعولمة وجغرافية العالم مادة لها. ومن أجل توضيح ملامح صورة العولمة الاقتصادية نورد ما يلي:

١. سقوط الاعتبارات الاستراتيجية وهيمنة الطموحات التجارية.

٢. ترسيخ الاعتقاد بأن الرخاء الاقتصادي يقود حتماً إلى التشابه واستقرار النمط الأوحد.

٣. تنامي الشعور بأن العالم أصبح أخيراً يسكنه العقلاء، يفكرون ويتصرفون بنفس الطريقة ووفق نظرية جديدة في منطقها ومُثلى في جوهرها لأنها نتاج تجربة كاملة من تاريخ البشرية، كما يدعي ذلك أصحابها"(هانتنغتون ١٩٩٨).

ويُسخر الآن صناع العولمة رؤساء الدول من أجل زيادة مدخولاتهم المادية، وتنمية مصالحهم الاقتصادية. ففي عام ١٩٨٨ زار الرئيس الأمريكي القارة الأفريقية، واصطحب معه ثمانمئة رجل أعمال معظمهم من السود. وكان يروج، بل يطبق فكرة "التجارة لا المساعدة" (**Trade not Aid**)، مع القارة الأفريقية. ومثلما فعل الرئيس الأمريكي فعل الرئيس الصيني عندما زار الولايات المتحدة والتقى مع قادة الشركات الكبرى، وكذلك الرئيس الفرنسي جاك شيراك فهو يسافر برفقة رجال الأعمال الفرنسيين. وعليه فقد أصبح زعماء الدول الصناعية مروجي مبيعات لمصالح بلدانهم.

وإذا كان الوضع هكذا، أليس من حقنا أن نتساءل عما إذا كانت زيادة التجارة بهذه الطريقة تسرع من احتمال الحرب بين الدول، وذلك لنشوء مصالح متعددة ومختلفة لهذه الشركات المتعددة الجنسيات، أو للدول، وتذكر إحدى الدراسات "أن المعدلات الزائدة في التجارة قد تكون مسببة للشقاق بالنسبة للسياسة العالمية وأن زيادة التجارة في النظام الدولي في حد ذاتها لا يحتمل أن تخفف من التوترات العالمية أو تؤدي إلى استقرار عالمي أكبر"(عياد ١٩٩٩).

٢. العولمة السياسية:

هي تقليص فاعلية الدولة أو تقليل دورها، واعتبار الشركات المتعددة الجنسيات والمنظمات العالمية شريكاً للدولة في صنع قراراتها السياسية. وهذا يعني أن مبدأ السيادة آخذ بالتآكل نتيجة علاقات الدول فيما بينها في مختلف مجالات الحياة. وتصبح حرية الدول بحسب مشيئتها ناقصة، لذا فالعولمة السياسية تعني "نقلاً لسلطة الدولة واختصاصاتها إلى مؤسسات عالمية تتولى تسيير العالم وتوجيهه، وهي بذلك تحل محل الدولة وتهيمن عليها"(عمر ٢٠٠٠). وهي تعني أيضاً "الدعوة إلى اعتماد الديمقراطية والليبرالية السياسية وحقوق الإنسان والحريات الفردية. وهي إعلان لنهاية سيادة الدولة ولنهاية الحدود ولتكاملحقل الجغرافية السياسية"(عتريسي ٢٠٠٠)، ويتوقع الإيطالي ريكاردو بتريلا أن تكون السلطة في المستقبل "في أيدي مجموعة متحدة من رجالات أعمال دوليين وحكومات مدن، همها الأول تعزيز القوة التنافسية لتلك المشاريع والمؤسسات العالمية المستوطنة في مدنها"(مارتين ١٩٩٨).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وفي هذا الإطار، وفي سعيها المستمر لقيادة العالم وتوجيهه بما يخدم مصالحها تأثرت الولايات المتحدة بكل من بريطانيا وألمانيا. فهي تأثرت ببريطانيا من ناحية سيطرتها على البحار والجو والفضاء واستعمال هذه السيطرة لخلق توازنات اقليمية في أنحاء العالم، ومنع أي قوة من النمو لكي تنافس الولايات المتحدة، من دون أن تدخل هي (أي أمريكا) مباشرة في صراعات عسكرية. وتأثرت بألمانيا، من خلال تأثرها ببسمارك (١٨٧١) الذي تقوم سياسته على إقامة المانيا علاقات مع جميع القوى الكبرى في أوروبا باستثناء فرنسا، بحيث يكون لهذه الدول نفع في علاقاتها مع ألمانيا، أكثر من قطع علاقاتها معها. لذا فأمريكا جعلت نفسها مركزاً لعلاقات العالم السياسية والدبلوماسية والأمنية والاقتصادية والثقافية، من خلال إقامة علاقات مع أغلب دول العالم، بحيث تكون هذه الدول مستفيدة من علاقاتها مع أمريكا ولا يمكن أن تتخلى عن تلك العلاقة. وعليه فإنه ليس من باب المصادفة أن يكون مقر الأمم المتحدة في نيويورك، والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي في واشنطن، وزج البيت الأبيض ووزارة الخارجية الأمريكية في السياسة العالمية(سالم ٢٠٠٠)، ويُحاول صناع العولمة الترويج لإلغاء الحدود السياسية بين البلدان على أساس أن سلطتهم هي أعلى من سلطات الدولة. ففي اللقاء الذي تم في فندق فيرمونت في سان فرانسيسكو عام ١٩٩٥ بحضور غورباتشوف جمع خمسمائة من قادة العالم في مجالات السياسة والمال والاقتصاد، وعلماء من كل القارات، وقد سمى غورباتشوف هؤلاء بالخبراء، وأراد من خلال هذا اللقاء أن يحدد معالم القرن الحادي والعشرين. وقد تكلم جون غايج **(John Gage)**، مدير شركة ميكرو سيتمز للكمبيوتر، قائلاً: "بمستطاع كل فرد أن يعمل لدينا المدة التي تناسبه، إننا لا نحتاج إلى الحصول على تأشيرات السفر للعاملين لدينا من الأجانب"(مارتين ١٩٩٨). إذن الحكومات والدول لم تكن عائقاً بالنسبة له: فهو يوظف حسب ما يُريد وفقاً لحاجته، لأن شركته حسب ما يدعي تستلم طلبات العمل بالكمبيوتر: "إننا نتعاقد مع العاملين لدينا بواسطة الكمبيوتر، وهم يعملون لدينا بالكمبيوتر ويطردون من العمل بواسطة الكمبيوتر أيضاً"(مارتين ١٩٩٨).

واستمر بالتفاخر بشركته وكيف أنها حققت أرباحاً عالية من الصفر إلى ٦ مليارات دولار، بسرعة هائلة، لكنه على الرغم من هذا التفاخر فإنه وجه انتقاداً لديفيد باكارد **(David Packard)**، وهو أحد مؤسسي شركة هولت باكارد **(Hewlett-Packard)** للتقنية العالمية، بأن شركة باكارد لم تحقق أرباحاً مثل شركته، لكن باكارد وجه سؤالاً لجون، فقال له: كم عدد العاملين الذين تحتاجهم شركتك؟ فكان جوابه بأنهم "ستة ولربما ثمانية"(مارتين ١٩٩٨)، ولا يهمنا أين يسكن هؤلاء، وبدونهم تقف شركتنا عن العمل، لكن مدير الجلسة سأل جون، كم عدد العمال الذين لديكم؟ فقال "١٦ ألف – وإذا ما استثنينا قلة ضئيلة منهم، فإن جل هؤلاء احتياطي يمكن الاستغناء عنه عند إعادة التنظيم"(مارتين ١٩٩٨).

إذن لا أمل لتشغيل العاطلين عن العمل أو إيجاد فرص جديدة لعمل الناس في ظل العولمة، فهم يقولون بأنه يكفي ٢٠ بالمئة (مجتمع الخمس) من سكان العالم العاملين لتسيير الاقتصاد الدولي، أما ٨٠ بالمئة من العالم المتبقية، فيُعبر عنهم رأي مدير شركة سكون مكنيلي **(Scoot McNealy)** فهو يقول "أن المسألة ستكون: إما أن تأكل أو تؤكل"(مارتين ١٩٩٨)، تلك هي أصدق عبارة تعبر عنها العولمة السياسية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٣. العولمة الثقافية:

يتفق أغلب الباحثين على أن العولمة الثقافية ما هي إلا عملية تعميم الثقافة الأمريكية على العالم، ويحاول بعض الكتاب الأمريكيين الإيحاء إلى أن هناك عوامل سلبية في الثقافات الأخرى للبلدان الأخرى، مما يؤدي إلى سيطرة الثقافة الأمريكية على هذه الثقافات. هذه الصفات السلبية هي: أنها ثقافات نخبة وصفوة، هي ثقافات مكبلة بالقيود، هي ثقافات ذات توجهات دينية، وهي ثقافات تستخدم لغة لا تفهمها غير فئة قليلة من الصفوة أو من رجال الدين، ومن ثم فهي لا تُلبي احتياجات الإنسان المعاصر الذي يبحث عنها في الثقافات الوافدة إليه أو الغازية لمجتمعه(ثابت ١٩٩٨).

هذه الثقافة التي تسمى بثقافة العولمة هي ثقافة ما بعد المكتوب، وقد ظهرت هذه الثقافة بعد احتضار الثقافة المكتوبة، أنها ثقافة الصورة، ثقافة لها من القدرة والتأثير مثلما هو الحال في العولمة الاقتصادية التي استطاعت تحطيم الحواجز الجغرافية الجمركية. كذا الحال بالنسبة لثقافة الصورة، فإنها استطاعت أن تحطم الحواجز اللغوية بين المجتمعات الإنسانية، ونتيجة لتطور الثقافة مما ساعد على انتشار ثقافة الصورة خارج البلدان التي صدرتها. وتشكلت امبراطوريات إعلامية مهمتها تصدير ثقافة الصورة بالنظام السمعي البصري، ومما زاد في قبول هذا النظام، هو تراجع معدلات القراءة. وهنا يكمن خطر هذه الثقافة، لأن التلفزيون أصبح المؤسسة التربوية التي تقوم بالترويج لهذه الثقافة، فحل محل الأسرة والمدرسة في التربية، ثم إن التبادل الثقافي العالمي الحالي، هو تبادل غير متكافئ، وهو تبادل بين ثقافات متقدمة تمتلك إمكانيات واسعة وثقافات أقل تقدمية في الوعي ولا تملك الإمكانيات نفسها. لذا يسمى هذا النوع من التبادل الثقافي بالغزو والاختراق. ويعرف عبدالإله بلقزيز ثقافة العولمة هذه بأنها فعل اغتصابي ثقافي وعدواني رمزي على سائر الثقافات، إنها رديف الاختراق الذي يجري بالعنف –المسلح بالتقانة– فيهدد سيادة الثقافة في سائر المجتمعات التي تبلغها عملية العولمة"(بلقزيز ١٩٩٨). على الرغم من رأي بلقزيز هذا إلا أن هناك رأياً آخر يرى بأن العولمة الثقافية ما هي إلا "توحيد القيم حول المرأة والأسرة، وحول الرغبة والحاجة وأنماط الإستهلاك في الذوق والمأكل والملبس، إنها توحيد طريقة التفكير والنظر إلى الذات وإلى الآخر، وإلى القيم وإلى كل ما يعبر عنه السلوك. وهذه هي الثقافة التي تدعو العولمة إلى توحيدها(عتريسي ٢٠٠٠)، لكن هذا الرأي لا يمثل وجهة نظر أغلب الباحثين، لأن عملية توحيد قيم الأسرة والمجتمع وأنماط الحياة المختلفة لا تتم بهذه البساطة وذلك اليسر، وأن ثقافة الصورة لا يمكن أن تحققه، وحتى التفاعل المتزايد بين المجتمعات الحديثة لا ينتج منه ثقافة عامة، بل يسهل إنتقال الأساليب التقنية والاختراعات بين المجتمعات المتفاعلة بسرعة ويسر، وبطريقة أكثر مرونة من الطرق التي كانت سائدة في العالم القديم، (هانتنغتون ١٩٩٨)، أما عملية الترويج لمفاهيم مثل التفاعل الثقافي والتداخل الحضاري، وحوار الحضارات، والتبادل الثقافي، فإنها تنتهي إلى أن ثقافة المركز هي التي يجب أن تسود وأن الثقافات الأخرى عليها أن تحذو حذو المركز لكي تقترب منه، وأن مجابهة مثل هذا التيار لا بد من أن تتم بالحفاظ على الخصوصية الثقافية والاهتمام بها وحمايتها، لأن ما تقوم به العولمة الثقافية التي تندرج تحتها مثل هذه المفاهيم هو إذابة الثقافات الأخرى، وتعميم ثقافتهم.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(٢-٥) آليـــات العولمـــة:

هي الآليات التي تستخدمها العولمة لزيادة نفوذها وبسط سيطرتها في كافة المجالات في العالم وأهم هذه الآليات ما يلي:

(٢-٥-١) المؤسسات الدولية:

تشكل المؤسسات الدولية العنصر الرئيسي والحاسم في النظام، عبر آليات عملها والقواعد الملزمة التي تنشئها، ويمكن القول نتيجة ذلك أن النظام الاقتصادي العالمي بدأ بالتشكل في أعقاب الحرب العالمية الثانية، حيث لم توجد قبل هذا التاريخ مؤسسات دولية لها أدوار حاسمة على الساحة الدولية، ملحق رقم (١) يبين المنظمات التي سبقت قيام الأمم المتحدة.

وتتضح أهمية هذه المؤسسات من خلال الوظائف والدور الموكول لكل منها، والمفاهيم الأساسية التي تستند إليها في عملها. وفي حالة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية يتضح:

١. أنها تترجم مفهوماً وأيديولوجياً ليبرالية (رأسمالية ليبرالية) من خلال الأسس التي اعتمدتها للنظام النقدي الدولي وللسياسات المالية والاقتصادية والتجارية.

أنها سلطة دولية للتشاور والتنسيق.

أنها سلطة معنوية في المقام الأول.

٤. أنها سلطة تمتلك حق إنشاء القواعد والضوابط واتخاذ الإجراءات ضد الذي يُخل أو لا يلتزم بها، لقد اعتبر مبدأ المشروطية ركناً أساسياً من أركان سياساتها.

٥. أنها من خلال آلية عملها لا تتوقف عند الدور المعنوي أو الرقابي، بل يمكنها أن تفرض القواعد التي ينبغي على الدول الأعضاء احترامها في سياساتها المالية والاقتصادية.

لقد تنامى دور صندوق النقد الدولي وصلاحياته منذ إنشائه، وطوّر مبدأ المشروطية في مجال حقوق السحب ليفرض رقابة على اقتصاديات الدول الأعضاء في حال العجز الكبير في ميزان المدفوعات، كما طور البنك الدولي أيضاً هذا الإتجاه في مجال القروض والمساعدات.

وحدث التطور الأهم في عمل هاتين المؤسستين على أثر صدور قرارات مجلس الإدارة لعام ١٩٧٩ والتي أكدت على مبدأ المشروطية وتطبيق مفهوم التصحيح الهيكلي وتوسيع التعاون في ما بين الصندوق والبنك في مجال الرقابة على السياسات الاقتصادية والتزام الدول المدينة بها والتدخل في إعدادها ضمن إطار برامج "التثبيت والتكييف الهيكلي" أو ما يصطلح أيضاً على تسميته برامج "التصحيح الاقتصادي".

ومنحت أزمة المديونية في الثمانينات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي الفرصة المواتية لتطبيق برامج التصحيح الاقتصادي. وجرى الربط بين إعادة جدولة الديون ومنح قروض جديدة مساعدة وبين تطبيق برامج التصحيح الاقتصادي، وبالتالي توسيع صلاحياتها. يقول السيد شحادة المسؤول القانوني الرئيسي في البنك الدولي إن القروض الممنوحة من قبل البنك في إطار التصحيح الاقتصادي تمثل حوالي ٣/١ إجمالي قروضه، وهي تمثل حوالي ١٢% بالنسبة لقروض صندوق النقد، لذلك فإن البنك مدعو إلى الاهتمام بشكل أكبر بـ "تنظيم مجمل الوظائف العامة: العاملون والخدمات العامة وحجم وبنية القطاع العام".

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وكان عليه أيضاً إدخال إجراءات عديدة من شأنها إحداث تغييرات تشريعية هامة وخاصة في مجال تشريعات العمل، والاستثمار والضريبة، وبشكل عام الاهتمام بكل ما اعتدنا على تسميته مؤخراً "بالمناخ الملائم للنشاط التجاري"(مرزوق ١٩٩٧). وفي الاجتماع الخاص بالبنك والصندوق، والذي عُقد في بانكوك عام ١٩٩١، صرح لندل ميلز باسم البنك أنه يشعر بالقلق حيال العديد من حالات الإنفاق العسكري، حتى تلك التي يمكن أن تتم عند تصاعد الإضطرابات المدنية، وأن البنك "يجب ألا يُغمض عينية على زيادة الإنفاق العسكري". إذن انتقل البنك والصندوق من مرحلة التنسيق إلى مرحلة رسم السياسات والتوجهات وفرض قواعد وإجراءات محددة، سواء بالنسبة للسياسة الاقتصادية الداخلية أو الخارجية.

وبعد توقيع اتفاقية الغات لعام ١٩٩٤ وانشاء منظمة التجارة العالمية، دخل النظام الاقتصادي العالمي مرحلة جديدة في تطوره، حيث أكد الإعلان" أن الوزراء يؤكدون تصميمهم على العمل من أجل تحقيق إنسجام شامل أكبر للسياسات في مجال التبادل والنقد والتمويل بما في ذلك التعاون بين منظمة التجارة العالمية وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي من أجل هذا الهدف"، (الفقرة ٣ من الإعلان)(مرزوق ١٩٩٧). وفي مجال تحديد وظائف المنظمة تشير الفقرة الخامسة من البند ٣ إلى "أنه بالنظر إلى تحقيق انسجام أكبر في صنع السياسات الاقتصادية الشاملة فإن منظمة التجارة العالمية سوف تتعاون، كما ينبغي، مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لإعادة الأعمار والتنمية والوكالات المتفرعة عنه". وتشير المادة الرابعة من البند ١٦ إلى أن "كل عضو سوف يحقق المطابقة لقوانينه وقواعده وإجراءاته الإدارية مع التزاماته كما تم التصديق عليها في الاتفاقيات الملحقة".

وتشكل هذه المؤسسات الثلاث، على وجه الخصوص، آليات بيد القيادة المركزية للعولمة، وهي تنتمي لمدرسة فكرية واحدة، هي المدرسة الليبرالية الجديدة، وتقع تحت سيطرة القوى الكبرى الفاعلة على الصعيد الدولي.

والى جانب هذه المنظمات الأكثر فاعلية، أصبح هناك العديد من المنظمات دولية النشاط وذات التأثير والفاعلية، مثل منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، ومنظمات غير حكومية مثل نادي روما وملتقى دافوس والعشرات من المؤسسات والمعاهد البحثية، التي قامت وتقوم بنشر مفاهيم وأيديولوجيا موحدة لتشكل تياراً فكرياً وسياسياً ضاغطاً على الباحثين وصانعي القرارات(مرزوق ١٩٩٧).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(٢-٥-٢) الاستثمار المباشر والسوق المالية:

أدى النمو والتطور الرأسمالي إلى تراكم مضطرد في رأس المال الذي عبر حدوده القومية بحثاً عن فرص استثمار أفضل أو مكملة لنشاطه، وقامت البنوك والمصارف بتوسيع نشاطها بما يلائم هذا التوسع، ومنحت الفوائض المالية والمدخرات المصارف فرصة أكبر للإقراض وللدخول في شراكة مع رأس المال الصناعي والتجاري.

لقد أصبح لدى النظام المصرفي العالمي قدرة كبيرة على توليد النقد جراء إلغاء الولايات المتحدة في أوائل السبعينات قابلية تحويل الدولار إلى ذهب والدعوة إلى تعويم العملات بالاستناد إلى السوق وليس إلى الرصيد الذهبي للعملة وكذلك جراء تصحيح أسعار النفط في عام ١٩٧٣، مما سبب وجود فوائض مالية ضخمة في السوق المالية الدولية، ومن المعروف أن فرط السيولة يمكن أن يدفع بالتضخم إلى مستويات عالية جداً تهدد بتفجر نظام النقد الدولي والنظام المالي والمصرفي، وللتخلص من السيولة ولدفع عملية الإنتاج في الدول الرأسمالية المتقدمة، عبر زيادة قدرة الطلب الفعّال لدى الدول النامية، قُدمت التسهيلات والمغريات لتلك الدول للاقتراض من السوق الدولية، وهكذا دخلت السوق المالية مرحلة جديدة في عولمتها وتحول الوسيط المالي إلى فاعل حقيقي في عملية الاستثمار.

تعاظمت الكتلة المالية الموجودة في السوق الدولية وأكسبتها التطورات التقنية على صعيد الاتصالات قدرة حركية أكبر على صعيد التنقل والنشاط، وترافقت هذه التطورات بالتحرير المتزايد للأسواق خلال الثمانينات، وخلال الفترة ١٩٨٩-١٩٩٣ ازدادت تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة بأكثر من ٣ مرات، وبلغت عام ١٩٩٥ حوالي ٣١٥ مليار دولار، لقد نمت هذه الاستثمارات بمعدل وسطي سنوي يقدر بـ ٢٤,٧% خلال الفترة ١٩٨٦-١٩٩٠ وبما يعادل ١٢,٧% سنوياً خلال السنوات ١٩٩١-١٩٩٤(مرزوق ١٩٩٧).

لقد كانت الدول الرأسمالية مصدر ٨٥ إلى ٩٥% من اجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وقد توجهت نسبة ٦٥ إلى ٧٨% من هذه الاستثمارات أيضاً إلى تلك الدول، وتراوحت حصة الدول النامية بين ٢٤ و ٣٩% من تلك الاستثمارات. إلا أن هذه الاستثمارات في الدول النامية قد وُجهت أساساً إلى عدد محدود من الدول في جنوب شرق آسيا، وهي الدول المصنّعة حديثاً، لقد حصلت الصين وحدها على نسبة ١٥% من الاستثمار الأجنبي المباشر عام ١٩٩٤، أي حوالي ٣٨% من اجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة في البلدان النامية، في حين تراوحت حصة أفريقيا بين ١٥,٣ و ٢,٦% من إجمالي الاستثمارات في البلدان النامية خلال الفترة ١٩٨١-١٩٩٣، علماً بأن جزءاً من هذه الاستثمارات في أفريقيا وأمريكا اللاتينية لا يعتبر استثماراً بالمعنى الفعلي حيث يمثل استبدالاً لديون على تلك الدول بامتلاك أصول فيها أو امتلاك أصول في إطار عمليات التخاصية. وقد حصلت عشر دول نامية في أوائل التسعينيات على ٧٦% من إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة وحصلت الـ ٤٧ دولة الأقل نمواً على ٠,٦% من تلك الاستثمارات(مرزوق ١٩٩٧).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إذن في مجال السوق المالية العالمية نشهد عولمة فعلية على نطاق مرونة وحركية هذه السوق وتعاظم الاستثمارات المباشرة الأجنبية، ولكن هذه العولمة مقصورة على المراكز الرأسمالية المتطورة، المراكز في العالم الثالث التي هي في طريقها للخروج من ترتيب العالم الثالث، وتبقى الكتلة الأكبر من الدول النامية خارج هذه العملية بل تتحمل آثارها. هذا من جانب ومن جانب آخر نشهد تعاظماً للسوق المالية خارج أي نطاق للرقابة أو إمكانية الحد من توسعها، وفي ظل عدم التناسب بين حجمها وحجم الإنتاج والتبادل المادي على الصعيد العالمي تفقد هذه السوق صلتها تدريجياً بالنظام النقدي ووظائف النقد الكلاسيكية، الأمر الذي يمكن أن يؤدي إلى أزمة شاملة تتهدد السوق المالية العالمية، وقد ظهرت بوادر مثل هذه الأزمة في أزمات متكررة في البورصات العالمية خلال السنوات القليلة الماضية.

(٢-٥-٣) الشركات متعددة الجنسية:

ظهرت الشركات متعددة الجنسية بشكلها الحديث في أواخر القرن التاسع عشر وشكلت نقطة تحول هامة في النشاط الاقتصادي الدولي الذي كان سائداً. وفي مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية، تزايد عدد الشركات وازدادت فروعها في العالم وأصبحت أواسط التسعينيات ما يقارب ٣٥ ألف شركة متعددة الجنسية، يتم اختزالها إلى الشركات الـ ٥٠٠ الأكبر في العالم، كما وردت في قائمة "فورشن **Fortune**" والتي تتوزع جغرافياً كالتالي:

١. ٤٧٢ شركة في الشمال (١٦٢ في أمريكا – ١٢٦ في اليابان – ١٥٨ في الاتحاد الأوروبي – ١٤ في سويسرا – ٦ في كندا – ٥ في استراليا – شركة واحدة في روسيا).

٢. ٢٨ شركة في الجنوب (١٣ في كوريا الجنوبية – ٥ في البرازيل – ٣ في الصين – ٦ في كل من تركيا وماليزيا والهند وتايوان وجزر انتليس الهولندية بمعدل شركة في كل دولة)(عبد الرزاق ١٩٩٩).

وفي مستوى هذه الشركات يلاحظ تمركز كبير في عدد محدود منها حيث تسيطر المئة شركة الأكبر في ما بينها، والتي تقدر بـ ٠,٣% من الشركات متعددة الجنسية، على معظم الإنتاج العالمي ويعود لها ما يقارب ثلث الرصيد التراكمي للاستثمار الأجنبي المباشر في العالم خلال الفترة ١٩٩٠-١٩٩٤، وتقدر مبيعات فروعها بربع اجمالي المبيعات المقدرة لفروعه الشركات متعددة الجنسية.

وتتضح أهمية الشركات المتعددة الجنسية من خلال تعاظم دورها الاقتصادي في بلدانها الأصلية وعلى الصعيد العالمي، حيث سيطرت هذه الشركات أوائل التسعينيات على ما يقارب ثلثي التجارة الدولية للسلع والخدمات، وشكلت المبادلات الداخلية الخاصة بين فروعها حوالي ٣٣% من التجارة الدولية(مرزوق ١٩٩٧).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وأكسبت الثورة العلمية والتكنولوجيا الحديثة قوة إضافية للشركات متعددة الجنسية، حيث كانت المؤهلة والقادرة على الإنفاق على البحث العلمي والتطوير. فعلى سبيل المثال كانت الشركات متعددة الجنسية الأمريكية مسؤولة عن حوالي ٧٥% من إجمالي الإنفاق على البحث والتطوير في أمريكا، في حين كانت الشركات اليابانية مسؤولة عن ٨٠% من الإنفاق الياباني في هذا المجال، والشركات الألمانية عن أكثر من ٧٢% من الإنفاق الألماني خلال سنوات الثمانينات، وهذا الإنفاق بمجمله، تقريباً، يتم في البلد الأصلي لهذه الشركات، ولا تتعدى ما ينفق خارج حدودها الوطنية ٨% من إجمالي إنفاق هذا البند، ولم تتعدى حصة الدول النامية من هذا الإنفاق ٠,٥% خلال الثمانينات(مرزوق ١٩٩٧).

ويتضح من نشاط هذه الشركات أنها قد ساهمت بشكل كبير في تفكيك عملية الإنتاج على الصعيد الدولي وأوجدت أرضية وشكلاً جديداً للتصنيع يتسم بعدم الاستقرار وبقابلية الانقطاع. وقد منحت منظمة التجارة الدولية مرونة وقدرة أكبر لهذه الشركات على الترحال حسب مصالحها.

مما تقدم نخلص إلى القول بأن هذه الشركات تقوم بدور أساسي وفاعل في عملية العولمة وذلك من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر وتفكيك العملية الإنتاجية وتكاملها دولياً، والأهم من ذلك هو إشاعة نمط استهلاك محدد وثقافة استهلاكية موحدة على صعيد العالم، وسيطرتها في مجال الإعلان والاتصالات والإعلام بأشكاله المختلفة تسهل لها هذا الأمر، وتمثل الشركات الأمريكية العابرة للقومية المكانة الأولى والحاسمة في هذا المجال.

(٢-٥-٤) تكنولوجيا الاتصالات:

إن التطور المتصاعد في تقنية الاتصالات، وتطور أنظمة الشبكات، والدوائر الفائقة واستخدام الهواتف النقالة والاتصالات الخلوية بالأقمار الصناعية مباشرة، كل هذا وغيره أتاح فرصاً هائلة لجعل سكان العالم باختلاف أماكنهم مرتبطون ببعضهم البعض، إلى الدرجة التي أزالت الخصوصية، وأزالت حواجز المكان، وأزالت فواصل الزمان، وقضت على معنى المسافة الزمانية والمكانية بين أطراف الاتصال في أي وقت وفي أي مكان في العالم.

إن الجهد المعرفي العميق الذي تدفع إليه عمليات الاتصال الكوني، وتكامل عناصر وأجزاء المنظومة الاتصالية، وتطور علاقاتها الوظيفية، وتداخلات أدواتها، وتجددها وتطورها، وازدياد فاعليتها يعمق الإحساس بتعاظم العولمة من الداخل، وبالوحدة الكونية. إن زيادة الاستثمارات الدولية في مجال الاتصالات، واتجاه علماء الاتصال إلى التطبيقات شديدة الاتساع على مستوى العالم سوف يُعمق الإحساس بأهمية العولمة وأهمية التقارب بين الشعوب وتقليل الفوارق بين البشر، ومن ثم فإن الإتجاه نحو تجاوز الخصوصيات، وابتلاع الوطنية والقومية، وإجبار الحكومات على التنازل عن أجزاء من سيادتها لصالح قوى أكبر وأوسع تضم العالم بأكمله أمر يتم الآن على قدم وساق، كما يحدث في أوروبا وأمريكا وآسيا، من أجل أن تصبح فرص الحياة أكثر وأفضل، وبالتالي دور تكنولوجيا الاتصالات يتعاظم في تطوير مفاهيم العولمة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومن جهة أخرى فإن ما تقوم به الشبكات الإعلامية وما تحققه من وظيفة اتصالية كبرى، تنقل من خلالها الأحداث الفورية إلى أي مكان في العالم، وجعل المشاهد لها يعايشها معايشة العين والاحساس والرأي ... قد جعل العولمة واقعاً ملموساً ومعاشاً، لقد أصبح العالم بفضل التغطية الإعلامية الكونية، مجرد قرية صغيرة، سكانها متقاربون إلى حد الإلتصاق، كل منهم يعرف ما لدى الآخرين، وما يحدث فعلاً لهم في نفس توقيت الحدوث، وهذا بطبيعة الحال يزيد من الشعور بالعولمة ويعمق الإحساس بها.

كما أن شبكة الإنترنت تمارس دورها الرئيسي في توحيد العالم، وفي زيادة ترابطه وإتصاله، وفي تحقيق عناصر الفورية، والجاهزية، والحضور، والاتاحة، وهي شبكة لا تخضع لسيطرة أحد، وهي تُطور الطرق والوسائل التي يتواصل بها الناس، ويتعاملون بها مع المعرفة وتبادل السلع والخدمات والأفكار، وما يتصل بحياتهم الحاضرة، وما يتعلق أيضاً بمستقبلهم.

إن الإنترنت شبكة تحتوي على مجموعات مختلفة من شبكات الكمبيوتر، ذات القدرات الفائقة على نقل المعلومات وحفظها وتحديثها، وهي شبكات منتشرة على مستوى جميع المناطق في العالم، وهي تتيح كافة أنواع المعارف الإنسانية. وأصبحت مراكز الإنترنت قادرة على أن تتخاطب فيما بينها، وأن تقوم بتداول وتغذية ذاتها بالمعلومات وتحديثها وتطويرها بدون حدود.

وقد أدت الفورية والإتاحة إلى توفير مصادر وموارد هائلة للبيانات والمعلومات تنقل من خلالها كل من الطالب، والمعلم، والباحث، والمثقف، والمستخدم للشبكة إلى آفاق واسعة شديدة الرحابة، وأكثر تنوعاً تزخر بالمعلومات والبيانات المختلفة.

ونتيجة لهذا كله استطاعت الشركات والمؤسسات أن تغزو عالم الإنترنت، وأن تقيم وتنشر مواقع وصفحات لها بشكل دائم ومستمر. وتمكنت هذه الشركات، بل والدول أيضاً، من أن تقيم معارض دائمة تعرض فيها منتجاتها، وبشكل فعال، ومن خلال هذه المواقع تتم عمليات البيع والشراء، وبشكل متنام.

وقد أحدث ذلك انقلاباً كبيراً في العالم حيث تلاشت حدود الزمان وفواصل المكان، وأصبح من الممكن لأي إنسان، في أي مكان وفي أي وقت أن يتعامل مع المشروعات والشركات ذات المواقع على الشبكة، وأن يجري معها معاملاته بيعاً وشراءاً، نقداً وآجلاً. وقد ساعدت الإنترنت على زيادة الاحساس بالعولمة في مجال عقد الصفقات، وعلى ازدياد اعتماد رجال الأعمال عليها، في هذا المجال نظراً لما تتيحه لهم من بيانات ومعلومات، فضلاً عن تزايد عدد العاملين عليها، والتوسع في استخدامها من جانب الشركات والمؤسسات في مجال الإعلان عن منتجاتهم أو في مجال البيع لهذه المنتجات.

ويقدر بعض الباحثين عدد المتعاملين مع الإنترنت في العام ٢٠٠٠ بما يزيد على ٦٠٠ مليون فرد يومياً، هذا وقد أسست الإنترنت اقتصاداً خاصاً بها، يتصف بالنمو السريع الذي يبلغ معدله ١٧٤,٥% سنوياً، فقد بدأ هذا الاقتصاد بحجم لا يزيد عن ٥ مليار دولار عام ١٩٩٥، وصل إلى ما يزيد عن ٣٠٠ مليار دولار عام ١٩٩٨(الخضيري ٢٠٠٠).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويتكون اقتصاد الإنترنت من مستويات رئيسية أربعة هي:

المستوى الأول: البنية الأساسية للشبكة أي المكونات الأساسية للشبكة، ويصل إجمالي دخلها السنوي إلى ما يزيد عن ١١٥ مليار دولار.

المستوى الثاني: التطبيقات والبرامج التي تستخدم في الشبكة ويصل إجمالي دخلها السنوي إلى ما يزيد عن ٥٦,٣ مليار دولار.

المستوى الثالث: الوسائط وعمليات تقديم خدمات الشبكة ويصل دخلها المتولد سنوياً إلى ما يزيد عن ٥٨,٢ مليار دولار.

المستوى الرابع: التجارة الإليكترونية والتي يبلغ دخلها السنوي حالياً ما يزيد عن ١٠١,٩ مليار دولار(الخضيري ٢٠٠٠).

لقد ساعدت الإنترنت على العولمة، وجعلت العولمة مادية ملموسة محسوسة، وتمد خبراء التسويق والإعلان والإعلام والبيع الألكتروني بمزيد من الأفكار الإبداعية، وفتحت أمامهم المجال واسعاً للإبداع والخلق والابتكار، كما مكنت كل منهم من تحقيق طموحات وأرقام فائقة، مما جعلهم يعتمدون عليها اعتماداً كبيراً، سواءاً على مستوى الأسواق الجزئية التي يتم عولمتها على قدم وساق وبشكل متسارع أو على مستوى السوق العالمي الكبير.

(٢-٦) نمـــوذج العولمـــة الأمريكية:

لا توجد نماذج متعددة للعولمة بل يوجد نموذج واحد تحاول امريكيا فرضه على بقية العالم.

يقول توماس فريدمان في كتابه السيارة ليكساس وشجرة الزيتون: "نحن الأمركيين رواد العالم السريع، وأعداء التقاليد وأنبياء السوق الحرة، وكرادلة التكنولوجيا المتقدمة. نحن نريد توسيع قيمنا ومطاعم بيتزا هت الخاصة بنا، نحن نريد من العالم أن يحذو حذونا، فيصبحون ديمقراطيين، ورأسماليين، ولديهم موقع على الشبكة (الإنترنت) في كل ركن، وزجاجة بيبسي على كل شفه، وبرمجيات مايكروسوفت ويندوز في كل كمبيوتر"(فريدمان ٢٠٠٠).

منذ عام ١٩٨٠ اتخذت الولايات المتحدة عقيدة اقتصادية مختلفة عن تلك التي كانت سائدة قبل ذلك التاريخ وأعني هنا العقيدة الكينزية، فبعد فوز ريغان بالانتخابات عام ١٩٨٠ نادى مستشاره الاقتصادي ملتون فريدمان بالليبرالية الجديدة، وأوكل إلى الحكومة مهمة الحفاظ على الإطار العام للنظام الرأسمالي، وأكد على أنه كلما تمتعت المشروعات بحرية أكبر بشأن استثماراتها واستخدامها للأيدي العاملة، كان النمو أكبر والمستوى الاقتصادي أعلى للجميع، وبناءً على هذا الاعتقاد راحت الحكومة الليبرالية النزعة تبذل قصارى جهدها من أجل تحرير راس المال من القيود. فألغت على جبهة عريضة، ما كان سائداً من رقابة وتدخلات حكومية، ولم تكتف بهذا فقط، بل راحت تضغط على كل الشركاء الرافضين لتطبيق هذا النهج، للأخذ بالتوجه الجديد مهددين إياهم بالعقوبات التجارية وبوسائل الضغط الأخرى.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فالتحرير، والليبرالية والتخاصية لقد غدا هذا الثلاثي هو الوسائل الاستراتيجية في السياسة الاقتصادية الأمريكية، التي أعلى من شأنها المشروع الليبرالي الجديد لتغدو أيديولوجية تتعهد الدولة بفرضها.

وبفضل إيمانهم المتطرف بالسوق رأى الحاكمون في واشنطن أن النظام الذي يأخذ بقانون العرض والطلب، هو أفضل الأنظمة المتاحة، وصار توسيع التجارة الحرة هدفاً بحد ذاته لا يحتاج إلى تفسير.

وبالتحرير الكامل لأسواق الصرف الأجنبي وأسواق راس المال تم في الواقع، ومن دون اعتراض ذي شأن، أكبر تغير جذري في النظام الاقتصادي السائد في الولايات المتحدة الأمريكية. وكذلك يُعتبر سوق العمل الأمريكي من أكثر أسواق العمل مرونة في العالم، حيث يتمكن العمال من التحرك بسهولة من منطقة اقتصادية إلى أخرى، وكذلك يتمكن أصحاب الأعمال من توظيف العمال والاستغناء عنهم بسهولة نسبية، إذ كلما سهلت عملية الاستغناء عن العمال زاد حافز أصحاب الأعمال على توظيفهم.

ولم تُعد أمريكا متمسكة في ظل العولمة بالأنظمة المتصلبة التي تأخذ بأسلوب توفير الحماية الاجتماعية التي وإن كانت تجعل الرأسمالية أقل قسوة، إلا أنها تجعلها أقل إبداعاً وإثراءاً.

وكذلك فإن ثقافة الانفتاح التي حافظت عليها أمريكا منذ بداية تأسيسها، عن طريق حرية الحصول على المعلومات الذي لا يسمح للحكومة بالاحتفاظ بالأسرار لفترة طويلة، قد وفرت التدفق الحر للمعلومات، والمعارف، والسلع والخدمات بسرعة متزايدة عبر العالم السريع أو عن طريق الفضاء المعلوماتي(فريدمان ٢٠٠٠).

وتستطيع الشركات المتعددة الجنسية وصغار رجال الأعمال في ظل نموذج العولمة هذا التخطيط بمزيد من الارتياح لمشروعات كبيرة وعلى نطاق عالمي.

إن نموذج العولمة الذي قدس الحرية الفردية بانتهاجه مبدأ الليبرالية بمفهومه الواسع قد مكن أمريكا من التفوق في مجالات تصميم البرمجيات، والحواسيب، والتصميم عن طريق الإنترنت والتسويق عن طريق الإنترنت، وأعمال البنوك التجارية، والبريد الإلكتروني، والتأمين، والهندسة الوراثية، والذكاء الاصطناعي، وأعمال البنوك الاستثمارية، والرعاية الصحية نبيلة الأهداف، والتعليم الأعلى مستوى، والفنادق، والاستشارات، والأطعمة السريعة، والإعلان، والتكنولوجيا الحيوية، ووسائل الإعلام ووسائل الترفيه، والخدمات البيئية، والخدمات المالية، والاتصالات أنه عالم ما بعد الصناعة، إنه عالم العولمة.

يتبين من هذا كله أن العولمة في الاقتصاد العالمي تتبع مبدأ واحداً تحاول أمريكا أن تجعله يسري على كل أرجاء المعمورة، وقد نجحت في ذلك إلى حد ما حتى هذا التاريخ، وإذا ما استمرت في النهج الذي تسير قد تنجح في النهاية أيضاً لما تملكه من عناصر قوة تمكنها من فرضه واهم هذه العناصر التفوق التكنولوجي والعسكري والاقتصادي أيضاً.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(٢-٧) الآثار المتوقعة لظاهرة العولمة:

تمس ظاهرة العولمة الراهنة بفعلها المباشر وغير المباشر كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والعلمية والتقنية والثقافية والفكرية والسياسية والإعلامية والعسكرية والحقوقية على المستويات الدولية والإقليمية والمحلية في آن واحد، وبتعبير أدق، إنها تمس كل جوانب الحياة الدولية، كما تمس حياة واقتصاديات البلدان الرأسمالية المتطورة والبلدان النامية، وكذلك البلدان التي تقف على عتبة التحول (الدول الاشتراكية سابقاً) في آن واحد. ولكن سعة وعمق وقوة هذه العولمة ومستوى تأثيرها والنتائج الإيجابية أو العواقب السلبية المترتبة عنها متباينة جداً بين الدول أو الأقاليم من ناحية وبين القطاعات والفروع الاقتصادية والاجتماعية الأخرى من ناحية اخرى، وبالتالي فان الفجوة من الناحتين الكمية والنوعية بين المستفيدين والخاسرين من عملية العولمة آخذة بالاتساع والتعمق والشمولية، بسبب التمايز الكبير في حركة وفعل وتأثير النظريات الاقتصادية الموضوعية للرأسمالية فيها والمرتبطة بدورها بمستوى نضج وشمولية علاقات الإنتاج الرأسمالية.

(٢-٧-١) الآثار الإيجابية المحتمله لظاهرة العولمة:

إن للعولمة آثاراً إيجابية، إن احسن استغلالها لصالح الاقتصاد الاردني فسوف ننطلق بكل ثقة لإتمام عملية التنمية المستمرة التي نريد وفيما يلي اهم الإيجابيات لهذه الظاهرة :

١. إن الاستثمار الأجنبي المباشر يعمل على إدخال تدفقات نقدية توجه نحو الاستثمار في قطاعات إنتاجية، وبالتالي توفير فرص عمل جديدة تسهم في حل مشكلة البطالة، كما انه يساعد على نقل التكنولوجيا، وإعداد وتدريب وتوفير خبرات فنية ماهرة في المجالات الإدارية والتسويقية.

٢. كما أن ازدياد النشاط التجاري الدولي، وعقد الاتفاقيات التجارية الدولية، والانضمام ألي المنظمات الاقتصادية الإقليمية، وظهور السياسات التجارية والاستثمارية التحررية، ساعد في زيادة حجم القطاع الاقتصادي التجاري والذي يؤدي بدوره إلى إيجاد فرص عمل جديدة في هذا القطاع.

٣. تعمل ظاهرة العولمة على زيادة التنافس بين مؤسسات الانتاج، وخاصة في مجال الأسعار، وبما أن أجور العمال تشكل القدر الأكبر من التكاليف، تحاول هذه الشركات الاستثمار في الدول التي تتميز بأجور عمالة رخيصة، ونتيجة لذلك تزداد فرص التوظيف والطلب على العمالة في تلك الدول، وقد تؤدي في بعض الحالات إلى رفع مستويات الأجور.

٤. وقد تتيح آليات العولمة للعنصر البشري الانتقال من مكان إلى آخر عن طريق الشركات متعددة الجنسيات التي تعمل على توظيف الكفاءات البشرية، بهدف زيادة الإنتاجية، وبغض النظر عن جنسياتهم، والذي يؤدي بدوره إلى تطوير فعالية المصادر البشرية، وإعادة توزيعها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٥. ومن ناحية الأسعار النسبية، فإن تخفيض الحواجز والتعرفة الجمركية والتخصص في الإنتاج يؤدي إلى انخفاض أسعار السلع والخدمات المستوردة والذي بدوره يخفف من الأعباء على المستهلك، ويتيح مناخ العولمة للشركات والمؤسسات والبنوك حرية الانتقال والتوسع في جميع أنحاء العالم، ويسهل الحصول على التكنولوجيا اللازمة للاتصال وتبادل المعلومات بين الفروع، وهذه المميزات تتيح للشركات الإفادة من اقتصادات الحجم الأمثل، وتمكنها من الحصول على العمالة الرخيصة عن طريق الاستثمار في دول تمتلك ميزة انخفاض أجور العمالة، الذي يحقق لهذه الشركات قدرة على تخفيض النفقات وبالتالي القدرة على المنافسة وجني الأرباح، وبالنسبة للمستثمر فان العولمة تمكنه من تنويع محفظته الاستثمارية، وبالتالي الحصول على عوائد اكبر لإدخارته.

٦. وعلى مستوى الاقتصاد المحلي فان اتباع السياسات التحررية تؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي من خلال تسهيل قيام صناعات تنافسية تستطيع الدخول إلى الأسواق العالمية، والذي يتيح للقطاع الخاص القيام بدور أساسي في النشاط الاقتصادي، بالإضافة إلى أن السياسات التحررية تخلق مناخاً ملائماً للاستثمار يحفز كل من الاستثمار المحلي والأجنبي.

٧. أما على المستوى العالمي، فالعولمة تتيح استغلال وتوزيع الموارد الإنتاجية على المستوى العالمي، وبالتالي تحفز الاقتصاد العالمي على النمو، بالإضافة إلى أن تدفق رأس المال إلى أسواق الدول النامية على أدامة الطلب على صادرات الدول الصناعية.

٨. ويمكن ان تسهم ظاهرة العولمة في زيادة النمو الاقتصادي على المستوى العالمي، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الإنتاج، والاستهلاك لمعظم دول العالم بما فيها الدول النامية والفقيرة، وبسبب التنافسية سيكون بالإمكان الحصول على السلع بالأسعار العالمية، والتي غالباً ما تكون أرخص من الأسعار المحلية المفروضة تبعاً لبعض السياسات التي تفضل الإنتاج المحلي عن المنافسة العالمية، ولهذا فان توسيع التجارة العالمية ضروري للتخفيف من وطأة هذه الظاهرة.

(٢-٧-٢) الآثار السلبية المحتمله لظاهرة العولمة:

على الرغم من الآثار الإيجابية المتعددة المحتملة التي تصاحب ظاهرة العولمة والتي تم ذكر اهمها سابقاً إلا أن لها آثاراً سلبية محتمله وقد تكون اكبر بكثير من إيجابياتها، وخاصة على الأقطار النامية إذا لم يتم الإعداد الجيد لمواجتها وفيما يلي أهمها:

إن العولمة الاقتصادية لا تعالج الاختلالات الهيكلية المتأصلة في هياكل الإنتاج ولا تعالج مشاكل التنمية بعيدة الأمد أو ما يسمى بالتنمية المستدامة، بقدر ما تفرض إصلاحات هيكلية ذات طبيعة مالية وتجارية ونقدية طبقاً لوصفات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية.

لا شك ان العولمة الاقتصادية ستؤدي إلى تهميش اقتصادات الأقطار النامية ومنها بطبيعة الحال الاقتصادات العربية، مقابل تحقيق المصالح الاقتصادية لمراكز الرأسمالية المتقدمة، ولمصالح الشركات المتعددة الجنسيات.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قد تؤدي العولمة إلى انخفاض الأجور وفقدان الوظائف وإضعاف سيطرة الدولة، حيث يتوقع أن يكون هناك انخفاض عالمي في الأجور وذلك نتيجة حدوث تنافس كبير في الأسعار.

كذلك يتوقع أن ينخفض التوظيف والوظائف للعمالة الماهرة بشكل خاص، وذلك نتيجة لاستخدام تكنولوجيا متطورة تتميز باعتمادها الكثيف على رأس المال.

من سلبيات العولمة أيضاً أنها تشجع المستثمرين المحليين والأجانب على الاستثمار في المجالات التي تعطي إيراداً مالياً سريعاً وتتميز بأنها استثمارات غير منتجة نسبياً، ولكنها آمنة بدل من الاستثمار في القطاعات الإنتاجية التي تحتاج إلى فترة طويلة نسبياً لإعطاء المردود المالي، وهذا التوجه لا يخدم سوى المصالح الخاصة لهؤلاء المستثمرين.

سيكون من نتائج العولمة السلبية، تصدير الصناعات الأكثر تلويثاً للبيئة من الدول المتقدمة إلى دول العالم الثالث ، وتصدير الصناعات التي تتطلب كثافة عالية في اليد العاملة بدلاً من الكثافة العالية لرأس المال، وبخاصة أن الصناعات الملوثة للبيئة تعاني ضغوطاً قانونية وشعبية واسعة في الدول المتقدمة، توجد مثل هذه الضغوط في البلدان العربية بشكل عام، والأردن بشكل خاص ولكن نسبياً اقل مما هو موجود في الدول المتقدمه.

من المتوقع أن ترتفع فاتورة الغداء المستورد بسبب تحديد التجارة في المواد الغذائية وإلغاء الدعم للصادرات في الدول المصدرة، وهي الدول الغربية بشكل عام، وأوروبا بشكل خاص.

أما فيما يتعلق بالتأثير السلبي للعولمة على سيطرة الدولة، فينبع من النهج نحو تشجيع السياسات التحررية في مجال التجارة الخارجية وحرية انتقال رؤوس الأموال، والعمل على تحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر، هذه العوامل أضعفت من سيطرة الدولة على أدواتها المالية والنقدية، التي أصبح يتحكم بها التذبذب في الأسواق المالية العالمية والتي باتت هي الأخرى أي الأسواق المالية العالمية عُرضة للتقلبات الأمر الذي يساهم في انخفاض قيم الأصول المالية العالمية، وتقلبات في أسعار صرف كثير من العملات، ولفترات طويلة، وحدوث أزمات حادة في الأسواق المالية العالمية كتلك التي حدثت في المكسيك ودول جنوب غرب آسيا وغيرها، مما خلق جواً من عدم الثقة.

في ظل العولمة تنمو وتكبر الشركات متعددة الجنسيات، نتيجة لتوسع أعمالها، واستغلالها للميزات الدولية، من التخصص في الإنتاج، واقتصاديات الحجم الأمثل، ورخص العمالة، وحرية الانتقال، وهذه الميزات توفر للشركات متعددة الجنسيات قدرة كبيرة على السيطرة على اقتصادات الدول التي تعمل بها، وخصوصاً الدول النامية، التي تعتمد اقتصاداتها على استثمارات هذه الشركات.

ومن سلبيات العولمة أنها تعمل على تعميق الهوة بين الدول المتقدمة التي تتمتع بالثروات المالية والبشرية والتكنولوجية، وبين الدول النامية ذات الاقتصادات الضعيفة والتي لا تملك اكثر من تصدير مواردها الأولية الضعيفة، وهذا الوضع قد يؤدي في الأمد الطويل إلى استفحال التخلف وبطء النمو في الدول النامية، والحكم المطلق عليها بان تبقى أسواقاً استهلاكية لتصريف فائض منتجات الدول المتقدمة من دون قيود ولا حدود، والنتيجة التي قد نستخلصها هنا، هي أن العولمة قد تؤدي إلى زيادة الاعتماد على الاقتصادات الخارجية أي تقود إلى مزيد من التبعية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومن أخطر نتائج العولمة أنها قد تقوم بتهميش بعض الدول، فالدولة التي لا تستطيع اللحاق بركب الاقتصاد العالمي، وتتأخر في تصحيح الاختلالات الهيكلية في اقتصادها وضعف جاذبيتها للاستثمارات الأجنبية، وضحالة استثماراتها المحلية، قد تتعرض لمخاطر البقاء مهمشة بدون أي دور يذكر، تعاني مزيداً من التخلف والفقر والبطالة والعزلة.

وأخيراً في ظل العولمة تحول نمط استغلال الأقطار النامية باتجاه الاستغلال بمعناه الرأسمالي الكلاسيكي، أي لا ينهب نظام العولمة الفائض الاقتصادي للأقطار النامية عبر التبادل التجاري غير المتكافئ فقط، بل أخذ ينتج فائض قيمة محلياً لينقله بعد ذلك إلى حيث يشاء عبر آلياته المعقدة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثالث

واقع الاقتصاد الأردني

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثالث
واقع الاقتصاد الأردني

(٣-١) مقدمة:

لقد كان من بين نتائج الحرب العالمية الأولى، أنها غيّرت معالم المنطقة العربية إلى حد كبير، حيث نجحت الدول الكبرى في رسم الحدود الجديدة بين المناطق التي تم تقاسمها من تركة الدولة العثمانية، والتي كانت إمارة شرق الأردن جزءاً منها قبل ذلك التاريخ.

تأسست إمارة شرق الأردن عام ١٩٢١ وتم إعلان الانتداب البريطاني عليها عام ١٩٢٢، وعلى أثر ذلك ارتبطت الإمارة مع الدولة المنتدبة بمجموعة من العلاقات الخاصة، تمثلت بالنهاية بالسيطرة البريطانية الكاملة عليها، وأصبح لإمارة شرق الأردن تحت الانتداب البريطاني أهمية خاصة كطريق تجاري بين سوريا والمملكة العربية السعودية وفلسطين والعراق، بالإضافة إلى الخط الحديدي الحجازي الذي يربط بين دمشق ومعان، كانت أهم الخصائص الاقتصادية في هذه المرحلة هي ربط الأردن بالسوق العالمية، من خلال تصدير الفائض الزراعي إلى الأسواق الخارجية عن طريق ميناء حيفا.

أدى التطور المتواضع للاقتصاد الأردني بُعيد تأسيس الإمارة إلى انتقال الاقتصاد الأردني تدريجياً من اقتصاد بدائي قائم على الاكتفاء الذاتي تُسيره التقاليد، إلى اقتصاد يعتمد نظام الانتاج للسوق، ومن أهم المظاهر التي تعكس الوضع الاقتصادي الجديد في تلك الفترة هي اعتماد موازنة حكومية سنوية لأول مرة بدءاً بسنة ١٩٢٢/١٩٢٣، وقد بلغت الإيرادات في تلك السنة (١٣٣٠١٧) ديناراً نصفها من المصادر المحلية والباقي مساعدة بريطانية سنوية قُررت بموجب معاهدة التحالف (١٩٢١) بين بريطانيا والأردن.

وظلت الموازنة تنمو نمواً بطيئاً حتى بلغ مجموع الإيرادات في السنة المالية ١٩٤٨/١٩٤٧ نحو (٤,١٩٦) مليون جنيه فلسطيني وبعجز مقداره (٠,٦٨٧) مليون جنيه فلسطيني. وشكل اعتماد الأردن الزائد على المساعدات ومصادر التمويل الخارجية لتغطية النفقات المتكررة في الموازنة مظهراً اقتصادياً خطراً، إذ أصبح أي تغير في سياسة الحكومة الخارجية يُنذر بمشكلات اقتصادية جسيمة ربما قادت البلد إلى أزمة اقتصادية(شرايحه ١٩٦٨).

وبعد الحرب العالمية الثانية تمثلت مشكلة الأردن الاقتصادية في الاعتماد على الاستيراد الخارجي بصورة متزايدة في تلبية الطلب الداخلي، مما أدى إلى ارتفاع العجز في الميزان التجاري بوتائر سريعة، والنمو السريع لنفقات الدولة في سنوات ما بعد الحرب، والتي قابلها اعتماد متزايد على المعونات الخارجية (البريطانية)، علاوة على ارتفاع الأسعار وزيادة معدلات البطالة وتدني مستوى معيشة السكان، بسبب الركود الذي أعقب الحرب(الحوراني ١٩٩٤).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وبعد الحرب العربية الإسرائيلية الأولى (١٩٤٨) تم تأسيس المملكة الأردنية الهاشمية بوحدة الضفتين، غير أن ذلك لم يحقق للاقتصاد الأردني التكامل المرجو، بسبب اعتماد اقتصاد الضفتين في الأساس على الزراعة، بعد أن أصبحت المناطق الصناعية في فلسطين تحت الاحتلال الإسرائيلي، مما أدى إلى ظهور مشكلات اقتصادية واجتماعية مثلت تحديات في وجه التنمية الاقتصادية، فقد تضاعف عدد السكان ثلاث مرات، بينما لم تزد رقعة الأراضي الصالحة للزراعة نتيجة ضم الضفة الغربية إلا بنسبة تقارب الثلث، وقد رتبت هذه الزيادة السكانية الكبيرة التي بلغت (٢٢٠%) توجيه ضغوط كبيرة على الموارد من أراضٍ ومياه، وعلى الخدمات الحكومية والأساسية الأخرى، مما تطلب رفع الانفاق الاستثماري لتوفير فرص العمل، والحفاظ على مستوى معيشة لائق.

وزاد حجم البطالة التي باتت تشكل (٦٠%) من اجمالي السكان في سن العمل، حيث شملت البطالة القوى العاملة اللاجئة والأردنيين العاملين في فلسطين. وكذلك فقد انخفض المستوى العام للمعيشة كنتيجة للبطالة وتدني الأجور، وخسارة فرص العمل في القسم المحتل من فلسطين، ومن بين المشكلات الأخرى ارتفاع تكاليف الشحن، ومن ثم تكاليف الاستيراد، نتيجة التحول عن ميناء حيفا المنفذ البحري الرئيسي لتجارة الأردن قبل عام ١٩٤٨، والتوجه لموانئ عربية أخرى وبخاصة بيروت.

وأخيراً ارتفاع أعباء الدفاع والأمن بنحو أربع مرات بين سنة ١٩٤٨/٤٧ وسنة ١٩٥٥/٥٤، مما زاد من العجز المالي للموازنة وبالتالي من العجز في ميزان المدفوعات، وفاقم الاعتماد على المعونة المالية الخارجية وبخاصة من بريطانيا(الحمارنه ١٩٩٤).

ولا بد من الإشارة إلى أنه وبالرغم من ضخامة المشكلات التي تولدت عن الحرب فقد شهدت الفترة اللاحقة (١٩٤٨-١٩٦١) معدلات نمو اقتصادي عالية قُدرت للسنوات (١٩٥٢/١٩٥٤) بحوالي (١٠%) سنوياً، وفي النصف الثاني من الخمسينيات وحتى مطلع الستينات تحققت معدلات نمو سريعة للناتج المحلي الإجمالي، إذ ارتفع الناتج بأسعار السوق من (٦٨) مليون دينار عام ١٩٥٦ إلى (١٣٠,٨) مليون دينار عام ١٩٦٢، أي بمعدل سنوي متوسط قدره (١١,٥%)، وتم هذا النمو ضمن إطار استقرار نسبي في الأسعار، حيث كان معدل ارتفاع المستوى العام للأسعار نحو (٢%) سنوياً، ونتج عن ذلك زيادة حقيقية في متوسط الدخل الفردي بلغت نسبتها (٦,٦%) سنوياً(الحمارنه ١٩٩٤).

بدأت مرحلة التخطيط للتنمية الاقتصادية في الأردن خلال الفترة (١٩٦٢-١٩٦٧)، وعلى الرغم من تحقيق معدلات نمو سنوية عالية للناتج القومي الإجمالي في معظم سنوات الخمسينيات، إلا أن الاقتصاد الأردني ظل يعاني مشكلات رئيسية أربع لخصتها وثيقة برنامج السنوات السبع للتنمية الاقتصادية(٦٤-١٩٧٠) على النحو التالي:

تفاقم العجز في الميزان التجاري الأردني مع الخارج، إذ لم تزد قيمة البضائع والخدمات المصدرة على ٢٧% من إجمالي البضائع والخدمات المستوردة عام ١٩٦١.

الاعتماد الشديد على العون الخارجي لتمويل الموازنة الحكومية، إذ بلغت قيمة المعونات الخارجية والهبات والقروض حوالي (٥٤%) من إيرادات الموازنة في السنة المالية (١٩٦٣/١٩٦٤).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تدني معدل الدخل الفردي المقدر بحوالي (٧٥) ديناراً للشخص عام (١٩٦٣) نتيجةً لانخفاض انتاجية العمل، وارتفاع معدل الإعالة ووجود نسب بطالة عالية.

استمرار المستوى المرتفع للبطالة، حيث تراوحت التقديرات بشأنه بين (٢٥%-٣٣%) من القوى العاملة، منها نسبة تصل إلى (١٢%-١٤%) تمثل البطالة السافرة للذكور، فيما يقع القسم الآخر ضمن البطانة المقنعة والبطالة الجزئية.

وفي مواجهة هذه المشكلات وضع "برنامج السنوات الخمس للتنمية الاقتصادية ١٩٦٢-١٩٦٧" والذي عُدل فيما بعد بسبب التخفيض الطارئ على مستوى المساعدات الخارجية للموازنة العامة، مما اقتضى إجراء تغير أساسي في أولويات وأهداف البرنامج. وتم عام ١٩٦٣ إعداد "برنامج السنوات السبع للتنمية الاقتصادية ١٩٦٤-١٩٧٠"، واستهدف البرنامج بصورة عامة تخفيض العجز في الميزان التجاري تخفيضاً كبيراً، وكذلك تخفيض الاعتماد على المعونة الخارجية للموازنة العامة، وزيادة الدخل المحلي بنسبة ٧% سنوياً، وتخفيض مستوى البطالة(مجلس الإعمار الأردني ١٩٦٢).

وتميزت هذه المرحلة بالتركيز على تطوير القدرة الإنتاجية وتنميتها من خلال استكمال المشروعات الإنتاجية التي بوشر بتنفيذها كقناة الغور الشرقية ومجموعة من المشروعات الإنتاجية الرئيسية كالتوسع الكبير في إنتاج الفوسفات وتصديره، وفي الوقت الذي كان من المتوقع فيه أن تؤدي الإنجازات الاقتصادية في هذه المرحلة إلى جعل الاقتصاد الأردني أكثر قدرة على أن يكون ذاتي التوليد فإن حرب حزيران ١٩٦٧ عطلت هذا الاندفاع التنموي، وأحدثت مصاعب اقتصادية واجتماعية كبيرة وأسفرت عن احتلال الضفة الغربية وخسارة الأردن كجزء حيوي من موارده الاقتصادية، فقد أحدثت الهجرة القسرية إلى الضفة الشرقية اختلالاً في التركيب الديموغرافي وزيادة مفاجئة في السكان نجم عنها ارتفاع معدلات البطالة، وزيادة الانفاق لاستيعاب النازحين الجدد، كما تسبب القلق الأمني في هبوط مستوى الانفاق الاستثماري للقطاعين العام والخاص، مما أدى إلى عدم الاستقرار الاقتصادي وتراجع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي. هذا وقد بلغ الاستهلاك الكلي خلال الفترة ١٩٦٧-١٩٧٢ نحو (١١٨,٥%) من الناتج المحلي الإجمالي، ونمت النفقات العامة خلال هذه الفترة بمعدل سنوي بلغ (٨,٣%) وبلغت النفقات المتكررة حوالي (٧١,١%) من جملة النفقات العامة، شكلت نفقات الدفاع منها (٦١,٢%)، وشكلت مصادر التمويل الخارجية ما نسبته (٥٨%) من الإيرادات العامة.

وشهدت الفترة ١٩٧٣-١٩٨٠ تطورات اقتصادية واجتماعية واسعة، فقد استهدفت خطة التنمية الثلاثية (٧٣-١٩٧٥) تحريك الفعالية الاقتصادية بعد أن عطلتها حرب حزيران ١٩٦٧ وما تلاها من أحداث، وبالتحديد استهدفت الخطة زيادة فرص العمل المتاحة بخلق (٧٠) ألف فرصة عمل جديدة. وتحقيق نمو سنوي في الناتج المحلي الإجمالي بمعدل (٨%)، وزيادة اعتماد الموازنة العامة للدولة على الموارد المالية المحلية، وتدعيم ميزان المدفوعات والحد من نسبة زيادة العجز في الميزان التجاري(المجلس القومي للتخطيط ١٩٧٣).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ولما جاءت الخطة الخمسية الأولى (١٩٧٦-١٩٨٠) استجدت ظروف ومعطيات جديدة كان من أبرزها الآثار التي نجمت عن تصحيح أسعار النفط والزيادة الكبيرة في حجم المساعدات والقروض التي قدمتها الأقطار العربية للأردن، الأمر الذي مكن الاقتصاد الأردني من زيادة سرعة عجلة التنمية، فقد ارتفع الناتج المحلي الإجمالي بسعر الكلفة من (١٨٢) مليون دينار في سنة ١٩٧٢ إلى (٨٩٣) مليون دينار في نهاية سنة ١٩٨٠.

وتتضح درجة اعتماد الاقتصاد الأردني على العوامل الخارجية من معدلات نمو الناتج القومي الإجمالي الذي حقق خلال الفترة معدل نمو حقيقي بلغ (٩,٥%) سنوياً مقابل (٧,٩%) للناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق. وبالرغم من الزيادة الكبيرة في معدلات الاستهلاك واستمرار ارتفاع حجم الاستهلاك الكلي، أخذت نسبة الاستهلاك إلى الناتج المحلي الإجمالي بالتناقص النسبي، حيث انخفضت من (١٢٠%) في سنة ١٩٧٣ إلى (١٠٩%) في سنة ١٩٨٠. أما العجز في الميزان التجاري، فقد ارتفع من (٨٣,٧) مليون دينار سنة ١٩٧٣ إلى حوالي (٥٤٣) مليون دينار في سنة ١٩٨٠. وبذلك يكون قد تضاعف ست مرات ونصف، وزادت نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق من (٣٨%) إلى حوالي (٥٦%) خلال نفس الفترة.

وفيما يتعلق بالمالية العامة، فقد تأثر حجم الإيرادات المحلية ومصادرها بمعدلات النمو الاقتصادي المرتفعة، وتوسع حجم المستوردات وازدادت النفقات، حيث ارتفعت الإيرادات الكلية (عدا الاقتراض الداخلي) من (١٠٦) ملايين دينار في أول الفترة إلى (٥٠٧) ملايين دينار في نهايتها، وساهمت الإيرادات المحلية بنسبة (٤٥,٤%)، والمصادر الخارجية بنسبة (٥٤,٦%) منها. أما حجم الديون الخارجية فقد ارتفع إلى (٣٨٣) مليون دينار في عام ١٩٨٠ متضاعفاً (٥,٦) مرة عما كان عليه في سنة ١٩٧٣. وكان جل مصادر تمويل الاقتراض الخارجي من الأقطار العربية النفطية وصناديق الاستثمار العربية، وفي مجال التطورات النقدية في تلك الفترة، فقد شهد عرض النقد نمواً سريعاً، حيث بلغ معدله السنوي (٢٢,٨%). وقد رافق هذا الوضع تعرض الاقتصاد الأردني لضغوط تضخمية شديدة، حيث بلغ المعدل السنوي للتضخم خلال تلك الفترة (١٢,٦%). ويعود ذلك إلى عوامل خارجية كارتفاع أسعار المستوردات بسبب تزايد الطلب المحلي الناتج عن التوسع في الانفاق الإنمائي.

وتوقع المخطط الأردني استمرار الاتجاهات الإيجابية وذلك خلال سنوات خطة التنمية الخمسية الثانية (٨١-١٩٨٥) وعلى رأسها تدفق المساعدات ورؤوس الأموال العربية إلى الأردن، وزيادة حجم التبادل التجاري مع دول المنطقة، ولكن التطورات السلبية التي شهدتها دول الخليج، بالإضافة للأوضاع الجديدة في المنطقة والتي تأثرت بالحرب العراقية – الإيرانية، أدت إلى انحسار التدفقات المالية ومنها التحويلات الرسمية التي انخفضت من (٤١٥) مليون دينار سنة ١٩٨١ إلى (٢٩٠) مليون دينار سنة ١٩٨٥، وإلى انخفاض الصادرات السلعية، مما تسبب في تدني مستوى الأداء الاقتصادي. ويتضح ذلك من تراجع معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (بسعر التكلفة) التي انخفضت من (١٤%) خلال الفترة (١٩٧٥-١٩٨٠) إلى نحو (٤,٢%) خلال الفترة (١٩٨١-١٩٨٥)، علماً بأن نسبة الاستهلاك إلى الناتج المحلي الإجمالي بلغت (١١٢%) في سنة ١٩٨٥.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أما العجز في الميزان التجاري فقد ارتفع من (٥٤٣) مليون دينار في سنة ١٩٨٠ إلى حوالي (٦٢٩) مليون دينار في سنة ١٩٨٥.

وفي نطاق المالية العامة، توخت الخطة زيادة في الإيرادات المحلية تمكنها من تغطية النفقات المتكررة، إلا أن حصيلة الإيرادات المحلية انخفضت، ولم تُعد كافية لتغطية النفقات المتكررة، حيث بلغت الإيرادات المحلية (٧٩,٦%) من النفقات الجارية في سنة ١٩٨٥(المجلس القومي للتخطيط ١٩٨١).

وفي بداية عام ١٩٨٦ واجه الاقتصاد الأردني، العديد من العوامل السلبية التي سادت المنطقة، ولعل أبرزها انحسار النشاط الاقتصادي في المنطقة ككل. وقد أدى ذلك إلى زيادة الاقتراض الخارجي، واستخدام الاحتياطات الأجنبية، مما فاقم عدم التوازن على الصعيدين المحلي والخارجي، وأدى إلى تعميق الاختلالات الهيكلية. وانعكس ذلك على زيادة تدني معدلات الإدخار والاستثمار وبالتالي النمو الاقتصادي، بالإضافة إلى العجز في الموازنة وميزان المدفوعات، وتفاقم وضع المديونية الخارجية، وتناقص حجم الاحتياطات الأجنبية، وانخفاض قيمة الدينار الأردني. ونتيجة لذلك كله تراجع النمو الاقتصادي في عام ١٩٨٨، فقد انخفض الناتج المحلي الإجمالي (بسعر الكلفة الثابت) بنسبة (٦,١%) مقابل نمو نسبته (٣,٥%) في عام ١٩٨٧. ومع استمرار تراجع صافي الدخل من عوامل الانتاج في الخارج، تراجع الناتج القومي الإجمالي (بسعر السوق الثابت) بنسبة (٦,٣%) في عام ١٩٨٨ مقابل انخفاض مقداره (٢,٥%) في عام ١٩٨٧. وانخفض نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي (بسعر السوق الجاري) بنحو (٣,٦%)، بينما تراجع بالأسعار الثابتة بما نسبته (٩,٦%)، كما زاد العجز في ميزان المدفوعات، وكذلك العجز في الموازنة بنحو (٧,٥%) في عام ١٩٨٨ عن مستواه في العام السابق، وارتفعت نسبة العجز إلى كل من الناتج المحلي الإجمالي والناتج القومي الإجمالي لتصل إلى (١٣,٤%) و(١٢,٢%) على التوالي، وقد تم تمويل عجز الموازنة عن طريق القروض الخارجية والداخلية والسلف العادية والاستثنائية المقدمة للحكومة من البنك المركزي.

وتزايد لجوء الحكومة إلى الاقتراض الداخلي والخارجي، علاوة على استخدام احتياطيات البنك المركزي من العملات الأجنبية، وأدى ذلك إلى انخفاضها في سنة ١٩٨٨ إلى مستويات سالبة. وقد أفضت هذه التطورات السلبية إلى العجز عن خدمة الدين العام الخارجي، والى تراجع معدلات النمو الاقتصادي، واستشراء الاختلالات الهيكلية، بالإضافة إلى الضغوط الشديدة على سعر صرف الدينار الأردني، الأمر الذي أدى في النهاية إلى القرار الخاطئ بتعويمه ضمن إطار السياسات التي استهدفت التكيف مع حالة التراجع الحاد في موارد البلاد من العملات الأجنبية وتزايد مدفوعاتها منها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وفي إطار سعي الحكومة للتخفيف من حدة الآثار الاقتصادية السلبية، قامت في منتصف عام ١٩٨٨ بمجموعة من الإجراءات كان أبرزها الآتي:

-التعويم المدار لسعر صرف الدينار، الذي أدى إلى تخفيضه مقابل العملات الأخرى.

-تحديد الإنفاق الحكومي.

-تقيد السياسات النقدية.

-فرض ضرائب جديدة ورفع معدلات الضرائب القائمة.

وقامت الحكومة في شهر آب من عام ١٩٨٨ بالغاء سياسة الحماية الاغلاقية والاستعاضة عنها بالتعرفة الجمركية. وفي تشرين / ٢ من نفس العام، منعت استيراد عدد من السلع الكمالية إلى نهاية سنة ١٩٨٩، بهدف الحد من استنزاف الاحتياطيات الأجنبية. إلا أنه نظراً لمحدودية فعالية هذه الإجراءات، ارتأت الحكومة أنه لا بد من انتهاج سياسات تصحيحية شاملة تهدف إلى معالجة الاختلالات في الاقتصاد الأردني، مما يقتضي وضع وتطبيق برنامج تصحيح اقتصادي متكامل على المدى المتوسط، يحظى بتأييد ودعم صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لدعم جهود الحكومة الأردنية الرامية إلى التغلب على الصعوبات التي تواجهها.

لقد وقع الأردن برنامج تكيف اقتصادي متوسط الأجل ١٩٨٩-١٩٩٣ بالمشاركة مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في عام ١٩٨٩، ولقد هدف البرنامج إلى زيادة نسبة النمو في الناتج المحلي الحقيقي لتصل إلى (٤%) في عامي ١٩٩٢ و ١٩٩٣، وتخفيض معدل التضخم ليصل إلى (٧,٣%) في عام ١٩٩٣، وفي مجال الموازنة العامة، هدف البرنامج إلى تخفيض نسبة العجز إلى الناتج المحلي الإجمالي من (٢٠%) في عام ١٩٨٩ إلى (١٠%) فقط في عام ١٩٩٣. وعلى صعيد القطاع الخارجي، تخفيض عجز الميزان التجاري نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي من (٣٧%) في عام ١٩٨٨ إلى حوالي (٢٨%) في عام ١٩٩٣ وكذلك تخفيض عجز الحساب الجاري نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي من (٦%) في عام ١٩٨٨ إلى (١%) عام ١٩٩٢، والى حالة التوازن في عام ١٩٩٣(البنك المركزي ١٩٨٩).

وبعد العام ١٩٩٢ حقق الاقتصاد الوطني نمواً فاق المستهدف في معظم قطاعاته، إذ بلغت نسب نمو الناتج المحلي بالأسعار الثابتة للفترة (١٩٩٢-١٩٩٧) (٥,٦%)، بينما استهدف برنامج التصحيح الاقتصادي تحقيق نسبة نمو في الناتج المحلي تبلغ (٣,٦%) سنوياً، كما استطاع الاقتصاد الوطني المحافظة على نسبة تضخم بلغت (٣,٦%) سنوياً في حين استهدف البرنامج المحافظة على هذه النسبة بحدود ٦%.

إلا أن الناتج المحلي قد بدأ بالتراجع بعد العام ١٩٩٥ وذلك بسبب انعكاسات أزمة الخليج وتراجع حوالات العاملين والصادرات، والمساعدات العربية وتراجع قطاع الإنشاءات. وحقق الناتج المحلي نسب نمو بلغت (١%)، (١,٣%) و(٢,٢%) خلال السنوات ١٩٩٦، ١٩٩٧، ١٩٩٨ على التوالي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وفيما يتعلق بالموازنة العامة والتي اعتمدت إلى وقت طويل على المساعدات والمنح الخارجية، فقد استهدف البرنامج تقليل نسبة العجز فيها من (١٧,٤%) من الناتج المحلي الإجمالي في عام ١٩٩١ إلى (٦,٥%) في عام ١٩٩٧، وأحداث تغير تدريجي في هيكلها (قبل المنح). وقد تم تحقيق عجز فعلي بلغ (٧,٧%) في عام ١٩٩٧، أما عجز الحساب الجاري لميزان المدفوعات فقد استهدف البرنامج تخفيضه كنسبة من الناتج المحلي من (٢٣,٧%) في العام ١٩٩١ إلى (٢,٥%) في العام ١٩٩٧ إلا أن العجز المتحقق بلغ (٥,٥%) وذلك نتيجة لزيادة المستوردات بشكل غير متوقع بسبب الإلغاء التدريجي للحماية الاغلاقية، في حين حققت الصادرات نفس القيم المستهدفة تقريباً.

لقد تم احتواء المديونية الخارجية إلى حد كبير، إذا انخفضت إلى حوالي (١٠١,٢%) في عام ١٩٩٧ بعد أن كانت تشكل ضعف الناتج المحلي في عام ١٩٨٩(وزارة التخطيط ١٩٩٩).

وجاءت خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للأعوام (١٩٩٩-٢٠٠٣) لاستئناف سياسة تحرير الاقتصاد الوطني، وحفز القطاع الخاص واجتذاب الاستثمارات المحلية والعربية والأجنبية، وزيادة الإنتاجية ومكافحة الفقر والبطالة وتحسين نوعية الحياة من خلال تحقيق التناغم بين التنمية الاقتصادية والتنمية البشرية. وفي سبيل ذلك فقد هدفت الخطة إلى تحقيق نسبة نمو حقيقية ومستدامة في الناتج المحلي تفوق نسبة النمو السكاني وتصل إلى نسبة نمو معدلها ٤,٥% سنوياً.

وتحقيق نسبة نمو تبلغ (٥,٢%) بالمتوسط في الصادرات السلعية والخدمية، ونسبة نمو تبلغ (٥%) في المستوردات السلعية والخدمية، وتخفيض نسبة خدمة الدين على أساس الاستحقاق لتصل إلى (٢٤,٢%) من قيمة الصادرات من السلع والخدمات. وتخفيض نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي لتصل إلى (٧٥%). وكذلك المحافظة على مستوى مناسب من الإدخار الوطني لا يقل عن ٣٠% من الناتج المحلي، وتخفيض العجز في الموازنة العامة (قبل المنح) كنسبة من الناتج المحلي إلى (١,٢%) في العام ٢٠٠٣. مع المحافظة على الاستقرار النقدي واحتواء التضخم والمحافظة على مستوى كافي من العملات الأجنبية وفيما يتعلق بالأهداف الاجتماعية فقد سعت الخطة إلى تخفيض نسبة النمو الطبيعي في عدد السكان بمعدل (٠,١%) سنوياً وتخفيض نسبة الفقر المطلق بمعدل (١,٥%) سنوياً، كي تصل إلى أقل من (١٥%) وتخفيض نسبة الفقر المدقع بمعدل (٠,٥%) سنوياً لتصل إلى أقل من (٥%) مع نهاية عام ٢٠٠٣. وكذلك تخفيض معدل البطالة إلى أقل من (١٠%)(وزارة التخطيط ١٩٩٩). والجدول رقم (٣-١) يبين توقعات المتغيرات الاقتصادية للفترة (١٩٩٨-٢٠٠٣).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (٣-١)

توقعات المتغيرات الاقتصادية للفترة (١٩٩٨-٢٠٠٣)

	١٩٩٨	٢٠٠٣	معدل النمو لفترة الخطة (%)
الناتج المحلي الإجمالي (مليون دينار)	٥٠٥٥	٦٢٩٦	٤,٥
نصيب الفرد من الناتج المحلي (دينار)	١٠٦٢	١١٣٠	١,٣
الاستهلاك الكلي(%)	٩٦,٢	٨٧,٦	٦,١
الاستهلاك الخاص(%)	٧٠,٧	٦٧,٠	٧,٠
الاستهلاك العام	٢٥,٥	٢٠,٦	٣,٦
الادخار المحلي / الناتج المحلي (%)	٣,٨٠	١٢,٤	
الاستثمار / الناتج المحلي (%)	٢٥,١	٣٠,٠	
الإيرادات المحلية (مليون دينار)	١٤٨٥	٢٠٩٠	٧,١
النفقات الجارية (مليون دينار)(%)	١٦٧٦	١٧٨٥	١,٢
النفقات الجارية / الناتج المحلي	٣٢,٠٠	٢٣,٠	
الانفاق الرأسمالي (مليون دينار)	٣٢٦	٤٠٠	٤,٢
الانفاق الرأسمالي / الناتج المحلي (%)	٦,٢	٥,٢	
الصادرات (مليون دينار)	١٢٥٧,٦	١٧٨٩,٣	٧,٠
المستوردات (مليون دينار)	٢٧١٧,٩	٣٥٤٨,٠	٥,٥
عجز الميزان التجاري / الناتج المحلي (%)	٢٧,٥	٢٢,٧	
فائض حساب راس المال (مليون دينار)	٢١٢	٢٥٨	
المديونية الخارجية(%)	١٠٣,١	٧٥,٠	
خدمة الدين(%)	٢٢,٨	٢٢,٠	

المصدر: المملكة الأردنية الهاشمية، وزارة التخطيط، ملخص خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للأعوام ١٩٩٩-٢٠٠٣، ص٥.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(٣-٢) خصائص الاقتصاد الأردني:

تؤثر خصائص اقتصاد أي بلد على علاقاته الاقتصادية الخارجية، سواء كان الاقتصاد صغيراً أو كبيراً، متنوع الموارد والمنتجات أو مختصاً بسلعة واحدة أو بعدد من السلع، ذا حجم سكاني محدود أو كبير، إلى غير ذلك من خصائص متعلقة الموقع والسياسات الاقتصادية والمناخ الاستثماري.

وفيما يلي نعرض أهم خصائص الاقتصاد الأردني:

(٣-٢-١) صغر حجم الاقتصاد:

الاقتصاد الأردني اقتصاد صغير، ويعزى ذلك إلى عدة معايير، فقيمة الناتج المحلي الإجمالي للأردن محدودة بالمقارنة مع الدول الأخرى، إذ بلغ في عام ٢٠٠١ حوالي (٦,٢٥٨) مليار دينار(البنك المركزي ٢٠٠١). كما أن حجم السكان صغير نسبياً، إذ يقدر بحوالي (٥) مليون نسمة، وتبلغ مساحة الأردن (٨٩,٣) الف كم^{٢} (البنك المركزي ٢٠٠٢) .

بيد أن هناك دولاً متقدمة وأخرى نامية كانت أو ما زالت أقل وأصغر حجماً من الاقتصاد الأردني، مثل لوكسمبرغ وهونج كونج وسنغافورة وقبرص، ولكن صغر الحجم الاقتصادي أو قلة الموارد أو محدودية المساحة لم تحل دون تطور تلك الدول وتنميتها، ولا ينفي هذا ما لصغر الاقتصاد من سمات قد تحول دون تحقيق الأهداف التنموية أحياناً. فمحدودية السوق المحلي تضعف امكانية تطبيق سياسة احلال المستوردات، وتؤدي إلى غلبة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مختلف القطاعات الاقتصادية، أما من ناحية أخرى، فإن صغر حجم الاقتصاد الأردني قد أفضى إلى تحويل المشاكل التي يواجهها إلى نطاق الإدارة الممكنة.

وأخيراً، فإن صغر الحجم يوجب الانفتاح على الخارج في التجارة وانتقال الأشخاص والاستثمار، وهذا ما يسعى الأردن إليه من خلال انضمامه إلى العديد من المنظمات والتكتلات الاقتصادية كما سنرى لاحقاً.

(٣-٢-٢) سيطرة قطاع الخدمات:

نظراً لمحدودية الموارد الطبيعية والمالية في الأردن، فإن قطاع الخدمات كان وسيظل هو النشاط الأول في الاقتصاد الأردني، إذ أن ٩٦% من مساحة الأردن أرض قاحلة نظراً لتدني سقوط الأمطار فيها، ولشح المياه المتوفرة لاستصلاحها. وتشكل الزراعة المروية ثلث مساحة الأراضي الزراعية. على صعيد آخر، يتوفر في الأردن خامات الفوسفات والبوتاس وأملاح البحر الميت واحتياطيات الغاز، وهي في معظمها مجال استثمار واستغلال وتصدير خاصة الفوسفات والبوتاس والأسمدة، وقد انعكست محدودية الموارد على المستوردات فزادت من تنوعها لتشمل مواد غذائية ومواد خام وسلع رأسمالية وسلع مصنعة أخرى. كما أثرت على التركيب السلعي للصادرات.

ويمثل شح المياه قيداً على إمكانات التنمية في الأردن خاصة وأن متوسط استهلاك الفرد من المياه أقل مما هو في الدول المجاورة. ويتطلب هذا إعطاء أولوية للمنتجات الزراعية، والأنشطة الأخرى التي ترفع من كفاءة استخدام المياه، أي تحقق أكبر مردود اقتصادي ممكن للمتر المكعب الواحد من المياه.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتشكل الخدمات ما نسبته (٦٩,٧%) من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة عام ٢٠٠١، وتأتي في مقدمتها الخدمات المالية والعقارية والأعمال (١٩,٨%)، ثم النقل والاتصالات (١٧,٨%)، ثم الخدمات الحكومية (١٧,٢%)، ثم التجارة والمطاعم والفنادق (١١,٩%)، وأخيراً خدمات أخرى (٣%)(البنك المركزي ٢٠٠٠).

وبالرغم من أن خطط التنمية الاقتصادية المتتالية قد استهدفت زيادة الأهمية النسبية لقطاعات الانتاج السلعي، إلا أن قطاع الخدمات ظل يشكل على الدوام حوالي ثلثي الانتاج المحلي الإجمالي.

(٣-٢-٣) دور حكومي كبير:

تقوم الحكومة بدور كبير في الاقتصاد، إذ توظف حوالي (٥٠%) من القوى العاملة الأردنية، وتمتلك شركات ومؤسسات عامة، تغلب على الأخيرة الصفة التجارية. وقد بلغ الانفاق الاستهلاكي الحكومي (٢٥,١%) من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لعام ٢٠٠٠.

وتوفر الحكومة خدمات حديثة في مختلف مجالات البنية التحتية من التعليم والصحة وغيرها. ولما كان هذا الدور الكبير للقطاع العام لا ينم عن توجه عقائدي معين، بل بناءً على زيادة دور الحكومة في تخطيط وتنفيذ المشاريع الانمائية والتوسع في خدمات المرافق العامة، فقد أصبحت التخاصية جزءاً هاماً من السياسة الاقتصادية المرتبطة ببرنامج التصحيح الاقتصادي الذي يطبقه الأردن بنجاح منذ عام ١٩٨٩، هذا وسنتطرق إلى هذا الموضوع بشيء من التفصيل في مبحث مستقل في هذا الفصل.

(٣-٢-٤) النمو المرتفع للسكان:

مع أن عدد السكان في الأردن محدود نسبياً، إلا أن معدل النمو مرتفع جداً، إذا بلغ في السنوات ١٩٧٩-١٩٩٤، (٤,٤%) سنوياً، وذلك بفعل الهجرة واضطرار (٢٥٠) ألف أردني للعودة من الخليج نتيجة لحرب الخليج الثانية، كما أن معدل نمو السكان الطبيعي مرتفع أيضاً إذ بلغ (٢,٨%) عام ٢٠٠٠(صيام ١٩٩٧). وذلك بسبب التطور الكبير في مستوى الخدمات الصحية من جهة وانخفاض معدل وفيات الأطفال من جهة أخرى. وقد انعكس ذلك على التركيبة السكانية، حيث أن (٤١,٤%) من اجمالي السكان من صغار السن، أي أقل من ١٥ سنة من العمر، وكذلك يرتفع في الأردن معدل الإعالة كثيراً حيث يبلغ ١/٥ في حين أن دولاً أخرى تشهد نسب أقل بكثير من ذلك، فمثلاً نسبة الإعالة في لوكسمبورغ ١/٢,١، وفي السويد ١/٢، وفي سنغافورة ١/٢,١ وفي فرنسا ١/٢,٢ وفي البانيا ١/١,٩(صيام ١٩٩٧).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(٣-٢-٥) الفقر والبطالة:

أشارت أحدث المسوحات للعمالة والبطالة الذي أجرته دائرة الاحصاءات العامة عام ٢٠٠١ إلى أن نسبة البطالة ما زالت مرتفعة وتصل إلى نحو (١٤,٧%)(البنك المركزي ٢٠٠١). كما أن نسبة الفقر المطلق تصل إلى نحو (١٦,٥%)، في حين أن نسبة الفقر المدقع تصل إلى نحو (٥%)(وزارة التخطيط ٢٠٠١) من اجمالي السكان في عام ٢٠٠١ وكما يظهر فإن حوالي خمس سكان الأردن يعاني مشاكل اقتصادية صعبة، وعليه تعد مشكلتا الفقر والبطالة من أهم التحديات الاقتصادية والاجتماعية، والتي ينبغي لمواجهتهما تضافر كافة الجهود، وتفعيل دور القطاع الخاص وزيادة استثماراته، وزيادة الانتاج من أجل خلق فرص عمل جديدة تستوعب الأعداد المتزايدة من الباحثين عن العمل.

(٣-٢-٦) أهمية رأس المال البشري:

مع محدودية الموارد المالية والبشرية، اتجه الأردن نحو الاستثمار في تنمية رأس المال البشري، ولذلك تم مؤخراً حوسبة التعليم وإدخال اللغة الإنجليزية كمتطلب أساسي من المرحلة الأولى في معظم مدارس المملكة، ونشر مؤسسات التعليم العالي الأهلية والحكومية على مختلف مناطق المملكة ونتيجة لذلك، أصبح الأردن مصدراً للقوى العاملة إلى دول الخليج العربي، كما اهتمت الدولة أيضاً بالتدريب الفني والمهني مما رفد النشاط الاقتصادي بالعمال الفنيين والمهرة في مختلف الحقول وبأجور معقولة وخاصة في حقول العلوم التطبيقية مثل الحاسوب وتخصصات الهندسة التطبيقية، الأمر الذي أصبح يشكل عنصر جذب للاستثمارات التي تحتاج إلى مثل هذه الخبرات، والتي كما أشرنا قبل قليل أنها ذات أجور معقولة، مقارنة مع غيرها، وهذا بطبيعة الحال من أهم العوامل التي تساعد على تحقيق المكاسب في ظل التنافسية التي تسعى معظم الشركات في العالم الوصول إليها من أجل كسب الأسواق.

(٣-٢-٧) تصحيح السياسات النقدية والمالية:

بات واضحاً نهج الدولة الأردنية في تفعيل دور القطاع الخاص منذ انتهجت التخاصية أسلوباً لتحويل الملكية من القطاع العام إلى القطاع الخاص لزيادة الكفاءة الإنتاجية وتحقيق الوفورات المالية، وحيال ذلك أخذت الحكومة على عاتقها اصلاح بعض الأمور في السياسة المالية والنقدية حتى تتاح الفرصة لجلب المزيد من الاستثمارات والمستثمرين من القطاع الخاص والاستثمار الأجنبي، من خلال تبنيها برامج التصحيح الاقتصادي فطورت الحكومة توجهاتها على النحو التالي:

أولاً: في مجال السياسة النقدية:

واصلت السياسة النقدية نجاحها في تعزيز الاستقرار النقدي في المملكة والمحافظة على احتياطيات البنك المركزي من العملات الأجنبية عند مستويات مريحة، الأمر الذي أمكن معه قيام البنك المركزي بإجراء تخفيضات تدريجية في أسعار الفائدة على مختلف أدوات سياسته النقدية، آخذاً بعين الاعتبار تطورات مستويات أسعار الفائدة السائدة في الأسواق العالمية التي اتجهت نحو الانخفاض أيضاً، وذلك بغية حفز البنوك المرخصة على إجراء تخفيضات متزامنة ومناسبة في أسعار الفائدة الدائنة والمدينة السائدة في السوق المصرفية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وبالتالي الاسهام في تخفيض كلفة الأموال وتهيئة الظروف الملائمة لتشجيع الاستثمار في المملكة. وضمن هذا الإطار، واصل البنك المركزي الأردني، استخدام الأدوات غير المباشرة في إدارة سياسته النقدية، والمتمثلة بشكل رئيس بشهادات الإيداع، للتأثير على السيولة المحلية بما يكفل تلبية الاحتياجات التمويلية للاقتصاد الوطني من جهة، والمحافظة على الاستقرار النقدي من جهة أخرى، كما استمر البنك المركزي في جهوده الرامية إلى تطوير القطاع المصرفي من خلال الارتقاء بكفاءة وسلامة عملة وتحريره وتعزيز روح المنافسة بين وحداته فضلاً عن تطبيق أحدث المعايير الرقابية والمحاسبية الدولية المعمول بها في هذا المجال؛ فعلى صعيد تطورات سعر صرف الدينار الأردني واحتياطيات البنك المركزي من العملات الأجنبية خلال عام ٢٠٠١، استمر البنك المركزي بتبني سياسة تثبيت سعر صرف الدينار أمام الدولار الأمريكي عند سعر وسطي مقداره (٧٠٩) فلسات للدولار، وفي الوقت ذاته حافظ البنك المركزي على مستوى مريح من احتياطياته بالعملات الأجنبية والتي بلغ رصيدها في نهاية عام ٢٠٠١ ما مقداره (٢,٥٧٨,٤) مليون دولار.

أما بخصوص تطورات السيولة المحلية خلال عام ٢٠٠١، فقد سجلت نمواً نسبته (٥,٨%)، وقد تأتي هذا النمو بفعل الأثر التوسعي لكل من صافي الموجودات المحلية وصافي الموجودات الأجنبية للجهاز المصرفي بمقدار (٣,٩%) و(١,٩%) على التوالي.

وفي مجال تطورات أسعار الفائدة خلال عام ٢٠٠١، قام البنك المركزي بإجراء تخفيضات تدريجية على أسعار فائدة كافة أدواته النقدية. وفيما يلي ثبت بمراحل هذه التخفيضات(البنك المركزي ٢٠٠١):

نسبة الاحتياطي النقدي الإلزامي: تخفيض نسبة الاحتياطي النقدي الإلزامي على الحسابات والودائع بالدينار والعملات الأجنبية بواقع نقطتين مئويتين لتصبح (٨%) بدلاً من (١٠%) وذلك اعتباراً من كانون ثاني ٢٠٠١.

تخفيض سعر فائدة اتفاقيات إعادة شراء شهادات الإيداع **(Repo)**:

٤ شباط	من	٧,٥٠%	إلى	٧,٠%
٢١ آذار	من	٧,٠%	إلى	٦,٧٥%
١٣ آيار	من	٦,٧٥%	إلى	٦,٥٠%
٧ تشرين أول	من	٦,٥٠%	إلى	٦,٠%

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تخفيض سعر إعادة الخصم:

٤ شباط	من	٦,٥% إلى		٦,٠%
٢١ آذار	من	٦,٠%	إلى	٥,٧٥%
١٣ آيار	من	٥,٧٥%	إلى	٥,٥٠%
٧ تشرين أول	من	٥,٥٠%	إلى	٥,٠%

تخفيض سعر الفائدة على نافذة الإيداع لليلة واحدة:

٤ شباط	من	٥,٦٢٥%	إلى	٥,١٢٥%
٢١ آذار	من	٥,١٢٥%	إلى	٤,٨٧٥%
١٣ آيار	من	٤,٨٧٥%	إلى	٤,٧٥٠%
٣٠ أيار	من	٤,٧٥٠%	إلى	٤,٥٠%
٢٣ آب	من	٤٣٥%إلى		٤,٢٥%
٧ تشرين أول	من	٤,٢٥%	إلى	٣,٧٥%

وفي الوقت ذاته شهدت اسعار الفائدة الدائنة والمدينة في السوق المصرفي اتجاهاً هبوطياً استجابة لاشارات البنك المركزي وإن لم تكن بالمستوى المرغوب (البنك المركزي ٢٠٠١).

ثانياً: في مجال السياسة المالية:

إن الإجراءات والتشريعات الاقتصادية والضريبية الإخيرة، والتي وضعتها الحكومة انسجاماً مع انضمام الأردن إلى منظمة التجارة العالمية وتوقيع اتفاقية الشراكة الأردنية الأوروبية ومع سعيها إلى زيادة القدرة التنافسية للصناعة الأردنية، فقد نجحت الحكومة خلال عام ٢٠٠١ بتعزيز حصيلة الإيرادات العامة (إجمالي الإيرادات المحلية والمساعدات الخارجية) وذلك من خلال جملة الإجراءات التي قامت بتنفيذها وخاصة تلك المتعلقة بالضريبة العامة على المبيعات. وقد ساهمت تلك الإجراءات في زيادة الإيرادات العامة بنسبة (٤,٧%) لتبلغ (١,٨٨٥,١) مليون دينار مشكلة (٣٠,١%) من الناتج المحلي الإجمالي، وذلك مقابل (١,٨٠٠,٩) مليون دينار (٣٠,٠%) من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٠٠. كما أدى ذلك إلى رفع نسبة تغطية الإيرادات العامة للنفقات العامة (إجمالي الانفاق وصافي الإقراض) من (٨٩,٨%) عام ٢٠٠٠ إلى (٩٠,٨%) في عام ٢٠٠١. وفيما يتعلق بهيكل الإيرادات العامة، ارتفعت الأهمية النسبية للإيرادات المحلية بمقدار (٠,٢) نقطة مئوية لتصل إلى (٨٦,٩%)، في حين انخفضت الأهمية النسبية للمساعدات الخارجية بنفس النسبة لتصل إلى (١٣,١%)، جدول رقم (٣-٢).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (٣-٢)

أهم مؤشرات الإيرادات العامة مليون دينار

	فعلي		أولي
	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١
الإيرادات المحلية	١,٥٨٥,٣	١,٥٦٠,٧	١,٦٣٨,١
النسبة إلى إجمالي الإيرادات والمساعدات الخارجية (%)	٨٨,٩	٨٦,٧	٨٦,٩
النسبة إلى النفقات الجارية (%)	٩٦,٥	٩٠,٨	٩١,٧
النسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)	٢٧,٥	٢٦,٠	٢٦,٢
المساعدات الخارجية	١٩٨,٥	٢٤٠,٢	٢٤٧,٠
النسبة إلى إجمالي الإيرادات والمساعدات الخارجية (%)	١١,١	١٣,٣	١٣,١
النسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)	٣,٤	٤,٠	٣,٩
اجمالي الإيرادات المحلية والمساعدات الخارجية	١,٧٨٣,٨	١,٨٠٠,٩	١,٨٨٥,١
النسبة إلى اجمالي الانفاق وصافي الإقراض (%)	٨٨,٩	٨٩,٨	٩٠,٨
النسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)	٣٠,٩	٣٠,٠	٣٠,١

المصدر: البنك المركزي الأردني، التقرير السنوي الثامن والثلاثون، ٢٠٠١، ص٤٢.

وفيما يتعلق بالإيرادات المحلية فقد ارتفعت في عام ٢٠٠١ عن مستواها في عام ٢٠٠٠ بنحو (٧٧,٤) مليون دينار (٥,٠%) لتبلغ (١٦٣٨,١) مليون دينار. وقد نجم هذا الارتفاع عن زيادة الإيرادات الضريبية بمقدار (٥٨,١) مليون دينار (٦,٠%) لتبلغ (١,٠٢٠) مليون دينار أو ما نسبته (٦٢,٣%) من الإيرادات المحلية مقابل (٦١,٦%) في عام ٢٠٠٠، وزيادة الإيرادات غير الضريبية بمقدار (١٩,٣) مليون دينار (٣,٢%) لتبلغ (٦١٨,١) مليون دينار أو ما نسبته (٣٧,٣%) من الإيرادات المحلية مقابل (٣٨,٤%) في عام ٢٠٠٠.

وأما بالنسبة للمساعدات الخارجية فقد ارتفعت في عام ٢٠٠١ بنسبة (٢,٨%) لتبلغ (٢٤٧) مليون دينار بالمقارنة مع (٢٤٠,٢) مليون دينار في عام ٢٠٠٠، وبلغت نسبتها من الناتج المحلي الإجمالي (٣,٩%) مقابل (٤%) عام ٢٠٠٠.

وفيما يتعلق بالنفقات العامة فقد ساهمت الإجراءات التي اتخذتها الحكومة خلال عام ٢٠٠١ في مجال النفقات العامة (إجمالي الانفاق وصافي الإقراض) في زيادة تلك النفقات بنحو (٧٠,٨) مليون دينار (٣,٥%) لتبلغ (٢٠٧٥,٥) مليون دينار. وبالرغم من هذه الزيادة، انخفضت نسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي من (٣٣,٥%) عام ٢٠٠٠ إلى (٣٣,٢%) في عام ٢٠٠١ (البنك المركزي ٢٠٠١) .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(٣-٣) بدايات الأزمة الاقتصادية وتبني برنامج التصحيح الاقتصادي:

تعرض الاقتصاد الأردني عامي ١٩٨٨ و ١٩٨٩ لأزمة اقتصادية حادة، حيث انفجرت أزمة المديونية الخارجية التي وصلت ذروتها لتبلغ نسبة (١٨٠%) من الناتج المحلي الإجمالي عام ١٩٨٩، وكاد ينضب رصيد الأردن من العملات الأجنبية، وتراجعت قيمة الدينار إلى أقل من نصف قيمته مقابل العملات الأجنبية الرئيسية، وزاد الرقم القياسي لتكاليف المعيشة بنسبة (٦,٧%) عام ١٩٨٨ و (٢٦%) في عام ١٩٨٩ ووصلت البطالة إلى (٢٠%) وبلغ العجز التجاري المزمن (٢٨%) من الناتج المحلي الإجمالي، وكان النمو سلبياً بنسبة (٢%) عام ١٩٨٨ وبنسبة (١٣,٥%) عام ١٩٨٩، فتراجع معدل دخل الفرد في عام ١٩٨٩ بنسبة (١٧%) واستمر في التراجع ليصبح في عام ١٩٩١ أقل بـ (٣١%) عنه في عام ١٩٨٧(السعدي ٢٠٠٢)، الجدول رقم (٣-٣).

جدول رقم (٣-٣)

مؤشرات اقتصادية التي سبقت برنامج التصحيح الاقتصادي

(٨٧-١٩٩١)

السنة / المؤشر	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١
معدل دخل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (دينار)	٧٧١	٧٢٩	٦٠٧	٥٥٦	٥٣٠
معدل النمو الاقتصادي (%)	٢,٩ %	-٢%	-١٣,٥%	١%	١,٨%
عجز الموازنة بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي			-٢٤%	١٨,٨ %	-١٧,٩%
زيادة الرقم القياسي لتكاليف المعيشة		٦,٧%	٢٦%	١٦%	٨,٢%
العجز في الميزان التجاري بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي	٢٧%	٢٨%	-٢٥%	-٣٨%	-٣٥%
رصيد المديونية الخارجية، الرصيد القائم المتعاقد عليه (مليون دينار)		٣٨٣٧	٤٥٠٩	٦٠٣٥	٥٧١٤
نسبة المديونية للناتج المحلي الإجمالي (%)		١٦٩%	١٨٠%	١٧٨%	١٥٢%
خدمة الدين (مليون دينار)		٤٧٨	٣٥١	٣١٥	٤٧٠
الموجودات بالعملة الأجنبية لدى البنك المركزي (مليون دينار)	٣٤٣	١٥٣	٣١	١٤٧	٥٥٧

المصدر: أحمد محمود السعدي، الاقتصاد الأردني واقع وآفاق، عمان، دار النظم، ٢٠٠٢، ص١١٣.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(٣-٣-١) برنامج التصحيح الاقتصادي ١٩٩٢-١٩٩٨:

تبنى الأردن برنامج تصحيح اقتصادي للسنوات ١٩٨٩-١٩٩٣ إلا أن أزمة الخليج عام ١٩٩٠ عطلت العمل بهذا البرنامج. وفي عام ١٩٩١ تم تبني برنامج تصحيح اقتصادي جديد للفترة ١٩٩٢-١٩٩٨ ويهدف بالدرجة الأولى إلى معالجة الاختلالات الهيكلية في ميزان المدفوعات والموازنة العامة، وبالتالي تحقيق الاستقرار المالي والنقدي.

حقق الاقتصاد الأردني في السنوات الأولى للبرنامج ١٩٩٢-١٩٩٥ نمواً اقتصادياً عالياً، بنسبة (١٦%) في السنة الأولى، وبمعدل (٦%) في السنوات الثلاث اللاحقة، وتم احتواء التضخم في حدود (٤%) واستقر سعر صرف الدينار وتراجع العجز في الموازنة من مستوى (١٨%) من الناتج المحلي الإجمالي عام (١٩٩١%) الى (٥,٤%) عام ١٩٩٥ ، وتراجعت نسبة المديونية الخارجية الى (٩٨%) من الناتج المحلي الاجمالي نتيجة زيادة هذا الناتج أكثر منه انخفاضاً في حجم الدين، وزاد رصيد العملات الأجنبية، وتزايد الاستثمار في الشركات الجديدة بنسبة حوالي (٥٠%) خلال الفترة ١٩٩١-١٩٩٥ ونمت الصادرات بنسبة متواضعة عامي ١٩٩٢ و١٩٩٣ وبنسب نمو عالية عامي ١٩٩٤ و١٩٩٥ وزاد معدل دخل الفرد بنسبة (١٨%) مما عوض جزءاً هاماً مما فقده خلال الفترة ١٩٨٨-١٩٩١(السعدي ٢٠٠٢). جدول رقم (٣-٤)

جدول رقم (٣-٤)

مؤشرات اقتصادية للسنوات الأولى من برنامج التصحيح الاقتصادي

(١٩٩١-١٩٩٥)

	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥
رؤوس أموال الشركات الجديدة (مليون دينار)	٩٤	١٦٣	٢٤٣	٤٠٨	٤٦٠
نسبة عجز الموازنة إلى الناتج المحلي %	١٧,٩-	١,٢+	٥,٦-	٦,١-	٥,٣-
نسبة العجز في الميزان التجاري إلى الناتج المحلي (%)	٣٥	٤٢,٥	٤٠,٧	٣٢,٣	٢٩,١
الصادرات (مليون دينار)	٥٩٩	٦٣٤	٦٩١	٧٩٤	١٠٠٤
المستوردات (مليون دينار)	١٧١١	٢٢١٤	٢٤٥٤	٢٣٦٣	٢٥٩٠
الدين الخارجي، الرصيد القائم (مليون دينار)	٤٨٠٠	٤٥٧٨	٤٢٣٠	٤٣٣٩	٤٤٦٦
خدمة الدين (مليون دينار)	٤٧٠	٦٠٠	٤٩٦	٦٠٧	٦٤٣
الموجود بالعملة الأجنبية لدى البنك المركزي (مليون دينار)	٥٥٧	٥١٨	٤١٤	٣٠٢	٣٠٣
معدل دخل الفرد بالأسعار الثابتة (دينار)	٥٣٠	٥٩٣	٦٠٤	٦٢٧	٦٢٨

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

نسبة النمو الاقتصادي بالأسعار الثابتة (%)	١,٨	١٦,١	٥,٩	٨,١	٦,٩
الرقم القياسي لأسهم الصناعة	١١٢,٦	١٤٥,٢	١٥٤,٢	١٢٨,١	١٣٠,١
الرقم القياسي لأسهم الخدمات	١٣٨,٢	١٦١,٣	١١٣,٧	١٣١,٤	١٢٩,٩
قيمة الأسهم المتداولة بالسوق النظامي (مليون دينار)	٢٩٣	٨٧٩	٩٣٣	٤٣٠	٣٦٢
نسبة زيادة تكاليف المعيشة (%)	٨,٢	٤	٣,٣	٣,٦	٢,٣

المصدر: أحمد محمود السعدي، الاقتصاد الأردني واقع وآفاق، عمان، دار النظم، ٢٠٠٢، ص١١٥.

لقد أصبح معروفاً أن النمو الاقتصادي العالي في السنوات الأولى لبرنامج التصحيح الاقتصادي وكذلك الاستثمار المتزايد في الشركات الجديدة وفي القطاعات الاقتصادية المختلفة جاء نتيجة عودة حوالي ٣٠٠ ألف مواطن بمدخراتهم من الكويت أثر أزمة الخليج عام ١٩٩٠. هؤلاء العائدين استثمروا في جميع المجالات وبشكل رئيسي في العقارات والإسكان. ولكن البرنامج، كما يرى البعض، وفر أرضية وثقة بالاقتصاد مما شجع على الاستثمار، ولكن برنامج التصحيح بطبيعته برنامج انكماشي، تبنى سياسة رفع سعر الفائدة من أجل كبح جماح التضخم ولكنه في نفس الوقت كبح أو ثبط الاستثمار، وكذلك سياسة زيادة الضرائب بشكل كبير مما أدى إلى تراجع الطلب الكلي والذي بدوره أيضاً لا يشجع على الاستثمار. وأما في السنوات الثلاث الأخيرة من البرنامج ١٩٩٦-١٩٩٨، فقد عانى الاقتصاد الأردني من تدني نسب النمو إلى معدل دون الـ ٣% سنوياً، وبدأ التراجع في النمو عام ١٩٩٦، وعانى الاقتصاد من تراجع في نمو الصادرات منذ العام ١٩٩٦ إلى نمو سلبي عام ١٩٩٨، كما عانى الاقتصاد الأردني خلال الفترة من تراجع في رؤوس أموال الشركات الجديدة وبنسب كبيرة، وهو تراجع مستمر منذ العام ١٩٩٦ ليبلغ عام ١٩٩٨ ما مقداره (٤١%) من ما كان عليه عام ١٩٩٥. جدول رقم (٣-٥)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (٣-٥)

مؤشرات اقتصادية لبرنامج التصحيح الاقتصادي

خلال الفترة ١٩٩٦-١٩٩٨

	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٨
نسبة النمو الاقتصادي (الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة) (%)	٦,٩	٢,١	٢,٩
رؤوس أموال الشركات الجديدة (مليون دينار)	٤٦٠	٢٢٨	١٩١
نسبة عجز الموازنة إلى الناتج المحلي. (%)	٥,٤-	٥,٨-	٩,٩-
الإيرادات المحلية (مليون دينار)	١٤٥١	١٤٣٠	١٤٩٧
عجز الميزان التجاري كنسبة من الناتج المحلي. (%)	٢٩,١	٣٥,٢-	٢٥,٥-
الصادرات (مليون دينار)	١٠٠٤	١٠٤٠	١٠٤٦
المستوردات (مليون دينار)	٢٥٩٠	٣٠٤٤	٢٧١٤
الدين الخارجي، الرصيد القائم (مليون دينار)	٤٤٦٦	٤٧٢٣	٥٠١٣
خدمة الدين على أساس الاستحقاق (مليون دينار)	٦٤٣	٦٧٣	٥٥٠
اجمالي الاحتياطي الرسمي من العملات الأجنبية لدى البنك المركزي (مليون دينار)	٣٠٣	٤٩٤	٨٢٩
الرقم القياسي لأسهم الصناعة.	١٣٠,١	١١٦,٢	٧٦,٩
الرقم القياسي لأسهم الخدمات.	١٢٩,٩	١١٥,٣	١٠٩
قيمة الأسهم المتداولة بالسوق النظامي (مليون دينار).	٣٦٢	٢٤٩	٤٦٤

المصدر: أحمد محمود السعدي، الاقتصاد الأردني واقع وآفاق، عمان، دار النظم، ٢٠٠٢، ص١١٥.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(٣-٣-٢) برنامج التصحيح الاقتصادي للفترة (١٩٩٩-٢٠٠٢):

واصل الأردن تبنيه لبرامج التصحيح الاقتصادي للفترة من نيسان ١٩٩٩ ولغاية نيسان ٢٠٠٢ مدعوماً بتسهيل ممتد من صندوق النقد الدولي لمدة ثلاث سنوات، وذلك استكمالاً لجهود التصحيح الاقتصادي التي شرعت المملكة بانتهاجها منذ العام ١٩٨٩، وقد تمثلت الأهداف الرئيسية للبرنامج في:

رفع معدل النمو الاقتصادي الحقيقي بشكل مطرد.

المحافظة على نسبة تضخم منخفضة.

تعزيز وضع الاحتياطيات من العملات الأجنبية.

تحقيق المزيد من الانخفاض في الرصيد القائم للديون الخارجية.

الحد من مشكلتي الفقر والبطالة.

ويتم تحقيق تلك الأهداف من خلال تعزيز وضع المالية العامة والمضي قدماً في اتباع سياسة نقدية حصيفة، وإجراء اصلاحات هيكلية واسعة. وقد اشتمل البرنامج على معايير أداء وأهداف تأشيرية وعلى سياسات اقتصادية كلية وهيكلية تم الاتفاق عليها بين الأردن والصندوق.

لقد أظهر الاقتصاد الأردني خلال سنوات البرنامج أداءً متميزاً فاق في مجمله توقعات البرنامج، وذلك على الرغم من الظروف الإقليمية والدولية غير المواتية التي أثرت على الاقتصاد الأردني خلال تلك الفترة. فقد حقق الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق الثابت نمواً نسبته (٣,١%) و (٤,٠%) و (٤,٢%) خلال الأعوام ١٩٩٩ و ٢٠٠٠ و ٢٠٠١ على التوالي مقارنة مع (٢%) و (٢,٥%) و (٣,٥%) على التوالي استهدفها البرنامج، وفيما يتعلق بالمستوى العام للأسعار فقد أمكن المحافظة على نسبة تضخم متدنية (دون ٢,٠%) على مدار سنوات البرنامج.

وفي القطاع النقدي والمصرفي المالي نجحت السياسة النقدية التي انتهجها البنك المركزي على مدار سنوات البرنامج بكافة معايير الأداء والأهداف التأشيرية المتفق عليها. فعلى صعيد معايير الأداء حقق بند صافي الاحتياطيات الدولية ارتفاعاً مقداره (٣٤٩) و (٥٨٥) مليون دينار خلال عامي ١٩٩٩ و ٢٠٠٠ مقابل ارتفاع مقداره (٢٢٠) و (٢٥٨) مليون دينار استهدفه البرنامج. كما أن الانخفاض المسجل في هذا البند خلال عام ٢٠٠١ والبالغ (١١٧) مليون دينار جاء أقل من الانخفاض المتوقع في البرنامج والبالغ (٢٥٧) مليون دينار. وعلى الصعيد ذاته، توقع البرنامج أن يسجل بند صافي الموجودات المحلية للبنك المركزي انخفاضاً خلال عامي ١٩٩٩ و ٢٠٠٠ وارتفاعاً خلال عام ٢٠٠١، وقد جاءت النتائج الفعلية لهذا البند أفضل من توقعات البرنامج.

وفيما يتعلق بالأهداف التأشيرية، فقد سجلت السيولة المحلية خلال عامي ١٩٩٩ و ٢٠٠٠ معدلات نمو فاقت توقعات البرنامج بشكل ملحوظ. في حين جاء نمو السيولة المحلية خلال عام ٢٠٠١ أقل من توقعات البرنامج، وبالرغم من ذلك فقد تجاوز نموها نسبة النمو بالناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية خلال نفس العام، أما بخصوص الائتمان الممنوح للقطاع الخاص، فقد سجل معدلات نمو خلال عامي ١٩٩٩ و ٢٠٠٠ تقل عن تلك المتوقعة في البرنامج، وذلك بفضل التدفقات القياسية لتعويضات الأمم المتحدة للعائدين من الكويت والتي شكلت تمويلاً ذاتياً هاماً خفف من طلب القطاع الخاص على الائتمان المصرفي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أما في عام ٢٠٠١ فقد حقق الائتمان الممنوح للقطاع الخاص نمواً ملحوظاً جاء منسجماً مع الأهداف التأشيرية. وفي مجال الاصلاحات الهيكلية، أحرز البنك المركزي تقدماً كبيراً في مجال رفع كفاءة النظام المصرفي والمالي في الأردن، فقد تم إقرار قانون البنوك (آب، ٢٠٠٠) وقانون ضمان الودائع (أيلول ٢٠٠٠) الذي انبثق عنه تأسيس مؤسسة لضمان الودائع.

وفي قطاع المالية العامة فقد تم خلال سنوات البرنامج تخفيض عجز الموازنة العامة بمختلف مقاييسه، حيث انخفض عجز الموازنة قبل المساعدات من (٥٦٦) مليون دينار (١٠% من الناتج المحلي الإجمالي) في عام ١٩٩٨ إلى (٤٦٣) مليون دينار (٧,٤% من الناتج المحلي الإجمالي) في عام ٢٠٠١. أما عجز الموازنة العامة، بعد المساعدات، فقد انخفض من (٣٦٣) مليون دينار (٦,٤% من الناتج المحلي الإجمالي) في عام ١٩٩٨ إلى (١٩٨) مليون دينار (٣,٢% من الناتج المحلي الإجمالي) في عام ٢٠٠١. كما نجحت الحكومة بتخفيض المديونية الخارجية، حيث انخفض الرصيد القائم للدين الخارجي من (٥,٣٣٤) مليون دينار (٩٤,٥% من الناتج المحلي الإجمالي) في نهاية ١٩٩٨ إلى (٤,٩٦٩) مليون دينار (٧٩,٤% من الناتج المحلي الإجمالي) في نهاية عام ٢٠٠١.

وأما في مجال الاصلاحات الهيكلية، فقد تم اتخاذ عدد من السياسات والإجراءات التصحيحية في مجال المالية العامة أهمها:

١. إصدار قانون للدين العام وإدارته (تموز ٢٠٠١).
٢. تعديل قانون ضريبة الدخل بهدف توسيع القاعدة الضريبية وتقليص حجم الاعفاءات (تموز ٢٠٠١) على أن يتم العمل به اعتباراً من مطلع عام ٢٠٠٢.
٣. رفع النسبة العامة لضريبة المبيعات من (١٠%) إلى (١٣%) في عام ١٩٩٩. واصدار القانون المعدل لضريبة المبيعات / المرحلة الثانية (بُدئ العمل به اعتباراً من مطلع عام ٢٠٠١).
٤. تخفيض الحد الأعلى للتعرفة الجمركية من (٤٥%) إلى (٣٥%) في تموز ١٩٩٩، ومن ثم إلى (٣٠%) في نيسان ٢٠٠٠. هذا بالإضافة إلى تخفيض الرسوم الجمركية على مجموعة من مدخلات الانتاج الصناعي واعفاء عدد آخر منها خلال سنوات البرنامج.
٥. تعديل أسعار عدد من المشتقات النفطية لتصبح أكثر انسجاماً مع الأسعار العالمية (اعتباراً من تموز ٢٠٠١).

وفيما يتعلق بأداء القطاع الخارجي فقد جاءت النتائج الفعلية أفضل بكثير من توقعات البرنامج، وذلك فيما يتعلق بكل من ميزان الخدمات والحساب الجاري والصادرات السلعية. فقد حقق اجمالي الصادرات نمواً فاق توقع البرنامج بشكل كبير في عام ٢٠٠١ وبمعدلات تقل قليلاً عن توقعات البرنامج خلال عامي ١٩٩٩ و ٢٠٠٠، كما حقق صافي حوالات العاملين معدلات نمو فاقت تلك المستهدفة في البرنامج بشكل واضح، أما بالنسبة للمستوردات فقد حققت خلال عام ١٩٩٩ معدل نمو سالب نسبته (٣,٣%) مقارن مع توقعات البرنامج لنمو موجب نسبته (٤,٢%)،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويعزى ذلك، بشكل رئيس، إلى تباطؤ النمو الاقتصادي عام ١٩٩٩ وتراجع الأسعار العالمية للمستوردات وحالة الترقب في أعقاب التخفيضات الجمركية على السيارات. إلا أن المستوردات عادت وحققت معدل نمو قياسي (٢٣,٧%) عام ٢٠٠٠ متجاوزة توقع البرنامج بفارق كبير، وذلك انعكاساً لارتفاع أسعار النفط عالمياً وزيادة المستوردات من السيارات متأثرة بتخفيض الرسوم الجمركية عليها. أما خلال عام ٢٠٠١ فقد سجلت المستوردات نمواً نسبته (٥%) وهو أقل مما استهدفه البرنامج (٦,٢%).

وقد ساهمت جملة التطورات في ميزان الخدمات، إضافة إلى زيادة تعويضات العائدين بشكل قياسي إلى تسجيل الحساب الجاري لفائض بلغ (٤٠٥) و (٥٨,٥) و (٥٦,٦) مليون دولار مقارنة مع البرنامج الذي توقع أن يسجل عجزاً مقداره (٥١) و(١٤٠) و (١٥٢) مليون دولار للأعوام ١٩٩٩ و ٢٠٠٠ و٢٠٠١ على التوالي.

وقد تحقق هذا الأداء الجيد نتيجة لتحسن البيئة التشريعية والاقتصادية التي شهدت تعديل وإقرار عدد كبير من القوانين والأنظمة منها قانون الجمارك، وقانون ضريبة المبيعات العامة، وقانون توحيد الرسوم والضرائب، وتعليمات جديدة لحماية الانتاج المحلي، ونظام استثمارات غير الأردنيين، علاوة على تعديل عدد من القوانين في مجال حماية الملكية الفكرية. كما كان للتوقيع على عدد من الاتفاقيات الدولية والثنائية كالانضمام إلى منظمة التجارة العالمية واتفاقية الشراكة الأوروبية الأردنية، واتفاقية التجارة الحرة مع الولايات المتحدة الأمريكية، واتفاقية تجارة حرة مع دول الـ EFTA، دور بارز في تحقيق القطاع الخارجي لأدائه الجيد خلال سنوات البرنامج(البنك المركزي ٢٠٠١).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (٣-٦)

مؤشرات اقتصادية لبرنامج التصحيح الاقتصادي

خلال الفترة ١٩٩٩-٢٠٠١

	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١
نسبة النمو الاقتصادي (الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة) (%)	٣,١	٤,٠	٤,٢
نسبة عجز الموازنة إلى الناتج المحلي (%)	٧,٤-	٧,٥-	٧,٤-
الإيرادات المحلية (مليون دينار)	١٥٨٥	١٥٦٠	١٦٣٨
عجز الميزان التجاري كنسبة من الناتج المحلي (%)	٢٣,٠-	٣١,٧	-
الصادرات (مليون دينار)	١٠٥١	١٠٨٠	١٣٥١
المستوردات (مليون دينار)	٢٦٣٥	٣٢٥٩	٣٤٣٤
الدين الخارجي، الرصيد القائم (مليون دينار)	٥١٨٦	٤٧٩٥	٤,٧٤٣٩
اجمالي الاحتياطي الرسمي من العملات الأجنبية لدى البنك المركزي (مليون دينار)	١٤١٢	١٩٥٩	١٨٢٨
خدمة الدين على أساس الاستحقاق (مليون دينار)	٥٥٠	٥١٨	٥٤٧
الرقم القياسي لتكاليف المعيشة (١٩٩٧=١٠٠)	٠,٢-	٠,١-	-
الرقم القياسي لأسهم الصناعة	٩٦,٢	٧٥,٢	٩١,٧
الرقم القياسي لأسهم الخدمات	١١٠,٦	٩٩,٨	١٠٩,٤

المصدر: حسابات الباحث، بالاعتماد على النشرة الاحصائية الشهرية، للبنك المركزي، مجلد ٣٨، العدد ٣، والتقرير السنوي للبنك المركزي، العدد ٣٨، ٢٠٠٢.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(٣-٤) برنامج التخاصية في الأردن:

مع اعتماد الأردن لبرنامج التصحيح الاقتصادي وعولمة الاقتصاد كان لزاماً عليه تبني التخاصية والتي هي جزء أساسي من هذه البرامج، ففي عام ١٩٩٦ تبنت الحكومة الأردنية برنامج التخاصية كجزء من التوجه العام نحو تفعيل دور القطاع الخاص في العملية التنموية، وذلك لجعل الأردن بيئة جاذبة للاستثمار، وتقليص دور الحكومة في النشاطات الاقتصادية بشكل عام بحيث يقتصر دورها على تهيئة المناخ التشريعي الملائم لدعم عملية الانتاج وبما يحقق أفضل النتائج للاقتصاد الوطني ويضمن أن تكون التخاصية حافزاً لجلب الاستثمار ونقل التكنولوجيا وليس مجرد استبدال لشكل الملكية.

(٣-٤-١) أهداف برنامج التخاصية:

١. حصر دور الحكومة في أعمال الإدارة والتنظيم بدلاً من المنافسة في انتاج السلع والخدمات.

رفع كفاءة المشروعات وتحسين الإنتاجية والقدرة التنافسية.

تخفيف العبء عن الموازنة العامة للدولة.

تحفيز الادخارات المحلية وجذب الاستثمارات.

وقف هدر المال العام والحد من اللجوء إلى الاقتراض الخارجي.

المساهمة في نقل التكنولوجيا واستخدام أساليب الإدارة المتطورة.

٢. توطيد اركان سوق رأس المال المحلي.

(٣-٤-٢) الإطار المؤسسي والتشريعي للتخاصية:

١. إصدار قانون التخاصية رقم (٢٥) لسنة ٢٠٠٠ الذي وفر الإطار التشريعي الملائم لعملية التخاصية.

٢. إنشاء مجلس التخاصية برئاسة دولة رئيس الوزراء، ويتولى المجلس مهام وضع السياسات العامة للتخاصية وتحديد المشاريع التي سيتم خصخصتها واختيار أسلوب التخاصية والشركات الاستشارية التي تتولى عمليات التنفيذ.

٣. إنشاء الهيئة التنفيذية للتخاصية والتي تتولى دراسة ومتابعة وتنفيذ عمليات إعادة الهيكلة والتخاصية.

٤. إنشاء صندوق عوائد التخاصية وتحديد مجالات استخدامها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(٣-٤-٣) عوائد التخاصية واستخداماتها:

١. بلغت قيمة عوائد التخاصية لعدد من الشركات (الاتصالات، الاسمنت، الملكية الأردنية، الأسواق الحرة) في عام ٢٠٠١ (٥٧٠,٦) مليون دينار أي ما يعادل (٨٠٥ مليون دولار أمريكي).

٢. تستخدم عوائد التخاصية بشكل أساس، في شراء الدين العام الخارجي وتمويل الاستثمارات والانفاق على المشاريع الاجتماعية.

٣. بلغ اجمالي المبالغ التي تم انفاقها من عوائد تخاصية الشركات المذكورة أعلاه (٢٤٩) مليون دينار في عام ٢٠٠١، وقد استخدمت لغايات تمويل مشاريع الاسكان العسكري والمدني وتطوير جامعة الحسين ومبادلة الدين الحكومي الخارجي وتمويل بعض المشاريع التنموية ومشاريع البنية التحتية.

(٣-٤-٤) عمليات التخاصية

أهم العمليات المنجزة

الجهة التي تم تخصيصها	التاريخ	حجم ونوع عملية الخصخصة
شركة مصانع الاسمنت الأردنية	١٩٩٨	بيع ٣٣% من أسهم الشركة إلى شركة لافارج بمبلغ (١٠٢) مليون دولار أمريكي. بيع ١% من أسهم الشركة إلى موظفي الشركة.
مؤسسة النقل العام	١٩٩٨	عقد اتفاقيات مع ٣ مستثمرين محليين من القطاع الخاص لتشغيل ٤ وحدات من خطوط النقل العام ضمن حدود أمانة عمان الكبرى لمدة ١٠ سنوات.
منتجع حمامات ماعين	١٩٩٩	عقد اتفاقية تأجير واستثمار لمدة ٣٠ عاماً مع إئتلاف اكور (Accor) الفرنسي ومستثمر محلي.
سلطة المياه الأردنية	١٩٩٩	عقد إدارة لمياه ومجاري عمان الكبرى مع شركة (Suez Lyonnaise des Eaux) الفرنسية.
شركة الاتصالات الأردنية	٢٠٠٠	بيع (٤٠%) من أسهم الشركة لائتلاف فرانس تيلكوم / البنك العربي بمبلغ (٥٠٨) مليون دولار أمريكي. بيع (٨%) من أسهم الشركة لمؤسسة الضمان الاجتماعي. بيع (١%) من أسهم الشركة لصندوق إدخار موظفي الشركة.
شركة الأسواق الحرة للمطارات الأردنية	٢٠٠٠	بيع شركة الأسواق الحرة إلى شركة (Aldeasa) الاسبانية بمبلغ (٦٠,١) مليون دولار أمريكي.
شركة مركز تموين الطائرات	٢٠٠١	بيع ٨٠% من أسهم الشركة إلى شركة الفا البريطانية بمبلغ (٢٠,٠٢) مليون دولار أمريكي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الشركة الأردنية لتدريب الطيران والطيران التشبيهي	٢٠٠١	بيع كامل أسهم الشركة إلى شركة بوينغ العالمية بقيمة (١٨) مليون دولار أمريكي.
أسهم الملكية الأردنية في سيتا	٢٠٠١	بيع أسهم الملكية في شركة سيتا للإتصالات الخاصة بشركات الطيران بمبلغ (٥,٣) مليون دينار (٧,٥) مليون دولار أمريكي.
محفظة المؤسسة الأردنية ١٩٩٨-٢٠٠١ للاستثمار	١٩٩٨-٢٠٠١	بيع أسهم الحكومة في ٤٤ شركة بنسب تراوحت بين ٥%-١٠٠% من كامل الأسه. وبقيمة اجمالية بلغت حوالي ١٣٧ مليون دولار أمريكي.

ب. العمليات قيد التنفيذ:

هناك العديد من المشاريع والنشاطات المسجلة على لائحة التخاصية، بعضها في طور البداية وبعضها الآخر على وشك الانتهاء، من أبرزها: شركة الطيران، النشاط الرئيس للملكية، وقطاع الكهرباء (التوزيع والتوليد)، وقطاع البريد، ومشروعات وزارة التموين سابقاً (المطحنة والصوامع والمستودعات العادية والمبردة)، وشركة البوتاس العربية، وشركة مناجم الفوسفات الأردنية، وخطوط نقل الغاز الأردنية، وسلطة الطيران المدني، ومستودعات إدارة الجمارك(البنك المركزي ٢٠٠١).

(٣-٥) الاقتصاد الأردني والاتفاقيات التجارية الدولية:

يقف الاقتصاد الأردني في الوقت الراهن على عتبة جديدة من التحديات، فمع اتساع إطار العولمة واندماج الأسواق العالمية، وتحرير التجارة وتنامي حركة المدفوعات ورأس المال، أضحى الأردن في وضع يحتم عليه الاستجابة السريعة والمتوازنة لهذه التطورات من خلال تبني السياسات التي من شأنها زيادة الانفتاح الاقتصادي على العالم الخارجي مع تعظيم الاستفادة من الفرص التي يتيحها، ودرء مخاطره المحتملة على كافة القطاعات الاقتصادية.

وقد بدأ الأردن منذ مطلع التسعينات بإعادة النظر في سياساته الاقتصادية التجارية والمالية والنقدية باتجاه زيادة الانفتاح على الاقتصاد العالمي بعد أن أصبح واضحاً للعيان أن كافة الدول على اختلاف مستويات تطورها لا يمكن لها البقاء والاستمرار والتطور دون الانخراط والانفتاح على الاقتصاد العالمي.

وانطلاقاً من هذه المعطيات، وعلى الرغم من الصعوبات الكبيرة التي واجهها الاقتصاد الأردني مؤخراً وبخاصة الأزمة الاقتصادية الحادة في نهاية الثمانينات وانخفاض سعر صرف الدينار، إضافة إلى أزمة الخليج الثانية وتبعاتها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والديمغرافية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

على الرغم من كل ذلك إلا أن الاقتصاد الأردني تمكن من تحقيق إنجازات هامة وملموسة تمثلت في اتخاذ العديد من التدابير والسياسات اللازمة للانفتاح على الاقتصاد العالمي في إطار برامج تصحيح وإعادة هيكله والتي من أهمها:

١. تبني سياسة نقدية تستند إلى إدارة السوق النقدي والمالي بطريقة غير مباشرة (تحرير السياسة النقدية والاعتماد على المنافسة وقوى السوق)، حيث نجحت هذه السياسة في تحقيق الاستقرار النقدي والمحافظة على معدلات تضخم معتدلة.

٢. تبني سياسة مالية تقشفية تستند إلى تخفيض عجز الموازنة، وتبني برامج تخاصية للعديد من مؤسسات القطاع العام وإعادة هيكلة الإيرادات الحكومية باتجاه الاعتماد على الضرائب الداخلية وخاصة ضريبة المبيعات وضريبة الدخل.

٣. تبني سياسة تجارية قائمة على الانفتاح التدريجي على الاقتصاد العالمي وتفكيك الرسوم الجمركية ورفع الحماية عن الانتاج المحلي، مصحوبة ببرامج كبيرة لتهيئة القطاعين العام والخاص لهذه المرحلة. وفي هذا المجال تم توقيع العديد من الاتفاقيات الاقتصادية والتجارية من أهمها:

أ. اتفاقية الشراكة الأردنية الأوروبية(Euro-Jo. Association Agreement).

ب. منظمة التجارة العالمية (WTO).

ج. اتفاقية التجارة الحرة العربية الكبرى (AFTA).

د. اتفاقية التجارة الحرة بين الأردن والولايات المتحدة الأمريكية.

هـ. اتفاقية المناطق الصناعية المؤهلة (QIZ).

و. اتفاقيات وبروتوكولات أخرى.

وفيما يلي سنتطرق بإيجاز إلى كل من هذه الاتفاقيات التي وقعها الأردن من أجل عولمة اقتصاده والانفتاح على الاقتصاد العالمي بغرض مواكبة التقدم التكنولوجي والتخلص من عقدة ضيق حجم الاقتصاد الأردني وزيادة قدرة صناعاته على المنافسة بعد أن تم رفع الحماية الجمركية عنها وفتح الآفاق الرحبة أمام الاقتصاد الأردني والأردنيين للإفادة مما تقدمه هذه الاتفاقيات.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(٣-٥-١) اتفاقية الشراكة الأردنية الأوروبية:

وقع الأردن اتفاقية الشراكة بتاريخ ١٩٩٧/١١/٢٤ والتي تتكون من ١٠٧ مواد و ٧ ملاحق و ٤ بروتوكولات و ١٢ إعلان مشترك، هذا وكان الأردن قد وقع اتفاقية تعاون مع المجموعة الأوروبية في عام ١٩٧٧، وبموجب هذه الاتفاقية تم إلغاء الرسوم الجمركية المفروضة على منتجات الصناعة الأردنية المستوردة في الدول الأوروبية، كما تم إلغاء السقوف الكمية المفروضة على الصادرات الأردنية، وهذا الاتفاق غير قائم على مبدأ المعاملة بالمثل، فيعفي المنتجات الصناعية من منشأ أردني من كامل الرسوم الجمركية، والأردن بموجبه غير مُطالب بإعطاء أي معاملة تفضيلية للمنتجات من منشأ أوروبي، بينما اتفاق الشراكة الأوروبية الأردنية قائم على مبدأ المعاملة بالمثل. سجلت الصادرات الأردنية لدول الاتحاد الأوروبي أعلى رقم لها عام ١٩٩٦ حيث بلغت الصادرات الأردنية في ذلك العام (٨٦,٢٤٧) مليون دينار، وبعد ذلك بدأت بالتراجع عاماً بعد عام إلى أن وصلت (٤٩,٩٥٤) مليون دينار عام ٢٠٠١، وعلى العكس من ذلك تماماً فقد زادت المستوردات الأردنية من دول الاتحاد الأوروبي زيادة كبيرة ففي حين كانت المستوردات في عام ١٩٩٦ (٩٦٣,٦٢٧) مليون دينار، زادت عام ٢٠٠١ لتصل إلى (١,٠٨٩,٣١٥) مليون دينار، وهذا بطبيعة الحال رفع العجز في الميزان التجاري من (٨٧٧,٣٨٠) مليون دينار عام ١٩٩٦ إلى (١,٠٣٩,٣٦١) مليون دينار عام ٢٠٠١(البنك المركزي ٢٠٠٢). أي حوالي (١٦٢) مليون دينار.

وفيما يتعلق بالمحاور الرئيسية لاتفاقية الشراكة الأوروبية الأردنية، فقد حددت المادة الأولى من الاتفاقية أهدافها بما يلي(السعدي ٢٠٠٢):

تهيئة إطار ملائم للحوار السياسي والأمني.

وضع شروط التحرير التدريجي لتجارة البضائع والخدمات ورأس المال.

رعاية تنمية علاقات اقتصادية واجتماعية متوازنة بين الفريقين.

تحسين ظروف المعيشة والعمل، وتعزيز الإنتاجية والاستقرار المالي.

تطوير التعاون في مجالات أخرى ذات اهتمام متبادل.

وفيما يتعلق بحرية حركة البضائع وتخفيف الرسوم الجمركية فقد نصت الاتفاقية على إنشاء منطقة تجارة حرة بين المجموعة والأردن خلال فترة انتقالية حدها الأعلى ١٢ سنة تبدأ من تاريخ سريان مفعول الاتفاقية، ولن تفرض على التجارة بين المجموعة والأردن أي رسوم جمركية جديدة على المستوردات أو أي رسم آخر له أثر مماثل، والمنتجات الصناعية الأردنية المنشأ معفاة من الرسوم الجمركية، والمنتجات الصناعية ذات المكون الزراعي يُعفى المكون الصناعي منها من الرسوم الجمركية، والسلع الزراعية تحرر على مرحلتين.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وأما بالنسبة للسلع الأوروبية فهي على الشكل التالي:

قائمة السلع الصناعية الأوروبية المستثناة من التحرير الجمركي ولمدة أربع سنوات ويعاد النظر والتفاوض حولها بعد ذلك، ومن بينها السجائر، المشروبات الكحولية، السيارات المستعملة، رب البندورة، الألبسة المستعملة، ٢٥% من الملابس وأخيراً ٥٠% من الأثاث والأحذية والسجاد.

قائمة السلع الصناعية الخاضعة لرسوم مقدارها ٥% أو ١٠% وسيجري التخفيض عليها ابتداءً من السنة الأولى بمعدل ٢٠% سنوياً، فتلغى الرسوم على أربع سنوات، وتشمل: مواد استهلاكية، أجهزة طبية، مواد أولية للصناعة، مدخلات صناعية وأسمدة.

قائمة السلع الصناعية الخاضعة حالياً لرسوم بنسبة ٢٠-٣٥% سيبدأ التخفيض عليها بدءاً من مطلع السنة الخامسة وحتى الثانية عشرة.

في حالة الصناعات الناشئة أو في حالة القطاعات التي تتعرض لمصاعب كبيرة، تغرض رسوم جمركية لا تتجاوز ٢٥% وعلى أن لا تزيد قيمة المستوردات من السلع التي تخضع لمثل هذا الإجراء عن ٢٠% من اجمالي المستوردات من المنتجات الصناعية.

تمنع الاتفاقية الأردن فترة اضافية مدتها ٣ سنوات بعد انتهاء الفترة الانتقالية يسمح فيها فرض إجراءات استثنائية لحماية الصناعات الجديدة ومكافحة الاغراق وحماية الانتاج المحلي، ومعالجة الاشكاليات التي تتعلق بالملكية الفكرية للوصول إلى حلول فرضية مع تدابير خاصة لتهيئة القطاع الصناعي، وبعد اثني عشر سنة من تاريخ سريان مفعول الاتفاقية يلغى ما تبقى من تعرفة ورسم على مستوردات الأردن من دول المجموعة.

وفيما يتعلق بتجارة المنتجات الزراعية، فإن معظم صادرات الأردن من المنتجات الزراعية لدول الاتحاد الأوروبي لم تكن خاضعة لأي رسوم جمركية بموجب بروتوكول ١٩٩٧ وتعديلاته، وتضمنت اتفاقية الشراكة الأوروبية ترتيبات تتعلق بصادرات ومستوردات كل من الأردن ودول الاتحاد الأوروبي وفق معايير رسوم جمركية وقيود زمنية ونظام حصص وسمحت بتدابير وقائية على الوجه التالي:

ادخال سلع زراعية معفاة من الرسوم الجمركية وبدون سقوف كمية وتحديد مواعيد تشمل الملوخية والباميا وبعض أنواع الفلفل والبلح والخضار المجففة والحمضيات المعصورة والبرتقال.

إدخال سلع زراعية معفاة من الرسوم وبدون سقوف كمية وضمن مواعيد محدده وهي البندورة والثوم والخيار الصغير والفاصوليا والباذنجان والفلفل الحلو والبقدونس والكوسا والشومر والشمام الصغير والبطيخ.

إدخال سلع معفاة من الرسوم الجمركية مع تحديد سقوف كمية وتحديد مواعيد لدخولها وهي البطاطا والزهور والخس ومصنفات الخضار والفواكه ورب البندورة والفراولة.

تحال الصعوبات الناشئة عن الاتفاقية إلى لجنة الشراكة التي لها الحق في أن تتخذ أي قرار يلزم لوضع حل نهائي، واذا لم يتخذ إجراء يحق للفريق المستورد اعتماد تدابير ملائمة.

اعتباراً من كانون ثاني ٢٠٠٢، وحسب المادة ١٧، تقوم المجموعة والأردن بتقييم الوضع بهدف تحديد تدابير التحرير الواجب تطبيقها من قبل المجموعة والأردن ابتداء من ١ كانون الثاني ٢٠٠٣ تمشياً مع هدف تحرير أكبر للتجارة المتبادلة في المنتجات الزراعية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وأما فيما يتعلق بحقوق الملكية الفكرية فقد تطلبت اتفاقية الشراكة انضمام الأردن إلى الاتفاقيات المتعلقة بخصوص الملكية الفكرية، ومنح الأردن ٥ سنوات مهلة للانضمام لهذه الاتفاقيات ما عدا اتفاقية (TRIPS) والتي تشمل مجالي الكيماويات والأدوية حيث مُنح الأردن مهلة ٣ سنوات فقط بعد دخول اتفاقية الشراكة حيز التنفيذ، هذا وسيكون هناك تأثير سلبي على جزء كبير من صناعة الأدوية حيث تتطلب اتفاقيات جديدة لانتاجها مما سيزيد كلفتها ويقلل من تنافسيتها مع الأدوية المستوردة، كما تقل تنافسيتها مع الأدوية في الدول الأخرى التي ستصدر إليها.

وبالإضافة إلى ذلك فقد نصت اتفاقية الشراكة على حرية حركة رأس المال للاستثمار المباشر بين الطرفين وإعادة تحويله وكذلك نصت الاتفاقية على معاملة كل من الاتحاد الأوروبي والأردن لبعضها البعض على أساس الدولة الأولى بالرعاية بالنسبة لتأسيس الشركات والخدمات مع استثناء شركات الملاحة الجوية والبحرية.

كما حددت الاتفاقية الشروط الخاصة بمنع الممارسات الاحتكارية والاغراقية، وقيام مجلس تعاون خلال ٥ سنوات لوضع القواعد الضرورية لتنفيذ الشروط الخاصة لذلك. كما تنص الاتفاقية على عدم تجريد الشركات من الامتيازات الممنوحة لها، وكذلك التحرير التدريجي للعطاءات الحكومية بحيث يتم في نهاية الفترة التي يتم الاتفاق عليها عدم التميز بين الشركات الأردنية والشركات في الاتحاد الأوروبي(وزارة التخطيط ٢٠٠٠).

(٣-٥-٢) اتفاقية انضمام الأردن إلى منظمة التجارة العالمية:

بعد مسيرة طويلة من التفاوض بدأت منذ عام ١٩٩٥، دخلت اتفاقية انضمام الأردن إلى منظمة التجارة العالمية (WTO) حيز التنفيذ بتاريخ ٢٠٠٠/٤/١١. وقد تعهد الأردن بتنفيذ جملة من الإلتزامات في مجالات تجارة السلع والخدمات والسياسات الزراعية والقضايا الأخرى (كالانضمام إلى اتفاقية حماية الملكية الفكرية واتفاقية قوانين التجارة المرتبطة بالاستثمار وغيرها). وفيما يلي أهم الإلتزامات التي تعهدت المملكة بتنفيذها:

في مجال تجارة السلع، تم الإلتزام بتثبيت السقوف الجمركية للسلع الخاضعة للنسب صفر و ٥% و ١٠% و ٢٠% عند نفس مستوياتها المطبقة قبل تاريخ التوقيع، على أن يتم تخفيض الرسوم الجمركية على السلع الخاضعة للنسب ٣٠% و٣٥% إلى مستوى ٢٠% خلال فترة انتقالية مدتها عشر سنوات، وبلغ عدد البنود السلعية الملتزم بتخفيضها ١,٦١٠ بنود لفئة التعرفة التي تزيد عن ٢٠%.

في مجال تجارة الخدمات، قدم الأردن إلتزامات في ١١ قطاعاً خدمياً، مثل خدمات الاتصالات، وخدمات الأعمال مثل الحاسوب، وخدمات التشييد وخدمات السياحة والسفر والخدمات المالية (المصرفية والتأمين وغيرها). إلا أنه اشترط حداً أعلى على الملكية الأجنبية (٥٠%) في عدد من المجالات كالخدمات الهندسية والمعمارية وخدمات التشييد والبحوث والتطوير وخدمات وكالات السفر وتوريد الأطعمة للطائرات وخدمات الطباعة والنشر وغيرها. أما فيما يتعلق بالخدمات المصرفية فقد تم السماح للمستثمر الأجنبي بتملك كافة قيمة الشركات (١٠٠%) في الخدمات المصرفية، على أن تكون الاستثمارات في البنوك وشركات الخدمات المالية على هيئة شركات مساهمة عامة. كما تم السماح للفروع والشركات التابعة للبنوك الأجنبية بإرساء قواعد تجارية لها في الأردن. وذلك على عكس قطاع التأمين، حيث تم السماح للمستثمر الأجنبي بتملك (٥١%)، على أن يتم رفع هذه النسبة (١٠٠%) بعد عام من تاريخ الانضمام لمنظمة التجارة العالمية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

في مجال السياسات الزراعية، حصل الأردن على فترة سماح مدتها ٧ سنوات لتخفيض نسبة الدعم البالغة (١٣,٣%) إلى (١٠%) وذلك بسبب ظروف الجفاف التي عانى منها الأردن خلال السنوات الأخيرة.
في مجال الملكية الفكرية، فقد تم الإلتزام بها دون طلب تأجيل. وتم الإلتزام بإقرار قانون لبراءات الاختراع خلال ٣ سنوات والتعهد بإصدار القوانين والأنظمة ذات العلاقة وتفعيلها.
كما التزم الأردن بتطبيق كامل اتفاقية الإجراءات التجارية المتعلقة بالاستثمار **(TRIMS)** بدون طلب فترة انتقالية، علماً بأن الإجراءات المعمول بها في الأردن لا تتعارض مع أحكام تلك الاتفاقية.
كذلك التزم الأردن بإزالة دعم الصادرات سواء المتعلق بإعفاء الأرباح الناجمة عن التصدير من ضريبة الدخل (باستثناء البوتاس والفوسفات)، أو المتعلق بدعم سعر الفائدة المقدم من البنك المركزي ضمن برنامج سلف تشجيع الصادرات وذلك قبل تاريخ ٢٠٠٢/١٢/٣١.

(٣-٥-٣) اتفاقية التجارة الحرة بين الأردن والولايات المتحدة الأمريكية:

تم التوقيع على اتفاقية التجارة الحرة بين الأردن والولايات المتحدة الأمريكية بتاريخ ٢٠٠٠/١٠/٢٤. وبدخول الاتفاقية حيز التنفيذ بتاريخ ٢٠٠١/١٢/١٧، أصبحت المملكة أول دولة عربية ورابع دولة على مستوى العالم تدخل مع الولايات المتحدة في مثل هذا الترتيب، حيث سبق للولايات المتحدة أن وقعت اتفاقيات تجارة حرة مع كل من كندا والمكسيك وإسرائيل. سجلت الصادرات الأردنية إلى السوق الأمريكية زيادة كبيرة خلال السنوات الخمس الأخيرة فقد كانت في عام ١٩٩٧ تقدر بحوالي (٤,٩١١) مليون دينار، أصبحت في عام ٢٠٠١ (١٦٤,٣٨٥) مليون دينار متضاعفة حوالي ٣٣ مرة، في حين أن المستوردات لم تنمو بنفس الوتيرة، حيث كانت قيمة المستوردات من الولايات المتحدة في عام ١٩٩٧ حوالي (٢٧٤,٩٨٠) مليون دينار، ازدادت إلى (٢٨٠,٣١٨) مليون دينار عام ٢٠٠١، وبهذا فقد انخفض العجز في الميزان التجاري الأردني الأمريكي من (٢٧٠,٠٦٩) مليون دينار عام ١٩٩٧ ليصبح (١١٥,٩٣٣) مليون دينار عام ٢٠٠١، أي ضعفين ونصف عما كان عليه في العام ١٩٩٧(البنك المركزي ٢٠٠٢).

وفيما يلي أبرز ما تضمنته هذه الاتفاقية:

١. في مجال السلع:

أ. إلغاء الرسوم الجمركية على معظم السلع المتبادلة بين البلدين خلال فترة انتقالية مدتها ١٠ سنوات موزعة على أربع مراحل وذلك كما هو مبين أدناه:

معدل التعرفة	مرحلة التطبيق
أقل من ٥%	سنتان
٥%-١٠%	٤ سنوات
١١%-٢٠%	٥ سنوات
أكثر من ٢٠%	١٠ سنوات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ب. لكي تتمكن السلع الأردنية من الدخول إلى السوق الأمريكية، فعليها أن تحقق متطلب قواعد المحتوى المحلي، الذي يقتضي أن تشكل التكلفة المباشرة للمواد المحلية الداخلة في المنتج الأردني ما نسبته ٣٥% (ويمكن اعتبار المواد الخام ذات المنشأ الأمريكي ضمن المحتوى المحلي بحد أقصى نسبته ١٥%). ويتم تطبيق قواعد خاصة فيما يتعلق بالمنسوجات والملابس الداخلية.

٢. في مجال الخدمات:

١. تتيح الاتفاقية للشركات الأردنية امكانيات جيدة للوصول إلى سوق الخدمات الأميركية، وكذلك الحال بالنسبة لسوق الخدمات الأردنية التي ستفتح أمام الشركات الأمريكية. وقد تم الاتفاق على مجموعة من الإلتزامات المحددة في عدد من القطاعات الرئيسية تشمل: توزيع الطاقة، وخدمات المعارض، والطباعة والنشر، والبريد، والخدمات الصوتية والتعليمية والبيئية والمالية والصحية، وخدمات السياحة والترفيه والنقل. وتتعلق هذه الإلتزامات بشروط انتقال الأشخاص الطبيعيين وتواجدهم في البلد الآخر، والتواجد التجاري وتحديد شكله القانوني، وشروط التملك والوصول إلى الأسواق.

٢. وفيما يتعلق بالإلتزامات ذات الصلة بالخدمات المصرفية، فقد جاءت مطابقة إلى حد كبير للإلتزامات التي قدمها كل من الأردن والولايات المتحدة الأمريكية تجاه منظمة التجارة العالمية.

٣. حقوق الملكية الفكرية:

١. تلزم الاتفاقية الطرفين بتفعيل مختلف مواد اتفاقات منظمة حقوق الملكية الفكرية العالمية (WIPO). وتنص الاتفاقية على توفير الحماية للعلامات التجارية، وحقوق الطبع، والاختراعات. وتنص بشكل خاص على حماية البرمجيات والأدوية كونها الأكثر عرضة للانتهاك.

٢. أعطت الاتفاقية فترة سماح لتطبيق بعض حقوق الملكية الفكرية بفترة أقصاها ثلاث سنوات. كما قام الطرفان بالتوقيع على مذكرة تفاهم يلتزم الأردن بموجبها بزيادة العقوبات على انتهاك حقوق الملكية الفكرية إلى ما يعادل ٦ آلاف دينار.

٤. المجالات الأخرى:

١. تشجيع التجارة الألكترونية، وحماية معايير العمالة الأساسية التي تم تبنيها في مجال إطار إعلان منظمة العمل الدولية عام ١٩٩٨ والمتعلقة بالحقوق والمبادئ الأساسية للعمال، وتجنب التساهل بقوانين البيئة بحجة تشجيع التجارة، مع إعطاء الحق للطرفين في تحديد مستويات الحماية المحلية للبيئة والسياسات والأولويات المتعلقة بها.

٢. السماح باتخاذ عدد من الإجراءات الوقائية التي تضمن عدم حدوث ضرر كبير أو تهديد للصناعة الوطنية نتيجة لتطبيق الاتفاقية، حيث يمكن للدولة المتضررة تأجيل إجراء التخفيضات الجمركية على البضائع المتأثرة لفترة مؤقتة لا تتجاوز أربع سنوات. ويسمح باتخاذ مثل هذه الإجراءات خلال فترة انتقالية مدتها ١٥ عاماً.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(٣-٥-٤) اتفاقية التجارة الحرة العربية الكبرى:

منذ إنشاء الجامعة العربية عام ١٩٤٥، وهناك محاولات مستمرة من أجل اقامة تعاون اقتصادي متكامل بين الأقطار العربية، وعقدت بهذا الخصوص إتفاقية عام ١٩٥٣، وتم تعديلها لاحقاً عدة مرات، وفي عام ١٩٦٤ اتخذ مجلس الوحدة الاقتصادية العربية قراراً بإنشاء السوق العربية المشتركة، وانضمت لها أربع دول عربية هي الأردن وسوريا والعراق ومصر وأخيراً ليبيا عام ١٩٧٥.

وفي عام ١٩٨٠ تم عقد أول مؤتمر قمة عربي اقتصادي في عمان، وفي عام ١٩٨١ تم إقرار اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري، ووقعت عليها ١٦ دولة عربية، وتم إقرار البرنامج التنفيذي من قبل المجلس الاقتصادي والاجتماعي المنبثق عن جامعة الدول العربية بتاريخ ١٩٩٧/٢/١٩، وتم وضع جدول زمني لإقامة منطقة تجارة حرة عربية كبرى اعتباراً من مطلع عام ١٩٩٨ خلال عشر سنوات تتمشى مع أحكام منظمة التجارة العالمية، فيتم التحرير التجاري مع نهاية عام ٢٠٠٧، وتتضمن الاتفاقية روزنامة زراعية، ولم تشمل الاتفاقية الخدمات ولا سيما المرتبطة بالتجارة كما لم تشمل حقوق الملكية الفكرية.

وهناك مبالغة في طلبات الاستثناء من تخفيض الرسوم الجمركية، وإلغائها، كما أن هناك مشكلة الرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل، مثل الرسوم القنصلية والطوابع على شهادات المنشأ والمعيقات غير الجمركية كمنع الاستيراد لسلع معينة، أو القيود على إجراءات تحويل العملات الأجنبية، والتقيدات على حركة البضائع والأفراد وإجراءات الحدود، ولا يوجد جهاز مستقل لفض المنازعات التجارية ذات العلاقة.

(٣-٥-٥) اتفاقية المناطق الصناعية المؤهلة :

تم الاتفاق على إعطاء بعض المنتجات المستوفية لشروط التأهيل الحق للتصدير للإسواق الأمريكية وبدون تحديد للكمية المصدرة مع إعفاء من الرسوم الجمركية، وسميت المناطق التي توجد فيها الشركات المنتجة بهذه الشروط المناطق الصناعية المؤهلة، وهي التي تشترط وجود شريك اسرائيلي.

تتواجد المناطق الصناعية المؤهلة في عدد من المواقع في المملكة، وأول منطقة صناعية مؤهلة تقع في مدينة الحسن الصناعية في اربد وبدأ العمل بها عام ١٩٩٨، ثم اتسع العمل ليشمل مناطق أخرى، وبلغت صادراتها عام ١٩٩٩ حوالي ٥٨ مليون دينار، لا توجد أي قيود مفروضة على تملك المشروع من قبل المستثمر غير الأردني، ويشترط لتأهيل المنتجات في المنطقة الصناعية ان لا تقل القيمة المضافة للسلعة المنتجة داخلها من ٣٥% من القيمة المقدرة، موزعة كالآتي:

١. ١٥,٤% أصل أردني كحد أدنى.
٢. ٨% من أصل (إسرائيلي) كحد أدنى.
٣. ١١,٧% من انتاج المنطقة الصناعية المؤهلة أو الضفة الغربية أو غزة أو (إسرائيل) أو الولايات المتحدة كحد أدنى.

وواضح من شروط التأهيل أنها ليست شروطاً اقتصادية بل شروط تتضمن جنسية المستثمر في هذه المناطق وبمشاركة (اسرائيلية). فالامتيازات في هذه المناطق تعطى لمن يشارك (الإسرائيليين) في مشروعه.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(٣-٥-٦) اتفاقيات وبروتوكولات تجارية أخرى:

من ضمن هذه الاتفاقيات هناك العديد من الاتفاقيات التجارية الثنائية مع الدول العربية والتي تشمل معظم الدول العربية، وتتضمن اعفاء أو تخفيضاً للرسوم الجمركية مع وجود قوائم استثنائية لا يشملها التخفيض وتجري مراجعتها اولاً بأول، وقد تحل محل معظمها اتفاقية التجارة العربية الكبرى. وليست الرسوم الجمركية فقط من المعيقات الرئيسية لتطوير العلاقات بين الدول العربية بل هنالك العقبات الإدارية والبيروقراطية مثل الحصول على الرخص وتحويل العملات، والقيود على حركة الأفراد وكذلك على الشاحنات وعدم وجود خطوط نقل منتظمة بحرية أو برية أو جوية بين أكثرها.

(٣-٥-٧) منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة:

صدر قانون إنشاء سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة عام ٢٠٠٠ بهدف تنمية منطقة العقبة وتأهيلها لاستقطاب الاستثمارات وإيجاد بيئة استثمارية متطورة لتنشيط الصناعة والتجارة والسياحة والخدمات في المنطقة، وعلى من يقوم بأي نشاط اقتصادي داخل المنطقة ويرغب في الاستفادة من أي من المميزات أو الإعفاءات المقررة أن يتقدم بطلب تسجيل مؤسسته والترخيص لها بممارسة ذلك النشاط.

من المميزات للاستثمار في تلك المنطقة أن البضائع المستوردة إليها لا تخضع للرسوم الجمركية، وضريبة المبيعات هي ٧% فقط بينما هي في بقية المملكة ١٣%، كما أن ضريبة الدخل هي ٥% فقط بينما الضريبة على الشركات في بقية المملكة تتراوح بين ١٥% و ٣٥%. ويقوم على إدارة منطقة العقبة هيئة مفوضين لتبسيط الإجراءات وجعلها في محطة واحدة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الرابع

الآثار المتوقعة للعولمة على الاقتصاد الأردني

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الرابع
الآثار المتوقعة للعولمة في الاقتصاد الأردني

(٤-١) الإجراءات التي قام بها الأردن للسير في ركاب العولمة:

بدأ الأردن منذ مطلع التسعينات بإعادة النظر في سياساته الاقتصادية، التجارية، المالية والنقدية باتجاه زيادة الانفتاح على الاقتصاد العالمي، بعد أن أصبح واضحاً للعيان، أن كافة الدول على اختلاف مستويات تطورها لا يمكن لها البقاء والاستمرار والتطور، دون الانفتاح على الاقتصاد العالمي.

وانطلاقاً من هذه المعطيات، وعلى الرغم من الصعوبات الكبيرة التي واجهها الاقتصاد الأردني، وبخاصة الأزمة الاقتصادية الحادة في نهاية الثمانينات وانخفاض سعر صرف الدينار بشكل كبير، إضافة إلى أزمة الخليج الثانية وتبعاتها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والديمغرافية، وأخيراً أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١ وما نجم عنها، على الرغم من كل ذلك إلا أن الاقتصاد الاردني تمكن من تحقيق إنجازات هامة وملموسة تمثلت في اتخاذ العديد من التدابير والسياسيات اللازمة للانفتاح على الاقتصاد العالمي في إطار برامج تصحيح وإعادة هيكلية والتي كان من أهمها:

١. تبني سياسة نقدية تستند إلى إدارة السوق النقدي والمالي بطريقة غير مباشرة (تحرير السياسة النقدية والاعتماد على المنافسة وقوى السوق)، حيث نجحت هذه السياسة في تحقيق الاستقرار النقدي والمحافظة على معدلات تضخم معتدلة.

٢. تبني سياسة مالية تقشفية تستند الى خفض الانفاق الحكومي بقصد تخفيض عجز الموازنة وتبني التخاصية للعديد من مؤسسات القطاع العام كما رأينا في الفصل السابق وإعادة هيكلة الإيرادات الحكومية باتجاه الاعتماد على الضرائب الداخلية وخاصة ضريبة المبيعات وضريبة الدخل.

٣. تبني سياسة تجارية قائمة على الانفتاح التدريجي على الاقتصاد العالمي، وتفكيك الرسوم الجمركية، ورفع الحماية عن الإنتاج المحلي .

٤. ولم يكن ليتم توقيع كل هذه الاتفاقيات لو لم يقم الأردن بتشريع قانونين وأنظمة وتعليمات جديدة لتخدم عمليات الانفتاح الاقتصادي أو تعديل الموجود منها لينسجم ومتطلبات العولمه والانضمام إلى الاقتصاد العالمي، وفي هذا السياق فقد نجح الأردن في تحقيق المتطلبات التي كان لا بد منها حتى يكون عضواً في كل هذه الاتفاقيات والملحق (٢) يبين القوانين والأنظمة الأردنية التي تم استحداثها أو تعديلها لأغراض انضمام الأردن إلى منظمة التجارة العالمية (**WTO**) وبهذا يكون الاقتصاد الأردني قد كيف نفسه للاندماج في الاقتصاد العولمي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(٤-٢) الآثار المتوقعة للعولمة على الاقتصاد الأردني:

لا بد من الاعتراف بأنه لا توجد لغاية الآن دراسات تطبيقية لقياس الآثار المتوقعة للعولمة بطريقة كمية وذلك راجع لكون الظاهرة جديدة ولا تتوفر بيانات كافية يمكن الاعتماد عليها في بناء نماذج كميه، هذا من جهة ومن جهة أخرى، فإنه لم يتفق الباحثين والدارسين على مؤشر كمي يمكن الاعتماد عليه لقياس آثار العولمة، فهناك أكثر من رأي وأكثر من مؤشر، فمثلاً يرى بعض الباحثين أن عدد مستخدمي الإنترنت، أو عدد أجهزة الحاسوب في دولة يمكن أن يؤشر على الانفتاح الاقتصادي أو العولمه بينما يرى آخرون بأن الاستثمار الأجنبي المباشر يمكن ان يكون مؤشراً للعولمه ، وكذلك القطاع الخارجي يمكن أن يؤشر على مدى الانفتاح الاقتصادي أو العولمة وهكذا، إلا أن ذلك لا يعني عدم وجود محاولات جادة قام بها البعض، ومن هذه المحاولات ما قام به كل من ديفيد دولار وآرت كراي في بحث مشترك لهما(دولار وكراي ٢٠٠١) ، فقد اعتبرا أن نسبة القطاع الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي يمكن أن يعتبر مؤشراً لقياس العولمة و يمكن الاعتماد عليه لقياس الآثار المتوقعة على بعض المتغيرات الاقتصادية لأنه في واقع الحال يعتبر المرآة العاكسة للانفتاح الاقتصادي على العالم الخارجي، وهو أكثر القطاعات الاقتصادية المتأثرة بالعولمة سواءاً على مستوى الاقتصاد الأردني أو على مستوى أكثر الاقتصادات انفتاحاً بالعالم.

وبناءاً على ذلك سنقوم بقياس أثر العولمة المتمثل بنسبة القطاع الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي كمتغير مستقل بالإضافة إلى متغيرات مستقلة أخرى مثل الاستقرار السياسي والاقتصادي والإنتاجية الكلية وهي نسبة الناتج إلى عوامل الإنتاج (العمل ورأس المال)، على كل من معدل النمو الاقتصادي ومعدل دخل الفرد ومعدل البطالة.

(٤-٢-١) الآثار المتوقعة للعولمة على معدل دخل الفرد:

إن الزيادة في معدل نمو الصادرات له تأثير على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، كما أن الزيادة في معدل نمو المستوردات خاصة منها الرأسمالية تساعد هي الأخرى في زيادة النمو بالناتج الإجمالي، وتنعكس الزيادة في الحالتين على النمو في معدل دخل الفرد، بافتراض بقية العوامل الأخرى المؤثرة على معدل دخل الفرد ثابتة، مثل الزيادة غير الطبيعية في معدل نمو السكان أو الزيادة المفاجئة في عدد السكان نتيجة الهجرات القسرية، وغيرها وبناءاً على ما تقدم، فإننا نفترض أن النمو في معدل دخل الفرد يتأثر بعدة عوامل منها الناتج المحلي الإجمالي ، عدد السكان ، الاستقرار السياسي والاقتصادي ، حجم البطالة وكذلك فأننا نفترض أيضا بان العولمة (نسبة الصادرات من السلع والخدمات وكذلك المستوردات من السلع والخدمات لنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي) تؤثر في معدل دخل الفرد .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ولمعرفة فاعلية العولمة والاستقرار السياسي والاقتصادي ومعدل البطالة والانتاجية الكلية في التأثير على معدل دخل الفرد، تم كتابة معادلة الانحدار المتعلقة بالدالة المذكورة كما يلي:

$$PCI=\beta_0+\beta_1GLOP+\beta_2TFP+\beta_3PES+\beta_4UNEMP+E_{(t)} \quad (1)$$

حيث أن:

PCI : معدل دخل الفرد.

GLOP : العولمة.

TFP : الانتاجية الكلية.

PES : الاستقرار السياسي والاقتصادي، متغير تأشيري يمثل:

١ في حالة عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي وصفر في حالة الاستقرار السياسي والاقتصادي.

UNEMP : معدل البطالة.

$\beta_0, \beta_1, \beta_2, \beta_3, \beta_4$: معلمات الانحدار.

$E_{(t)}$: الخطأ العشوائي.

وعند إجراء التقدير الاحصائي لمعلمات النموذج باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية **(OLS)**، تم الحصول على النتائج التالية:

$$PCI = 1481.86+368.78GLOP+8.628TFP-61.26INEMP \quad (2)$$

$$(-4.89) \qquad (2.7) \qquad (6.77) \qquad (4.72)$$

$$DW = 1.568 \qquad R^{-2}=80\% \qquad F = 19.8$$

يشير معامل التحديد (R^{-2}) إلى أن ٨٠% من التغير في معدل الدخل الفردي خلال السنة، ينجم عن التغير في كل من العولمة والانتاجية الكلية ومعدل البطالة.

وقد بينت الدالة أن للعولمة آثار إيجابية على معدل دخل الفرد في الأردن، بمعنى أن زيادة العولمة بمقدار (١%) يؤدي إلى زيادة معدل دخل الفرد بمعدل (٣,٦٨) دينار في السنة، كما بينت الدالة أيضاً أن الزيادة في الانتاجية الكلية بمقدار (١%) سنوياً، تؤدي إلى زيادة في معدل دخل الفرد بمقدار (٠,٠٨٦٢) دينار، وهي زيادة متواضعة، في حين بينت الدالة أن لمعدل البطالة علاقة عكسية مع معدل دخل الفرد في الأردن، أي أن زيادة معدل البطالة بمقدار (١%) سنوياً يؤدي إلى انخفاض في معدل دخل الفرد بمقدار (٠,٦١) دينار.

ولاختبار المعنوية الكلية لمعادلة الانحدار المقدرة، تم احتساب توزيع **(F)**. وقد وجد أن قيمة **(F)** المحسوبة أكبر من قيمة **(F)** الجدولية عند مستوى معنوية (٥%)، مما يعني أن معادلة الانحدار المقدرة ككل ذات معنوية إحصائية في شرح سلوك معدل الدخل الفردي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويشير اختبار (DW) إلى عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي، كما أن اختبار (T) أظهر هو الآخر أن كلا من العولمة والإنتاجية الكلية و معدل البطالة لها دلالة معنوية في التأثير على معدل دخل الفرد وذلك عند مستوى معنوية (٥%). وأما بالنسبة المتغير التأشيري الاستقرار الاقتصادي والسياسي فلم يظهر أي معنوية ذات دلالة إحصائية وبالتالي تم اسقاطه من المعادلة.

جدول (٤-١)

البيانات التي استخدمت لتقدير داله اثر العولمه على

معدل الدخل الفردي

السنة	الناتج المحلي الإجمالي	الصادرات	المستوردات	العولمة	الاستقرار السياسي والاقتصادي	الإنتاجية الكلية	معدل البطالة
1986	3707.1	634.1	1199.5	0.49	0	5	14.8
1987	3785.5	756.2	1319.7	0.55	0	0.7	15
1988	3840.8	1020.8	1519.7	0.66	1	-6.8	15.15
1989	3428.7	1359.5	1804.5	0.92	1	-18.6	15.5
1990	3419.2	1652.1	2474.3	1.21	0	2.5	17.1
1991	3474.3	1697.6	2362.6	1.17	1	-3	17.2
1992	3972.8	1819.9	2974.7	1.21	0	13.3	18.8
1993	4151.2	1962.1	3151.7	1.23	0	-3.1	15
1994	4358.1	2093.4	3107.6	1.19	0	-6.4	14.2
1995	4627.6	2438.5	3435.2	1.27	0	0.1	12
1996	4723.5	2597.2	3839.9	1.36	0	-5.5	13.3
1997	4880.5	2532.5	3676.7	1.27	0	-0.8	12.8
1998	5027.5	2515.7	3608.7	1.22	0	1.1	13.3
1999	5181.5	2505.4	3537.9	1.17	0	1.6	13.7
2000	5390.9	2507	4109.5	1.23	0	3.9	14.7

المصدر: البنك المركزي الأردني ، النشرة الاحصائيه الشهرية، أعداد مختلفة وحسابات الباحث.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(٤-٢-٢) الآثار المتوقعة للعولمة على معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي:

بداية دعنا ننظر إلى تطور القطاع الخارجي الأردني، ففي الوقت الذي كان يشكل فيه إجمالي القطاع الخارجي (الصادرات من السلع والخدمات والمستوردات من السلع والخدمات) ما قيمته (٦٣٦,٢) مليون دينار عام ١٩٧٦أو ما نسبته (٣٧,٦%) من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (١٩٩٤=١٠٠)، أصبح يشكل ما قيمته (٦٦١٦,٥) مليون دينار عام ٢٠٠٠، أو ما نسبته (١٢٢,٧%) من الناتج المحلي الإجمالي، وبهذا يكون القطاع الخارجي قد تضاعف خلال الفترة من (١٩٧٦– ٢٠٠٠) حوالي عشر مرات ونصف المرة، وهذا مؤشر على حجم التطور الذي يشهده القطاع الخارجي الأردني، وذلك بسبب تبني سياسة تنموية خاصة بالتجارة الخارجية تجمع بين سياسة تشجيع الصادرات من جهة وسياسة إحلال الواردات من جهة أخرى(شاميه ١٩٨٩) .

تشير النظرية الاقتصادية إلى أن التجارة الخارجية لها تأثير على معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي، وفي دراسات عديدة تبين هذا الأثر، ففي الدراسة التي قام بها عبد الله شامية وآخر (١٩٨٩)، توصلت هذه الدراسة إلى أن الصادرات الأردنية بشكل عام تؤثر بشكل سلبي على معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي. أما الدراسة التي قام بها سعيد الحلاق (١٩٩٤) عن تذبذب الصادرات وأثره على النمو الاقتصادي في الأردن خلال الفترة (١٩٧٠ –١٩٩١)، توصلت الدراسة إلى أن التذبذب في أسعار الصادرات كان له آثار سلبية على نمو الصادرات ومن ثم على معدل نمو دخل الفرد الحقيقي(الحلاق ١٩٩٤) .

يتأثر معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي بعوامل عديدة منها الاستثمار، المساعدات الخارجية، الاستقرار السياسي والاقتصادي، زيادة الإنتاجية، وغيرها من العوامل، ولذلك فإننا نفترض بأن العولمة تؤثر في معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي بالإضافة إلى ذلك نفترض أن العولمة والاستقرار السياسي والاقتصادي والانتاجية الكلية والاستثمار والمساعدات الخارجية وغيرها من العوامل تؤثر في معدل النمو بالناتج المحلي الإجمالي، ولمعرفة فاعلية العولمة والاستقرار السياسي والاقتصادي في التأثير على معدل النمو في الناتج المحلي الاجمالي، تم كتابة معادلة الانحدار المتعلقة بالدالة المذكورة كما يلي:

$$Gr = \beta_0 + \beta_1 GLOP + \beta_2 PES + \beta_3 E_{(t)} \quad (3)$$

حيث أن:

Gr : معدل النمو في الناتج المحلي الاجمالي الربعي.

GLOP : العولمة.

PES : الاستقرار السياسي والاقتصادي، متغير تأشيري يمثل:

١ في حالة عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي .

وصفر في حالة الاستقرار السياسي والاقتصادي.

$\beta_0, \beta_1, \beta_2, \beta_3$: معلمات الانحدار.

$E_{(t)}$: الخطأ العشوائي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وعند إجراء التقدير الاحصائي لمعلمات النموذج باستخدام طريقة المربعات العادية (OLS)، تم الحصول على المعادلة رقم (٤) التالية:

$$Gr = 14.48 - 12.843\ GLOP - 12.73\ PES \quad (4)$$
$$(-7.44) \quad (1.92) \quad (-1.307)$$
$$DW=2.085 \quad , \quad F=31.341 \quad , \quad R^{-2} = 62\%$$

من المعادلة (٤) يشير معامل التحديد (R^{-2}) إلى أن ٦٢% من التغير في معدل النمو بالناتج المحلي الاجمالي خلال ربع السنة يفسره التغير في كل من العولمة والاستقرار السياسي والاقتصادي، وقد بينت المعادلة رقم (٤) أن للعولمة آثاراً سلبية على معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي ، بمعنى ان زيادة مؤشر العولمه بمقدار (١%) يؤدي إلى تراجع في معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي بمقدار (٠,١٢%)، كما بينت الدالة ايضاً ان عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي يؤدي الى تراجع في معدل النمو في الناتج المحلي الاجمالي ولإختبار المعنوية الكلية لمعادلة الانحدار المقدرة ، تم احتساب توزيع (F) . وقد وجد ان قيمة (F) المحسوبة اكبر من قيمة (F) الجدولية عند مستوى معنويه ٥% ، مما يعني ان معادلة الانحدار المقدرة ككل ذات معنويه احصائيه في شرح سلوك معدل النمو في الناتج المحلي الاجمالي .

ويشير اختبار (DW) الى عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي كما ان اختبار (T) اظهر هو الاخر ان كل من العولمة والاستقرار السياسي لهما دلاله معنويه في التأثير على معدل النمو في الناتج المحلي الاجمالي وذلك عند مستوى معنويه (٥%).

جدول رقم (٤-٢)

البيانات التي استخدمت لتقدير دالة اثر العولمة

على الناتج المحلي الاجمالي (بيانات ربعية)

السنه	الناتج المحلي الاجمالي	الصادرات + المستوردات	العولمه	الاستقرار السياسي والاقتصادي
1992-1	910.1	599.21	0.66	0
1992-2	961.1	697.15	0.73	0
1992-3	1054.1	714.5	0.68	0
1992-4	1042.1	736.63	0.71	1
1993-1	969.1	629.7	0.65	0
1993-2	1046.9	743.05	0.71	0
1993-3	1102.6	824.77	0.75	1
1993-4	1032.7	947.39	0.92	0
1994-1	1007.7	678.6	0.67	0
1994-2	1073.4	778.39	0.73	0
1994-3	1142.6	830.19	0.73	0
1994-4	1134.1	869.33	0.77	1

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

0	0.72	783.42	1083.4	1995-1
0	0.75	876.86	1176.9	1995-2
0	0.79	943.24	1195	1995-3
1	0.85	991.26	1172.4	1995-4
0	0.82	870.16	1064.3	1996-1
0	0.9	1058.64	1178.7	1996-2
0	0.85	1075.5	1262.7	1996-3
1	0.89	1079.06	1218	1996-4
0	0.8	902.4	1127.9	1997-1
0	0.84	1021.63	1223.3	1997-2
0	0.79	1010.1	1274.3	1997-3
1	0.83	1041.11	1255	1997-4
0	0.77	897.64	1172.9	1998-1
0	0.74	921.99	1254	1998-2
0	0.74	958.39	1293.9	1998-3
1	0.75	982.74	1307	1998-4
0	0.61	704.22	1155.2	1999-1
0	0.75	965.99	1282.7	1999-2
0	0.72	989.43	1382.7	1999-3
1	0.75	1026.92	1360.8	1999-4
0	0.69	822.86	1201.2	2000-1
0	0.81	1089.51	1337.8	2000-2
0	0.85	1222.79	1439.4	2000-3
1	0.85	1205.07	1412.5	2000-4
0	0.82	1026.58	1247.4	2001-1

المصدر : العامود رقم(١+٢) دائرة الاحصاءات العامة، دائرة الاحصاءات الاقتصادية ، ٢٠٠٢

بقية الجدول حسابات الباحث

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(٤-٢-٣) الآثار المتوقعة للعولمة على معدل البطالة:

من المتوقع أن يكون للعولمة آثاراً سلبية على التوظيف والوظائف للعمالة الماهرة بشكل خاص، وذلك نتيجة لاستخدام تكنولوجيا متطورة تتميز باعتمادها الكثيف على رأس المال، وزيادة القوة التفاوضية للشركات متعددة الجنسيات والتي تمكنها من التحكم بالأجور، والتخلي عن العمالة وقت الكساد وتشغيلها وقت الرواج ودون أدنى مسؤولية (القلعاوي ١٩٩٩).

إلا أن حجم هذه الآثار بطبيعة الحال تعتمد على امكانيات الدول وقواها العاملة وقدرتها على تكيف نفسها مع المتطلبات الجديدة لسوق العمل من خلال توجيه مواردها البشرية نحو التخصصات الجديدة وإعادة تدريب وتأهيل العمال نحو متطلبات السوق الجديدة.

وبناءاً على ما سبق، نفترض أن كل من العولمة ومعدل دخل الفرد والانتاجية الكلية تؤثر في معدل البطالة، ولمعرفة فاعلية العولمة ومعدل الدخل الفردي والانتاجية الكلية في التأثير على معدل البطالة، تم كتابة معادلة الانحدار المتعلقة بالدالة المذكورة كما يلي:

$$UNEMP = \beta_0 + \beta_1\ GLOP + \beta_2\ PCI + \beta_3\ TFP + \beta_4\ E_{(t} \quad (5)$$

حيث أن :

UNEMP : معدل البطالة.

GLOP: العولمة.

PCI : معدل دخل الفرد.

TFP : الانتاجية الكلية

$\beta_0, \beta_1, \beta_2, \beta_3, \beta_4$: معلمات الانحدار

$E_{(t)}$: الخطأ العشوائي

وبعد إجراء التقدير الاحصائي لمعلمات النموذج باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية **(OLS)**، تم الحصول على النتائج في المعادلة رقم (٦) أدناه:

$$UNEMP = 47.5 - 0.57\ GLOP - 30.2\ PCI + 0.15\ TFP \quad (6)$$

$$(2.88) \qquad (-6.43) \qquad (-0.23) \qquad (6.14)$$

$$F = 78.206 \qquad DW = 1.67 \qquad R^{-2} = 0.924$$

يشير معامل التحديد (R^{-2}) في المعادلة رقم (٦) إلى أن (٩٢%) من التغير في معدل البطالة خلال السنة، ينجم عن التغير في كل من العولمة والانتاجية الكلية ومعدل الدخل الفردي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بينت المعادلة رقم (٦) أن هناك علاقة عكسية بين معدل البطالة ومعدل الدخل الفردي أي أن زيادة معدل الدخل الفردي بمقدار (١%) يؤدي إلى انخفاض معدل البطالة بمقدار (٠,٣%) وهذا يتفق مع النظرية الاقتصادية حيث أن زيادة معدل دخل الفرد سوف يؤدي إلى زيادة الطلب الفعال على السلع والخدمات وهذا بدوره يؤدي إلى زيادة الطلب على العمالة لتلبية الطلب على السلع والخدمات، الأمر الذي يعمل على التخفيف من مستوى البطالة، كما بينت المعادلة رقم (٦) أيضاً أن للانتاجية الكلية علاقة طردية مع مستوى البطالة وهذا بطبيعة الحال لا يتفق مع النظرية الاقتصادية، والتفسير هنا أن زيادة الانتاجية الكلية هنا لا يعود إلى زيادة الكفاءة ولكن إلى زيادة عدد العمال أو رأس المال، بمعنى زيادة عناصر الانتاج وليس زيادة الكفاءة في استخدام عناصر الانتاج، وهي بهذا المعنى بطالة مقنعة بصورة أخرى. أخيراً بينت المعادلة رقم (٦) أن للعولمة علاقة عكسية مع معدل البطالة، أي أن زيادة العولمة بمقدار (١%) يؤدي إلى تخفيض مستوى البطالة بمقدار (٠,٥٧%) وبالرغم من أن هذه النتيجة تدل على أن للعولمة آثار إيجابية محتملة للتخفيف من مستوى البطالة في الأردن إلا أنها لم تظهر معنوية ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (٥%).

ولاختبار المعنوية الكلية لمعادلة الانحدار المقدرة، تم احتساب توزيع **(F)**، وقد وجد أن قيمة **(F)** المحسوبة أكبر من قيمة **(F)** الجدولية عند مستوى معنوية (٥%)، مما يعني أن معادلة الانحدار المقدرة كانت ذات دلالة احصائية في شرح سلوك معدل البطالة، كما أن اختبار **(T)** أظهر أن لكل من الانتاجية الكلية ومعدل الدخل الفردي دلالة احصائية عند مستوى معنوية (١%) في التأثير على معدل البطالة في حين لم يظهر أي دلالة ذات معنوية للعولمة في التأثير على معدل البطالة. وأخيراً يشير اختبار **(DW)** إلى عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (٤-٣)

البيانات التي استخدمت لتقدير دالة أثر العولمة

على معدل البطالة (١٩٨١-٢٠٠٠)

السنة	الإنتاجية الكلية (١)	معدل البطالة (٢)	العولمة (٣)	معدل الدخل الفردي (٤)
1981	0.2	3.9	0.62	1.42
1982	-0.7	4.3	0.63	1.47
1983	-1.8	4.8	0.61	1.38
1984	0.2	5.4	0.63	1.39
1985	1.4	6	0.65	1.3
1986	5	8	0.49	1.32
1987	0.7	8.3	0.55	1.3
1988	-6.8	8.9	0.66	1.27
1989	-18.6	10.3	0.92	1.09
1990	2.5	16.8	1.21	0.99
1991	-3	18.8	1.17	0.94
1992	13.3	18	1.21	1.03
1993	-3.1	18.3	1.23	1.04
1994	-6.4	15.2	1.19	1.05
1995	0.1	14.2	1.27	1.08
1996	-5.5	12	1.36	1.06
1997	-0.8	13.2	1.27	1.06
1998	1.1	15.2	1.22	1.06
1999	1.6	13.7	1.17	1.06
2000	3.9	15.7	1.23	1.07

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة، دائرة الاحصاءات الاقتصادية، العمود رقم (٢)

دائرة الإحصاءات العامة، مسوحات العمالة والبطالة، ٢٠٠١م.

الأعمدة (١+٣+٤) حسابات الباحث.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الخامس

النتائج والتوصيات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الخامس
النتائج والتوصيات

(٥-١) النتائج:

اظهر التحليل القياسي ما يلي:

أ–أن العولمة لها علاقة عكسية مع كل من معدل النمو بالناتج المحلي الاجمالي وكذلك معدل البطالة في الأردن في حين أن لها آثاراً إيجابية على معدل دخل الفرد.

ب–أن الانتاجية الكلية لها علاقة إيجابية مع معدل دخل الفرد وهذا يتفق مع النظرية الاقتصادية وبينت النتائج أيضاً أن لها علاقة عكسية مع معدل البطالة وهذا لا يتفق مع النظرية الاقتصادية وقد يكون السبب في ذلك أصلاً، إلى كون زيادة الانتاجية الكلية لا يعود بسبب زيادة الكفاءة ولكن بسبب زيادة عوامل الانتاج وهذا يعتبر بطالة بصورة أخرى.

ج–كذلك أظهرت النتائج أن زيادة معدل الدخل الفردي يؤدي انخفاض معدل البطالة وهذا يتفق مع النظرية الاقتصادية.

د–وأخيراً فقد بينت النتائج أن عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي يؤثر سلبياً على معدل النمو بالناتج المحلي الإجمالي وهذه نتيجة منطقية وتتفق أيضاً مع النظرية الاقتصادية.

(٥-٢) التوصيات:

١–أن الانفتاح الاقتصادي اصبح حقيقة واقعة الآن ولا يمكن لأي دولة مهما بلغ مستوى تطورها الاقتصادي الانغلاق على نفسها وهنا نوصي بالمضي قدما نحو المزيد من الانفتاح المنضبط الذي يأخذ بنظر الاعتبار المصالح القومية العليا للاقتصاد الوطني وبما يعود على المواطن بالنفع والفائدة .

٢–للبطالة آثار عكسية على النمو الاقتصادي وكذلك معدل الدخل الفردي لذا على الجهات ذات العلاقة محاولة بذل كل جهد ممكن من اجل التخفيف من حدتها الاقتصادية وآثارها الاجتماعية .

٣–زيادة الاهتمام بالصادرات الأردنية من خلال زيادة المواد المصفاة من الضرائب الجمركية فيما يتعلق بعناصر الإنتاج المستوردة والتي تدخل في تصنيع سلع معدة للتصدير ، وكذلك المساعدة في فتح أسواق جديدة تستوعب مزيداً من الصادرات الأردنية لما تتمتع به الصادرات من مكون إيجابي ضمن زيادة معدل الدخل الفردي .

٤–تبني سياسات مالية ونقدية وخلق بيئة جاذبة للاستثمار تُدعم الاستقرار الاقتصادي الذي يؤثر بشكل إيجابي على معدل النمو بالناتج المحلي الإجمالي.

٥–لا زالت الفرصة مفتوحة للإفادة من ما توفره الاتفاقيات التجارية والاقتصادية التي وقعها الأردن مثل اتفاقية منظمة التجارة العالمية واتفاقية الشراكة الأردنية الأوروبية واتفاقيات المناطق الصناعية المؤهلة لزيادة الصادرات وجذب مزيدا من الاستثمارات .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة المراجع

أ-المراجع العربية:

- ابن منظور، جمال الدين محمد بن مكرم، لسان العرب، دار صادر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٠.
- الجوهري، إسماعيل بن حماد، الصحاح، تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط٣، ١٩٨٤.
- الخولي، أسامة أمين، العرب والعولمة، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الثالثة، ٢٠٠٠.
- القلعاوي، أسامة روبين، تأثير الصدمات الاقتصادية التجارية على الاقتصاد الأردني في ظل العولمة، جامعة اليرموك، رسالة ماجستير غير منشورة، ١٩٩٩.
- الحمارنة، مصطفى، الاقتصاد الأردني، المشكلات والآفاق، مركز الدراسات الاستراتيجية، الجامعة الأردنية، ١٩٩٤.
- الشرايحة، وديع، التنمية الاقتصادية في الأردن، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٦٨.
- الحوراني، هاني، الثابت والمتغير في مشكلات الأردن الاقتصادية، نظرة نحو المستقبل، سلسلة اقتصاديات الأردن والشرق الأوسط، عمان، مركز الأردن الجديد للدراسات.
- السعدي، احمد محمود، الاقتصاد الأردني واقع وآفاق، عمان، دار النظم، ٢٠٠٢.
- الطعامنة، مطيع، دور السياحة في التنمية الاقتصادية في الأردن، الجامعة الأردنية، رسالة ماجستير غير منشورة، ٢٠٠١.
- البنك المركزي الأردني، التقرير السنوي الثامن والثلاثون، دائرة الأبحاث، ٢٠٠١.
- المملكة الأردنية الهاشمية، المجلس القومي للتخطيط، خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية (١٩٨١-١٩٨٥)، عمان، ١٩٨١.
- المملكة الأردنية الهاشمية، وزارة التخطيط، خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للأعوام (١٩٩٩-٢٠٠٣) عمان، ١٩٩٩.
- البنك المركزي الأردني، التقرير السنوي السابع والثلاثون، دائرة الأبحاث، عمان، ٢٠٠٠.
- الحيالي، طالب حسن نجم، مقدمة في القياس الاقتصادي، وزارة التعليم العالي والبحث العملي، جامعة بغداد، ١٩٩١.
- الخضيري، محسن أحمد، العولمة، مقدمة في فكر واقتصاد وإدارة عصر اللادولة، مجموعة النيل العربية، القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٠.
- بركات محمد مراد، ظاهرة العولمة، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الطبعة الأولى، الدوحة، ٢٠٠٢.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

– برهان محمد نوري، آفاق التطورات الاقتصادية الدولية المعاصرة، العولمة وتحرير التجارة، بغداد، ١٩٩٩.

– بول هيرست وجراهام طومبسون، ما العولمة، الاقتصاد العالمي وإمكانات التحكم، ترجمة، د. فالح عبد الجبار، سلسلة عالم المعرفة، العدد ٢٧٣، الطبعة الثانية، ١٩٩٩.

– بطرس غالي، حمس سنوات في بيت من زجاج، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٩٩.

– توماس فريدمان، السيارة ليكساس وشجرة الزيتون، محاولة لفهم العولمة، ترجمة ليلى زيدان وفايزة حكيم، الدار الدولية القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٠.

– علي حسين الجابري وآخرون، العولمة والمستقبل العربي، بيت الحكمة، بغداد، ١٩٩٩.

– فتحي يكن ودامز طنبور، العولمة ومستقبل العالم الإسلامي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، بيروت، ٢٠٠٠.

– سيّار الجميل، العولمة والمستقبل، استراتيجية تفكير من أجل العرب والمسلمين في القرن الحادي والعشرين، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، ٢٠٠٠.

– هانس بيتر مارتين، وهارالد شومان، فتح العولمة، الاعتداء على الديمقراطية والرفاهية، ترجمة عدنان عباس علي ورمزي زكي، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ١٩٩٨.

– هو شيار معروف، العولمة: مفهومها، أسسها، نشؤوها، وآثارها ومواجهاتها، اتحاد الصناعات العراقي، بغداد، ١٩٩٨.

– صامويل هانتنقتون، صدام الحضارات، إعادة صنع النظام العالمي، ترجمة طلعت الشايب، دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٩٩٨.

– عبد الآله بلقزيز، العولمة والهوية الثقافية، عولمة الثقافة أم ثقافة العولمة، المستقبل العربي، بيروت، العدد (٢٢٩) آذار، ١٩٩٨.

– نبيل مرزوق، حول العولمة والنظام الاقتصادي العالمي الجديد، الطريق، العدد (٤) لسنة ٥٦، آب ١٩٩٧.

– بول سالم، الولايات المتحدة والعولمة، معالم الهيمنة في مطلع القرن الحادي والعشرين، المستقبل العربي، بيروت، العدد (٢٢٩)، ١٩٩٨.

– سيّار الجميل، العولمة الجديدة والمجال الحيوي للشرق الأوسط، مركز الدراسات الاستراتيجية، بيروت، ١٩٩٧.

– جاك إدا، عولمة الاقتصاد من التشكل إلى المشكلات، ترجمة مطانيوس حبيب، دار طلاس، دمشق، ١٩٩٨.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- أبو يعرب المرزوقي، آفاق النهضة العربية ومستقبل الإنسان في مهب العولمة، دار الطليعة، بيروت، ١٩٩٩.
- عبد الحي يحيى زلوم، هل بوسع العالم أن يقول لا للرأسمالية المعلوماتية، المؤسسة العربية للدراسات، بيروت، ١٩٩٩.
- محمد نوار وآخرون، العولمة، دار الجهاد، القاهرة ١٩٩٩.
- محمد عابد الجابري، العولمة، صراع الحضارات، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٧.
- عبد العزيز بن عثمان التويجري، الهوية والعولمة من منظور حق التنوع، منشورات المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة، ايسيسكو، ١٩٩٧.
- إسماعيل صبري عبدالله، الكوكبة: الرأسمالية العالمية في مرحلة ما بعد الإمبريالية، المستقبل العربي، بيروت، العدد (٢٢٢)، آب ١٩٩٧.
- هشام البعاج، سيناريو إبستمولوجي حول العولمة، إطروحات أساسية، المستقبل العربي، بيروت، العدد (٢٤٧)، أيلول ١٩٩٩.
- احمد ثابت، العولمة والخيارات المستقلة، المستقبل العربي، بيروت، العدد (٢٤٠)، شباط ١٩٩٩.
- السيد يسن، في مفهوم العولمة، المستقبل العربي، بيروت، العدد (٢٢٨)، شباط ١٩٩٨.
- منير الحمش، العولمة ليست الخيار الوحيد، الأهالي، دمشق ١٩٩٨.
- مها ذياب، تهديدات العولمة للوطن العربي، المستقبل العربي، العدد(٢٧٦)، شباط ٢٠٠٢.
- جلال أمين، العولمة والدولة، المستقبل العربي، بيروت، العدد (٢٢٨) شباط ١٩٩٨.
- سعد حقي، خيارات العرب حيال العولمة، ورقة قدمت إلى مؤتمر الاقتصاد الخامس، (العولمة، وآثارها المحتملة على الاقتصاد الأردني والعربي، ٢٣-٢٤ أيار ١٩٩٧)، جامعة اليرموك، اربد ١٩٩٩.
- عبد الجليل كاظم العرالي، جدلية العولمة بين الاختيار والرفض، المستقبل العربي، بيروت، العدد (٢٧٥)، كانون ثاني ٢٠٠١.
- محمد الأطرش، العرب والعولمة: ما العمل؟ المستقبل العربي، بيروت، العدد (٢٢٩)، آذار ١٩٩٨.
- عصام الخفاجي، العولمة بين خطاب النوستالجيا واللحاق بالمستقبل، الطريق، بيروت، السنة ٥٧، العدد (٣)، أيار ١٩٩٨.
- ديفيد دولارن آرت كراي، التجارة والنمو والفقر، التمويل والتنمية، أيلول ٢٠٠١، صندوق النقد الدولي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- عبد الله شامية وموسى الروابدة، تجارة الأردن الخارجية وأثرها على النمو الاقتصادي، دراسة تحليلية قياسية ١٩٦٧-١٩٨٧، مجلة دراسات، منشورات الجامعة الأردنية، م (١٦) العدد (١٩٨٩).
- سعيد الحلاق، تذبذب الصادرات وأثره على النمو الاقتصادي في الأردن، مجلة أبحاث اليرموك، المجلد العاشر، العدد الرابع، ١٩٩٤.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ب-المراجع الإنجليزية :

-Damodar N. Gujarati, 'Basic Econometrics", McGraw-Hill Book, Second Edition, Co-Singapore, 1988.

-G.S. Maddala, "Econometrics", McGraw-Hill Book, New York, 1997.

-Harold James, "The End of Globalization", Lessons From the Great Depression, Harvard University press, England, 2001.

-A. S. Bhalla, "Globalization,Growth and Marginalization", 1998.
-Jeffey james," Globalization, Information Technolgy and Development", 1999.

-Alan scott, "The Limits Of Globalization" , 1997.

-Jon H. Dunning "Regions, Globalization , And Knowledge- Based Economy" 2000.

-Peter Beyer , "Regions and Globalization (Theory, Culture And Society)" 1994.

-Ulrich Beck, Patrick Camiller , "What Is Globalaization?" , 1999.

-Keith Griffin , "Studies in Globalization and Economic Transitions",1996.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة الملاحق

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ملحق رقم (١)

المنظمات التي سبقت قيام الأمم المتحدة وساهمت في زيادة التعاون والتقارب الدولي وبالتالي مهدت للعولمة

اتحاد البريد العالمي، وأنشئ عام ١٨٦٥ (ويشمل دول أوروبا فقط).

الاتحاد الدولي للمواصلات السلكية واللاسلكية وقد أنشئ عام ١٨٦٥ ويعني بجميع المسائل المتعلقة بالاتصال الدولي.

اتحاد البريد العالمي وأنشئ عام ١٨٧٤ (ويشمل دول العالم كافة) وذلك لتنظيم مرفق البريد على المستوى الدولي وتحسين خدماته وتنمية التعاون الدولي في هذا المجال.

منظمة الأرصاد الجوية وقد أنشئت عام ١٨٧٨ بهدف تسهيل التعاون الدولي من أجل إنشاء محطات الرصد الجوي والمراقبة....الخ.

الاتحاد العام لحماية الملكية الصناعية والتجارية والأدبية والفنية عام ١٨٨٣ لحماية حقوق المخترعين وأصحاب العلامات التجارية.

الاتحاد العام للتعريفات الجمركية وأنشئ عام ١٨٩٠ بهدف ترجمة ونشر التعريفات الجمركية التي تصدرها مختلف دول العالم بلغات مختلفة.

الاتحاد الدولي للنقل بالسكك الحديدية وأنشئ عام ١٨٩٢ لإقرار النقل الإلزامي للبضائع فيما بين الدول المختلفة وتسوية المسائل المختلف عليها.

المعهد الدولي للزراعة وأنشئ عام ١٩٠٥ لجمع المعلومات عن الزراعة وإيجاد وسائل للتغلب على أمراض النباتات ....الخ.

هيئة العمل الدولية أنشئت عام ١٩١٩ وتعمل على عدم جواز اعتبار العمل مجرد أداة أو سلعة للاتجار، والاعتراف لكل من العمال وأصحاب الأعمال بتكوين الجمعيات والنقابات، ووجوب إعطاء العمال أجور كافية تسمح لهم بالاحتفاظ بمستوى ملائم للمعيشة، والأخذ بيوم العمل ذي الثماني ساعات أو الأسبوع ذي الثماني والأربعين ساعة، وتقرير حق العامل في يوم راحة أسبوعياً ومنع تشغيل الأطفال ....الخ.

*** وكالات السلع الدولية وهدفها إقامة تعاون مثمر بين الدول المنتجة للمواد الأولية والسلع الزراعية عن طريق عقد اتفاقيات دولية متعددة الأطراف بشأن هذه السلع وإقامة وكالات دولية للإشراف عليها وأهم هذه الاتفاقيات:**

الاتفاق الدولي للتصدير ١٩٢١.

الاتفاق الدولي للسكر ١٩٣١.

الاتفاق الدولي للقمح ١٩٣٣.

الاتفاق الدولي للشاي ١٩٣٣.

الاتفاق الدولي للمطاط ١٩٣٤.

الاتفاق الأوروبي للخشب ١٩٣٥.

الاتفاق الدولي للبن ١٩٤٠.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

غرفة التجارة الدولية وقد تأسست عام ١٩٢٠ بهدف تسهيل الاتصال التجاري بين الدول وتحقيق التقدم الاقتصادي، ودعم العلاقات الاقتصادية الدولية من خلال التخلص من الحواجز الجمركية والقيود الكمية المفروضة على التبادل التجاري الدولي، والعمل على توحيد التشريعات التجارية في جميع الدول وإنشاء محكمة لفض المنازعات التجارية.

بنك التسويات الدولية، أنشىء في مايو ١٩٣٠ وكانت مهمته الأولى جمع وتوزيع مبالغ التعويضات الألمانية وديون الحرب الأخرى، ثم قيامه بدور غرفة المقاصة بي مختلف البنوك المركزية، والتعاون في مجال الصرف الأجنبي والمدفوعات الدولية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ملحق (٢)

القوانين والأنظمة الأردنية التي تم تعديلها أو استحداثها لأغراض انضمام الأردن إلى منظمة التجارة العالمية.

القوانين	ملاحظات
قانون المواصفات و المقاييس رقم (٢٢) لسنة ٢٠٠ يلغي قانون المواصفات والمقاييس رقم (١٥) لسنة ١٩٩٤.	نشر في الجريدة الرسمية رقم (٤٤٢٦) تاريخ ٢٠٠٠/٤/١٦.
قانون رقم (٣٤) لسنة ١٩٩٩ قانون معدل لقانون العلامات التجارية رقم (٣٣) لسنة ١٩٥٢.	نشر في الجريدة الرسمية رقم (٤٣٨٩) تاريخ ١٩٩٩/١١/١.
قانون براءات الاختراع رقم (٣٢) لسنة ١٩٩٩.	نشر في الجريدة الرسمية رقم (٤٣٨٩) تاريخ ١٩٩٩/١١/١.
قانون المنافسة غير المشروعة والأسرار التجارية رقم (١٥) لسنة ٢٠٠٠.	نشر في الجريدة الرسمية رقم (٤٤٢٣) تاريخ ٢٠٠٠/٤/٢.
قانون الرسوم الصناعية والنماذج الصناعية رقم (١٤) لسنة ٢٠٠٠.	نشر في الجريدة الرسمية رقم (٤٤٢٣) تاريخ ٢٠٠٠/٤/٢.
قانون المؤشرات الجغرافية رقم (٨) لسنة ٢٠٠٠.	نشر في الجريدة الرسمية رقم (٤٤٢٣) تاريخ ٢٠٠٠/٤/٢.
قانون حماية التصماميم للدوائر المتكاملة رقم (٩) لسنة ٢٠٠٠.	نشر في الجريدة الرسمية رقم (٤٤٢٣) تاريخ ٢٠٠٠/٤/٢.
مشروع قانون معدل لقانون الاستيراد والتصدير رقم (٤) لسنة ١٩٩٢.	تم تعديل القانون ليصبح قانون رقم (٢١) لسنة ٢٠٠١ وتم نشره في الجريدة الرسمية عدد ٤٤٩٤ تاريخ ٢٠٠١/٧/١.
تعديل قانون حماية الإنتاج الوطني رقم (٤) لسنة ١٩٩٨.	ما زال قيد التعديل (في وازرة الصناعة والتجارة) تم تعديل القانون تموز / ٢٠٠٢.
قانون رقم (١٦) لسنة ٢٠٠٠ قانون معدل لقانون الجمارك رقم (٢٠) لسنة ١٩٩٨ وتعديلاته.	نشر في الجريدة الرسمية رقم (٤٤٢٣) لتاريخ ٤/٢/ ٢٠٠٠.
قانون رقم (٢٠) لسنة ٢٠٠٠ قانون معدل لقانون توحيد الرسوم والضرائب التي تستوفى عن البضائع المستوردة والمعد تصديرها رقم (٧) لسنة ١٩٩٧.	نشر في الجريدة الرسمية رقم (٤٤٢٣) تاريخ ٤/٢/ ٢٠٠٠.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قانون رقم (٣٦) لسنة ٢٠٠٠ قانون معدل لقانون الضريبة العامة للمبيعات رقم (٦) لسنة ١٩٩٤.	نشر في الجريدة الرسمية رقم (٤٤٧٥) تاريخ ٢٠٠٠/١٠/١.
قانون رقم (٢٩) لسنة ١٩٩٩ قانون معدل لقانون حماية حق المؤلف رقم ٢٢ لسنة ١٩٢٩ وتعديلاته.	نشر في الجريدة الرسمية رقم (٤٣٨٣) تاريخ ١٩٩٩/١٠/٢ .
قانون حماية الأصناف النباتية الجديدة رقم ٢٤ لسنة ٢٠٠٠ .	نشر في الجريدة الرسمية رقم (٤٤٤٣) تاريخ ٢٠٠٠/٧/٢.
مشروع قانون الزراعة يلغي قانون الزراعة رقم ٢٠ لسنة ١٩٧٣.	ما زال قيد التعديل (في البرلمان).
مشروع قانون الغذاء.	ما زال قيد التعديل (في البرلمان).
نظام تنظيم استثمارات غير الأردنيين رقم (٥٤) لسنة ٢٠٠٠ يلغي نظام استثمارات غير الأردنيين رقم (٣٩) لسنة ١٩٩٧.	نشر في الجريدة الرسمية رقم (٤٤٦٥) تاريخ ٢٠٠٠/١١/١٦ .
نظام حماية الإنتاج الوطني رقم ٥٥ لسنة ٢٠٠٠.	نشر في الجريدة الرسمية رقم (٤٤٦٥) تاريخ ٢٠٠٠/١١/١٦.
نظام رقم (٣٧) لسنة ٢٠٠٠ نظام معدل لنظام العلامات التجارية رقم (١) لسنة ١٩٥٢.	نشر في الجريدة الرسمية رقم (٤٤٥٣) تاريخ ٢٠٠٠/٨/١٣.
مشروع نظام الرسوم الصناعية والنماذج الصناعية.	ما زال قيد التعديل (في ديوان التشريع).
مشروع نظام حماية التصاميم للدوائر المتكلمة.	ما زال قيد التعديل (في وزارة الصناعة والتجارة).
مشروع نظام براءات الاختراع.	ما زال قيد التعديل (في ديوان التشريع).
مشروع نظام مكافحة الإغراق والدعم.	ما زال قيد التعديل (لحين تعديل قانون حماية الإنتاج الوطني).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مشروع نظام الاستيراد والتصدير رقم (٧٤) لسنة ١٩٩١ .	ما زال قيد التعديل(لحين تعديل قانون الاستيراد والتصدير)
نظام الرسوم والخدمات القنصلية رقم (٧٧) لسنة ٢٠٠٠ يلغي نظام الرسوم الخدمات القنصلية رقم (١) لسنة ١٩٨٩ وتعديلاته .	نشرة الجريدة الرسمية رقم (٤٧٦٧) تاريخ ٢٠٠٠/١٠/٣١ .
مشروع نظام تسويق المنتجات الزراعية لغي نظام رسوم تسويق المنتجات الزراعية رقم (٩) لسنة ١٩٨٨ .	ما زال قيد التعديل (مرتبط بتعديل قانون الزراعة) .
مشروع نظام تحديث الطيور والحيوانات البرية التي يمنع صيدها .	ما زال قيد التعديل (لحين تعديل قانون الزراعة).
مشروع نظام الرسوم والأثمان .	ما زال قيد التعديل (لحين تعديل قانون الزراعة)
مشروع نظام تحويل صفة الأرض الزراعية	ما زال قيد التعديل (لحين تعديل قانون الزراعة)
مشروع نظام صندوق التنمية الزراعية .	ما زال قيد التعديل (لحين تعديل قانون الزراعة)
مشروع نظام حماية حق المؤلف .	ما زال قيد التعديل (في ديوان التشريع).
أنظمة تطبيق قانون الغذاء .	ما زالت قيد التعديل (لحين تعديل قانون تعديل الغذاء).
تعليمات القيمة الجمركية رقم (٦) لسنة ٢٠٠٠ .	نشرة في الجريدة الرسمية رقم (٤٤٤٨) تاريخ ٢٠٠٠/٨/١ .
تعليمات خاصة بالتدابير الحدودية لحماية حقوق الملكية الفكرية رقم (٧) لسنة ٢٠٠٠ .	نشرة في الجريدة الرسمية رقم (٤٤٥٧) تاريخ ٢٠٠٠/١٠/١ .
تعليمات إدارة وتطبيق إجراءات اعتماد مختبرات الفحص والمعايرة رقم (٦) لسنة ٢٠٠٠ .	نشرة في الجريدة الرسمية رقم (٤٤٥٠٩) تاريخ ٢٠٠٠/٨/١٦ .
تعليمات إعداد المواصفات رقم (٢) لسنة ٢٠٠١ .	تم إرسالها إلى رئاسة الوزراء لاقرارها
تعليمات بيع المواصفات رقم(١) لسنة ٢٠٠١.	تم إرسالها إلى رئاسة الوزراء لاقرارها
تعليمات منح الترخيص لاستخدام علامة الجودة رقم (١) لسنة ٢٠٠٢ .	نشرة في الجريدة الرسمية رقم (٤٤٥٥) تاريخ ٢٠٠٠/٩/١٧ .
تعليمات مكافآت أعضاء اللجان الفنية رقم (٢) لسنة ٢٠٠٠ .	نشرة في الجريدة الرسمية رقم (٤٤٥٥) تاريخ ٢٠٠٠/٩/١٧ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تعليمات أجور رخص المصاعب والمواد الكيميائية رقم (٣) لسنة ٢٠٠٠	نشرة في الجريدة الرسمية رقم (٤٤٥٥) تاريخ ٢٠٠٠/٩/١٧ .
تعليمات الرقابة على المصوغات الذهبية رقم (٤) لسنة ٢٠٠٠ .	نشرة في الجريدة الرسمية رقم (٤٤٥٥) تاريخ ٢٠٠٠/٩/١٧ .
تعليمات أجور رخص ودفع المصوغات الذهبي والفضية والبلاتينية رقم (٥) لسنة ١٩٩٩ .	نشرة في الجريدة الرسمية رقم (٤٤٥٥) تاريخ ٢٠٠٠/٩/١٧ .
تعليمات النقل والتخزين	نشرة في الجريدة الرسمية رقم (٤٤٧٠) تاريخ ٢٠٠١/١/٢ .
تعليمات خطط اخذ العينات .	نشرة في الجريدة الرسمية رقم (٤٤٧٠) تاريخ ٢٠٠١/١/٢

المصدر: وزارة الصناعة و التجارة. مديرية السياسات التجارية.(٢٠٠٢)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

Abstract

by
Qasim M. Jdaitawi
Supervisor
Prof. Dr
Wade'a Sharayha

The purpose of this study is to explain and analyze the expected impacts of Globalization on the Economy of Jordan.
Annual data for the period 1976-2000 has been used, applying descriptive and Ordinary Least Square (OLS) Techniques.
The results showed that the Globalization has a negative impact on Growth rate of Gross Domestic Production whereas, it has appositive impact on the per capita income and the unemployment rate. However the results in general are consistent with most previous studies which expected these impacts.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com